SÜLE

نفع الله بقراءته وتحفظا لالفاظه وانكشافا لمعانيه فان القاري المتأمل قد ينكشف له
بالتكرير ما لم ينكشف له اول ما قرع سمعه نقل من تفسير القاضي

1
T.C.
HİSAR
896

الدلالة على نوعين

لفظي وضعية

وضعية كالخطوط والعقود والاشارات

طبعية كخراج اح على وجع الصدر

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı İZMİR
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 710

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي توحد بالكلمات المعجزة واختص به الاسماء الحسنى
والافعال المتقنة ماضيا واذلا وحالا ومستقبلا وزين بني آدم
وعلمهم الحرف لتكون سببا لمعاشهم وزخرا لنيل الغرف وصرف قلوب
العالمين نحو الصفا فاليه انصرفوا وصير افئدة العلماء مشكاة مصابيح
المعاني فعن الحق اعربوا ودفع قدرهم ونصب راياتهم فلله درهم
عالمين ثم لله درهم عاملين مؤلفين وابهج الصلوة واسنى
السلام على الشفيع الهمام سيد ائمة الانام محمد الذي خفض
الاعداء وجزمها وحفظ امته الحنيفية الغراء وجزمها وعلى آله
المقربين واصحابه المتقين الى يوم الدين عوض العاتضين(?)
ابد الآبدين وبعد فقد طال ما جال في صدري ودار في خلدي
ان اشرح كتاب المصباح ممزوجا بمشكاة المصباح ليكون مثل نوره
كمشكاة فيها مصباح شرحا يزيح صعابه ويميط عن مخدراته
نقابه ويكشف عن مقصوراته خيامه ويبرز عن مكنوناته ما لا عين
رأت ويبين عن مضمراته ما لا اذن سمعت ويحط اذية اعتراضات
بعض الشروح باستعانة الملك الكريم رب الفتوح فانه كتاب فاخر

وقاموس

وقاموس زاخر وقد سنح لي مصابيح فوادي فاضمحلت الدجى وانقشع
ارجاء الزجا فاغناني بمعان اثاره غاية الاغناء عن قولات الكافية وحواشيها
وشروحها باسرها فصابيح جنا حالي وصول المعاني كما قال ومنها
وجاهلي الفوز بالاماني كما قال الحمد لله الذي هدانا الهنا والمعنى
المقصود منه تخصيص الطالبين وتنبيه المرتضين ثم لما كان
سبقني بمواهب الهنية واللطائف البهية شمس الدين ابن الحاج احمد
ثم شقيقه الشيخ محمد عصمان بشرح الاول في شرحه وتعلل الثاني
باخذ في متنه جعله ربهما غانما لما استعاد بانيا وعالما السنانا(?)
حنفيا حاولت ان اشرحه كما نويت وبشرطي(?) كما طلبت نفع
الله به وسائر المشتغلين من ذوي التحصيل وما توفيقي الا بالله عليه
حسبنا الله ونعم الوكيل امين ثم امين يا معين وعند الاستجابة للدعا
وتقبل منا بسبب ما تقبلت به ممن تقبلت اعلم ان المصنف تغمده
الله بغفرانه واسكنه غرف جنانه قد كتب بسم الله الرحمن الرحيم
ابتداء اقتداء باسلوب كتاب رب العالمين وعملا بقول سيد المرسلين
اول ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها
اوله وهي مفتاح كل كتاب انزل فالباء فيها للمصاحبة والتبرك اولا
بابتداء ان الشروع فيه لا يحصل الا باستعانة اسمه تعالى وتقديمه فيه(?)
متعلقة بالفعل المقدر المؤخر ليفيد مع القصر الاهتمام لان المشركين
كانوا يبدون باسماء اصنامهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد

الموضع لتخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد عليهم هذا بالنسبة الى الله
واما بالنسبة الى المصنف فهي متعلقة بأؤلف او اكتب المقدر المؤخر لذلك وذلك
لان باء البسملة يتعلق بما شرع بها فيه ويليها اي فعل ما ذكرنا قال البيضاوي
والباء متعلقة بمحذوف تقديره بسم الله اقرأ لان الذي يتلوه مقروّ انتهى فتالي
اي ما يليها بالنسبة الى المصنف مؤلف ومكتوب وبالنسبة الى الناظر القارئ بهذه
البسملة مريدا قراءة ذلك الكتاب مقروّ وعلى هذا يكون التبرك او الاستعانة باسمه
تعالى ممتدا الى اخر المشروع فيه من المقروّ والمؤلف والمكتوب لامتداد تهيئة الا
الى الخاص بخلاف البدء والابتداء فانه ان قدر شيء منهما يكون التبرك والاستعانة في الابتداء
فقط لا الى اخر ما شرع فيه فان قلت فلا يكون المقروّ والمكتوب مبتدأ باسمه
لعدم تقدير لفظ الابتداء كما قدره قلت وقوع اسمه تعالى في الا
بتداء يغني عن تقديره متعينا الموضع لا يحتمل بين المقام مقام الابتداء فلذلك قدمه من قدره فان قلت
او ابتداء بسم الله بالنظر الى المقام فيكون ذكر لفظ الابتداء اهم وان كان
ذكر اسم الله اهم في نفس الامر كما قدم القراءة في قوله تعالى اقرأ باسم
ربك على وجه لكون المقام مقام القراءة لانا نقول ان هذا المقام
مقام الاهتمام للمبتدأ به لا للابتداء فكان ذكر اسمه تعالى اهم بحسب
الاعتبارين معا هذا هو الاصح من كلام الفحول الذين كلامهم ازهار
للفحول ثم اتى بلفظ الاسم مضافا الى الاسم الجليل وهو علم مختص به تعالى
كما ان الرحمن صفة مختصة به يعني بها الاقتداء بالوصلة الكتاب والحديث ومنها الفرق
بين التيمن والتيمن وقال في الكشاف وفي الرحمن من المبالغة

من المبالغة ما ليس في الرحيم ولذلك قالوا رحمان الدنيا والا
خرة ورحيم الدنيا ثم كلمة اما بعد حمد الله اما حرف شرط كان
ولو كان لا بد لكونه فعله اصلا بل الشرط ثم حذفه وتعويض بينهما وبين فا
ئها تمامه حين ضبطها كثرة استعمالها سيما على مذهب ابن الحاجب كما في
الكافية وكلمة متضمنة لمعنى الشرط على مذهب الزمخشري قال سيبويه تقدير
قوله اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق فمهما مبتدأ ويكن
من شيء مع جزائه خبره على وجه ثم حذف مهما يكن من شيء فاقيم اما
مقامه فصار اما فزيد منطلق ثم وسط زيد بينهما وبين فائها وجعل
عوضا عن الشرط المحذوف لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء لفظا
فصار اما زيد فمنطلق وتقديره فيما نحن فيه مهما يكن من شيء فقال
بعد الله ثم حذف مهما يكن من شيء ايضا كما للاختصار واقيم اما
مقامه ثم حذف اقول لدلالة المقام عليه فصار اما فبعد حمد الله
فاخر الفاء اي الجواب وهو قوله فان الولد الاعز و و
سط بعد حمد الله بينهما لما ذكرنا ثم اعلم ان استعمال اما بهذه
على وجهين ما اجمله المتكلم نحو جاءني الرجلان اما زيد فاكرم
واما عمرو فاهنته والثاني ان تستعمل في اول كلام منقطع عما
قبله بالمرة ومنه قوله اما بعد حمد الله وبعد ظرف من الظرو
ف المكانية المبهمة استعيرت هنا للزمان لكونه مضافا اليه
اذ تقديره اما بعد من الفراغ من حمد الله وكثير من الاسماء

المضاف يأخذ حكم المضاف اليه ومنه لفظا بعد وكل كما ستقرر عليه
وسائر احكام بعد سيجيء في بحث المبني العارض والعامل فيه اهل
اما لما فيهما من رايحة الفعل لنيابتها عنه فهي كافية في عمل
الظرف اذ هو معمول ضعيف متسع فيه حتى جوز والذلك تقدمه
على عامله المعنوي بخلاف سائر المعمولات ولا يجوز ان يعمل فيه
ارث لوقوعه في خبر انّ ولا الفظ لوقوعه في خبرها وليس شيء منهما
كل منهما عاملا قويا ولا وجود للشيء عند النحاس الاعلى قول
من قال انّ اما خاصية بها تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه كالحجر
الذي يجذب الحديد الى نفسه وذلك اي عدم عمل احد منهما بين
الفعلين لان انّ وانّ لاقتضائهما صدر الكلام يمنع كل منهما ان
يعمل شيء مما بعدهما فيما قبلها فكل المفظ مانعان وقوله حمد الله
مصدر مضاف الى مفعوله تقديره اما بعد حمد الله وبجر اقسام
اي اقسام المصدر المضاف في الباب الثاني ان شاء الله تعالى والله اسم
مستجمع لجميع الصفات الايجابية والسلبية التنزيهية لانه باعتبار
بما علم لذاته تعالى وتقدس فلذلك الاستجماع اختاره على سائر
اسماء الحسنى ولم يقل اما بعد الخالق والرازق مثلا ولئلا يتوهم
ان الحمد مختص به تعالى بالمذكور دون الانعام فذكر من الاسماء التي يجي
تفصيلها بمعنى الصاحب مجرور بالياء تقديرا صفة لله لكونه مضافا
ملاقيا لساكن بعده والانعام ايصال الخير الى الغير لا لعوض

ولا للغرض قوله جاعل النحو في الكلام بالجر بدل من الله مجازا اذ البدل
في الحقيقة هو موصوف المقدر تقديره الله جاعل النحو فيه جاعل بدل
شبيه له باسم متبوعه ولو لم يكن التقدير كذلك يلزم ترك الواجب
على مذهب ابن الحاجب وترك الحسن على مذهب غيره وهو وجوب
النعت او حسنه اذا ابدلت النكرة من المعرفة مثل قوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة ولزم ايضا عمل اسم الفاعل بغير اعتماد وهو مخالف لمذ
هب البصريين وذلك ان جاعل هنا من الجعل بمعنى التصيير وهو
من افعال القلوب المقتضية للمفعولين الممتنع الاقتصار على احد
هما وقد عمل في الثاني بشهادة فحوى الكلام وهو اما الكاف و
مدخولها في قوله كالملح في الطعام ان جعلناها بمعنى المثل اي مثل
الملح او الجار والمجرور مجازا ان جعلناها حرف جر اي
كائنا كالملح ومفعوله الاول لفظ النحو الذي اضيف اليه جاعل
فيكون اضافته اليه لفظية غير مفيدة للتعريف ولا للتخصيص بل
للتخفيف بسقوط التنوين لا معنوية فتفيد التعريف فهو هنا عامل
في مفعوليه مراد به الحال او الاستقبال معتمد على موصوف المقدر
باق على النكارة ولذلك لم يجز كونه وصفا لله لان المطابقة بين
الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا من شروطها وانما يكون اضافة
اسم الفاعل او المفعول معنوية مفيدة للتعريف في المضاف اليه
المعرفة او للتخصيص في النكرة اذا اريد بهما الماضي او الاستمرار

كو مررت بزيدٍ ضاربك او مضروبك الحسن او مالك عبده
او معمور الدار فان قلت اجعل جاعل هنا من الجعل بمعنى الخلق
كما في قوله تعالى وجعل الظلمات والنور اي خلقهما واجعل
الكاف منصوب المحل على الحال من النحو فحينئذ تكون جعل اضافته
جاعل الى معموله للاستمرار محكيةً مفيدة للتعريف مع تجوز وصفيته
لله قلت ارتكاب هذا المحل غير مناسب لمقام مدح علم النحو من
غير الدليل الاعز وسائر طلبته مطلقا لان الحال قيد لعامله وله
برفعه او انتصابه على المدح اي هو جاعل النحو او اعني جاعل النحو
وجهه هكذا قال ان دحونده فيهما محلا ان اخبارنا لم ار احدا حام
حولها الاول ان جاعل بعدما اعتبر كونه بمعنى خالق النحو ان
يجعل قوله كالملح في موضع مصدره اي جعلا اي خا
خلقا كائنا كخلق الملح في الطعام متعلقا بالمضاف المقدر او
بالظرف المستقر على تقدير كون الكاف حرف جر والثاني ان
يكون الكاف حرف جر متعلقا بجاعل لاسمًا في حسن كونه جا
على وصفا لله بلا تعسف لا في اللفظ ولا في المعنى ووجه هذا التشبيه
الذي هو المعقول بالمحسوس عقلي ظاهر وهو مجموع الصلاح
بالاستعمال والفساد باهماله لان الملح ان استعمل في الطعام صلح
والا فسد وكذا النحو ان استعمل في الكلام مثل عرف زيد عمرا برفع
الفاعل ونصب المفعول صلح لفهم المراد وان لم يستعمل فلم يرفع

الفاعل

الفاعل ولم ينصب المفعول فسد لعدم وجه عن الانتفاع به واما قوله
في الكلام وفي الطعام متعلقان بجاعل فليتأمل وبعد الصلوة عطف
على حمد الله ومعناها لغةً دعاءٌ وشرعًا اركان معلومة وافعال
مخصوصة فاذا اضيفت الى الانسان يكون المراد احدهما واما
الملائكة فيراد بها الاستغفار والى الله فبمعنى الرحمة والتعظيم اي و
بعد الدعاء بتعظيم الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم وحسن ثنائه
عليه بما يليق به فانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفي الآخرة بتشفيعه وتضعيف اجره ومن قال والمراد بها الرحمة الدعاء
برحمة الله على نبيه تكلم حظه وقصر شأنه حيث جعل الكلام خلوا عما
لا بد له منه في هذا المقام من حسن ثناء منه قيل في شأنه الكريم وكان فضل
الله عليك عظيما وانك لعلى خلق عظيم في القاموس الصلوة الدعاء
والرحمة والاستغفار وحسن الثناء من الله عز وجل على رسوله صلى الله عليه
وسلم في كتاب درر كره بعضهم ان يقال ارحم محمدا لانه يوهم تنقيص
الانبياء عليهم الصلوة والسلام اذ الرحمة تكون باتيان ما يلام عليه
ثم كلام درر الغفاري فيما رأى النائم وان لم يكن حجة لكانه على ما نقلنا
يقول لو علمت انك كنت تقول في صلوتك التي صليت خلفك وارحم محمدا
لعنفتها قوله على نبيه متعلق بالصلوة والضمير المضاف اليه للنبي راجع
الى الله والنبي فعيل بمعنى مفعول من النبوة فاصله نبيو قلبت الواو ياءً و
ادغمت كما ثبت من قاعدة التصريف من ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت

احديهما بالسكون تقلب الواو ياءً فادغمت كخشي اصله كخشوي وعلى الثاني
لنبوة وهي الارتفاع ومنها الارض فان النبي مرتفع على سائر الخلق او فعيل من النباء
الخبر فاصله نبيء فجعلت الهمزة مثل ما قبلها لكونه حرف لين فادغم قال
مولانا ومن كل وجه اولانا ابو السعود رحمه البارئ المعبود جعلهم سعيد الله
الخبير الذي له شان وخطر تم كلامه فان كل ما اخبر به الانبياء عليهم
الصلوة والسلام عن الله عز سلطانه من الامر والنهي ومن
امور الاخرة فله شان وخطر كما لا يخفى على المؤمن فلذلك سمي به
النبي فان قلت ما الفرق بين النبي والرسول قلت بينهما عموم
وخصوص مطلق فان النبي من اوحي اليه الالهام الالهي سواء كان له كتاب
ام لا وانما الرسول من له كلاهما فكل رسول نبي ولا عكس وقد
اختلفت الرواية في بيان عددهم عليهم السلام فالرسل
منهم ثلثمائة وثلثة عشر والكتاب مائة واربعة فالمراد بكون
الرسول من صاحب كتاب كونه معه او تكرر نزوله كما في الفاتحة
فالمراد بالنبي ههنا الذي جمع الرسول واتى به اولا وجعل
محمد عطف بيان ثانيا ولم يعل على محمد ابتداء حتى لا يحتاج الى
عطف بيان للتعظيم بسلوك نهج الابهام والتفسير ومعنى محمد
لغة من كثر خصاله الحميدة وحمد مرة بعد اخرى سمي به سيد
المرسلين لانه جامع لمكارم الاخلاق وانه لعلى خلق عظيم
وانه محمود اي ممدوح في القران وفي سائر الكتب المنزلة مرة

اخرى

اخرى ووقرنا بعد وقرة وهو محمود ايضا في الدنيا بسبب ما نفع به الخلق
من العلم والحكمة وفي الاخرة بشفاعته وحوضه فهو سيد الانام
اي الخلق مجرور مضاف بيفعل ما دعت محمد اصله سيود على وزن
فيعل قلبت الواو ياء وادغمت لما ذكرنا وبعد الصلوة على
اله اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل قلبت الهاء همزة لقرب
المخرج ثم الهمزة الفا لسكونها وكون ما قبلها همزة مفتوحة وقال
بعضهم اول يستعمل الال في الشرف مطلقا والاهل فيه وفي
غيره يقال ال الله وحميد واهلها اي اولياؤها واهل الكفر
ولا يقال ال الكفر كذا في القاموس وفيه ال كل نبي امته وبعد
الصلوة على اصحابه وهو جمع صاحب كاطهار جمع طاهر والمراد
بالاصحاب من راه اي جماله الكريم وبالال اقرباؤه عليه السلام
فلا يلزم التكرار مؤيدي الاسلام اي مقويه جمع مؤيد اسم فاعل
اصله مؤيدين سقط نونه للاضافة المعنوية الى الاسلام لكونه بمعنى
الملة ولذلك جاز وقوعه نعتا للال والاصحاب وبهذا التقييد خرج
من لم يكن كذلك اذ لا يجوز الدعاء والاستغفار للمشركين ولو كانوا
اولي قربى الاية فان الولد الاعز الفاء حرف جزاء داخل على جواب
اما وهو انه مع مدخولها وهي حرف من الحروف المشبهة بالفعل
لابد لها من اسم منصوب وهو الولد والاعز صفته ومن خبر
فدع وهو جملة اردت وجملة لا زال اي دام وثبت كما سمعت

مع سابقيها الى قوله اردت جملة معترضة بين اسم ان وخبر
ها وانما قلنا الى قوله اردت لان لما استظهر معمول اردت
فيكون التقدير اردت تلميذه وقت استظهاره اعلم ان
الجملة المعترضة ما يأتي في اثناء الكلام لنكتة متعلقة به او
بجزء منه فالنكتة التي لها جاءت هذه المعترضة هنا دعاء
للولد والعا... ان لا زال فعل من الافعال الناقصة المقتضية
لاسم مرفوع وخبر منصوب فاسمه ضمير مستتر فيه عائد الى الولد
وخبره كاسمه اما الكاف وحده اي مثل اسمه او الجار والمجرور
مجازا اي سامياً كاسمه وقوله مسعوداً بدل من كاسمه بدل الكل
او بدل كل واما كونه خبراً لا زال وكاسمه حال من فاعله فغير
مناسب للمقام للزوم كون الدعاء مقيد الحال ولا زال ذلك
الولد الى اهل الخير مودوداً اي محبوباً قوله الى اهل الخير متعلق
بقوله مودوداً قدم عليه رعاية لام السجع اي ومودوداً
الى اهل الخير لما استظهر الولد اي قرأ عن ظهر القلب وحفظ
اعلم ان لما على اربعة اقسام الاول كونها حرف جزم مثل لم يضرب
وحرف استثناء نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ
فعلاً بمعنى جمع مثلاً واللم ضميره فاعل والرابع كونها ظرفاً بمعنى حين
يستعمل استعمال الشرط اذا دخل على الماضي لفظاً مثل لما استظهر او معنى
نحو لما لم يضرب زيد اكرمته فلما هذه مضافة الى جملة استظهر منصوب

على الظرفية

على الظرفية بجوابه وهو اردت وكذا كل موضع كان لما فيه بمعنى
بمعنى حين يكون مضافاً الى ما بعده وعاملها جوابه مختصر الاقناع
منصوب بانه مفعول به لاستظهر وهذه الاضافة اي اضافة مختصر
الى الاقناع من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو ويجوز
ان يكون اضافة المسمى الى اسمه اي المختصر المخصص باسم الاقناع
ثم ههنا احتمالان لان الاول ان يكون مختصر الاقناع كتاباً غير
كتاب المصباح وقد كان قراءة الولد الاعز من قبل كما وصفه وكا
ن حفظه وكان لائقاً ان يعلمه كتاباً آخر غير مختصر الاقناع والثاني
ان يكون المراد به كتاب المصباح نعم فح يكون معنى قوله لما استظهر
مختصر الاقناع لما اراد ان يقرأ مختصراً مغنياً له اي للولد مغنياً عن
كثير من كتب النحو بقرينة ان الافعال المعطوفة على استظهر بالارا
ايضاً لانها اختيارية مسبوقة بالقصد والارادة ويكون اضافة مختصر
الى الاقناع بيانية اي المختصر الذي هو الاقناع اي المقنع فالمصدر
بمعنى الفاعل او من قبيل فانما هي اقبال وادبار فكل من هذه الاحتمالات
ثابت بها قوله لما استظهر الخ واقع في كلام الثقات غني عن البيان كما لا
يخفى على المتفطن وكتب الولد عنه اي عن المختصر بحفظ اي باستعانة
حفظه او بسبب فضل القناع اي فضل قناعه يعني ازال به صعابه
ونال به مراده او ازاد ذلك وفي ضمير حفظه وجهان الاول رجوعه الى الولد فا
المصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك اي بحفظ الولد اياه او

اي المختصر وعوده الى المختصر فهو مضاف الى مفعوله وذكر الفاعل
متروك اي بحفظ المختصر الولد والقناع ما تقنع به المرأة على رأسها
وفضلته ما نزل على وجهها فشبّه المصنف المختصر في نفسه بالمرأة
المحجوبة في ميلان النفس اليها ثم افرد المشبه بالذكر وهذا التشبيه
المضمر يسمى في عرف علم البيان استعارة مكنية ثم اثبت للمشبه
شيئاً من اللوازم المساوية للمرأة المحجوبة وهو القناع ليكون قرينة
على هذا التشبيه المضمر وهذا الاثبات يسمى في عرفهم ايضا استعارة
تخييلية وهي قرينة للمكنية فهما متلازمتان وجوداً فلا يكون احدهما
بدون الاخرى وكشف استعارة تبعية ترشيح لهذه الاستعارة قوله
واحاط الولد جملة مجرورة المحل عطفا على المقدم وهو ستظهر او
او على قريب وهو كشف بمفرداته اي بمسائل المختصر حفظا اي
احاط حفظه فالتمييز بمعنى الفاعل سيجي الفرق بين التمييز بمعنى الفاعل
والتمييز بمعنى المفعول في هذه الصحيفة ان شاء الله تعالى وافتخر الولد
بهذه الجملة ايضا عطف على المقدم او على القريب ما جمعه اي الذي
حصل له من المختصر فقوله فيه ظرف مستقر فاعله المنتقل اليه من تحت حصل
بعد حذفه مستتر فيه عائدا الى الموصول والظرف مع فاعله الجاري
جملة ظرفية لا محل لها من الاعراب صلة الموصول وهو منصوب
المحل بانه مفعول افتخر حول منه التحويل حال من فاعل الظرف فالعامل
فيه هو او منه الموصول فالعامل افتخر قوله معنى ولفظا تمييز عن

نسبة

نسبة افتخر الى مفعوله فهما تمييز بمعنى المفعول اي افتخر معنى
ما فيه ولفظه وانما قدم المعنى على اللفظ وان كان افادة المعنى
واستفادته موقوفا عليه لانه هو المقصود اولا وبالذات و
اعلم ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى واما مفعول وذلك
لانه ان كان التمييز مميزا عن النسبة الى الفاعل حقيقة نحو طاب
زيد نفسا اي طابت نفس زيد او الى الفاعل مجازا مثل تصبب
الفرس عرقا اي تصبب عرقه وكذا امتلأ الاناء ماءً وربح
زيد تجارة فان مقصود المتكلم بهذا القول اسناد الامتلاء والربح
الى بعض متعلقات الاناء وزيد ولو على طريق التجوز فوقع
الابهام فلما قال ماءً او تجارة ارتفع الابهام وتبين المرام
فيكون المعنى امتلأ ماء الاناء وربح تجارة زيد فالتمييز في هذه
الصور بمعنى الفاعل حقيقة او مجازا وان كان عن النسبة الى
المفعول مثل قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي عيونها فهو بمعنى
المفعول وتصويره الاول ان يجعل التمييز فاعلا مضافا الى الفاعل
الذي لزم الابهام من الاسناد اليه وانتصب التمييز عنه وتصوير
الثاني ان يجعل مفعولا مضافا الى المفعول الذي انتصب عنه التمييز
كما ترى فاحفظ هذا فانه مما خفي على كثير من الطلبة اورث عنده
الجملة مع متعلقاتها مرفوعة المحل بانها خبر ان الولد قوله انا المقل
اي اذيقه واطعمه يعني ان اعلمه جملة فعلية مؤولة بالمصدر

منصوبة بالمفعولية الملميظ في اللغة تتبع باللسان بقية الطعام
في الفم وقد يراد به ما يبقيه ولا يلزمه من الاكل والاطعام مجازا او كناية
منه كما هو فانه ما يلزم على مذهب الخطيب اذ يلزم لوجود الملميظ
الاكل والاطعام ويجوز ان يكون المعنى احرك لسانه وفي ضمن
هذا الكلام تشبيه العلم بالطعام في كون كل منهما سببا للحيوة و
البقاء من كلام الامام المحقق اي العالم على وجه التحقيق هذا الجار
مع المجرور متعلق بالملميظ من للابتداء البحث اوله مع التبعيض و
من كلام الحبر المدقق تعالى للرجل العالم بتحبير الكلام اي تحسينه
حبر بالفتح والكسر الجمع احبار وحبور كذا في القاموس وقيل
الحبر مقلوب من البحر فيكون وزنه عفلا سمي به العالم تشبيها له
بالبحر لان الاول مجمع العلم كما ان الثاني مجمع الماء وفي ضمن هذا
تشبيه العلم بالماء في كون كل منهما سببا للحيوة والبقاء وفي كونه
سببا للطهارة كما لا يخفى على ذوي البصائر قوله ابي بكر مجرور
بالياء بانه بدل من الامام عبد القاهر عطف بيان له ابن عبد الله
مجرور بانه صفة عبد القاهر الجرجاني صفة نسبة للامام سقى الله
سبحانه الواسع ثراه اي قبر الامام وهو منصوب تقديرا بانه مفعول
سقى وجعل الجنة مثواه اي موضع اقامته ومثواه مفعول ثاني
لجعل اعلم ان الدعاء بصيغة الماضي اذا كان صادرا من البليغ فهو ابلغ
من صيغة الامر ومن الجملة الاسمية لان فيه التفاؤل بدلالة انه كانه وقع

واظهار

واظهارا لتحققه في قبوله الحرص في الاخبار عن صورة الامر وعاتا بان الحامل
وعائينا ما يعتبر فيه ما به انشاء اجزائه جملة اردت لان قوله
في يعلق متعلق به في محل جر وتعلق مضاف في منصوب بان المقدر
وفاعله الموصول في قوله ما ينجر منه وهو مع ما عمل فيه جملة فعلية
مؤولة بالمصدر مجرورة المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق باردت
منصوب المحل بانه مفعوله فان العلق بالطبع شيء عنده ينتهي
الملميظ كما ان المصباح في قولك نمت البارحة حتى الصباح شيء
عنده ينتهي الليلة فان ملميظ الولد وتعليمه اياهم ينتهي
عند العلق بالطبع لان معنى التعليم جعل الشخص عالما تاما ويجوز
ان يكون حتى هذه بمعنى كي السببية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
وعلى كلا التقديرين فالعلق بالطبع متصل بالنسبة الى ارادة الكلام
الملميظ بطبعه متعلق بيعلق من لفظه اي لفظ الامام الحلو بالجر
صفة للفظ قوله من لفظه ظرف مستقر حال من فاعل يعلق ولا يجوز
ان يكون حالا من الضمير المجرور العائد اليه في قوله ما ينجر منه لانه
يصير من حيز الصلة وشيء من حيزها لا يتقدم على الموصول
ينابيع النحو بالرفع بانه فاعل تنجر وهو جمع ينبوع وهو العين
وفي هذا المقام تشبيهات لطيفة لا يخفى تصويرها واذا اردت
الملميظ فنظرت او الفاء للعطف على اردت اي تاملت و
تفكرت في القاموس نظره كضربه وسمعه ونظر اليه تامله بعينه

في مختصراته المطبوطة الضمير المجرور في مختصراته راجع الى الا
مام والمطبوطة مجرورة بانها صفتها فان قيل انه المطبوطة م
فرد والمختصرات جمع والمطابقة افرادا او جمعا شرط بين الصفة
والموصوف اذا كانت فعلا له وقائمة به فكيف جاز وقوعها
صفة لها قلت ان ههنا قاعدة كلية وهي ان الصفة اذا اسند
ت الى ضمير الجمع كانت في حكم الفعل في جواز الامرين الافراد والجمع مثل
النساء جاءت او جئن وكذا الكلام سؤالا وجوابا في قوله دون
كتبه المبسوطة فاختار المصنف الافراد روما للاختصار قوله دون
حال من فاعل نظرت على معنى فنظرت في مختصراته المطبوطة منتحيا
عن كتبه المبسوطة كيلا يورث ملالة للولد الاعز ولما تم المبتد
ئين وقيل ظرف فنظرت واذا كان الامر كذلك فوجدت او الفاء للعطف
للعطف على المقدم او الترتيب ولترتيب الوجدان على ما قبله اكثرها
اي اكثر مختصراته تعاورا من جهة تعاور كثير وتناول غفير فتعاورا
تمييز من اكثرها وانما انتصب على التمييز لتمامه بالاضافة اما
الى ضمير المختصرات او هو تمييز من نسبة اكثرها اي ما تمكن فيه قلبنا مل
ونحو من قال لتمامه بالتنوين المحذوف لغير لان التنوين المحذوف
بسبب الاضافة كهنا التنوين او منع الصرف او بالتركيب نحو
خمسة عشر او باللام مثل عندي الراقود خلا في حكم التنوين الثابت
ليس اعتباره مما يحتاج اليه ههنا لما ذكر من ان اكثرها قد تم بالاضافة

بين الائمة

بين الائمة ظرف تعاورا او الائمة جمع امام فوجدت ان كان جمع
صادفت وقد ثبت تتعدى الى مفعول واحد فاكثرها مفعوله
والثاني والجمل والعهد التي بهما كتب للشيخ عبد القاهر بدل من
اكثرها بدل البعض وان كان بمعنى علمت فالثاني مفعوله
الثاني والاخران معطوفان عليه في القصور من فاستنطقت الفاء
فيه على الوجهين ان اكلفه اي الولد بجمعها اي جمع الولد الكتب
الثلثة المذكورة وهو منصوب بانه مفعول ثان لان اكلفه في
الكله اي الولد قوله رفعها اي رفع الولد الكتب المذكورة اي
الحفظ مفعول ثان لا احمل فالمصدر مضافا الى المفعول
وذكر الفاعل متروك وانما ذكر التحميل بعد ذكر التكليف ولم
يكتف بذكر احدهما عن الاخر لتقارب معانيهما لانه اراد اني
استنطقت ان اعلم الكتب الثلثة طوعا او كرها فان الحكم
التكليف الامر بما يشق عليك كراهة فاحصل منها الاستنطاق
لاجل كراهتي ما في الكتب الثلثة حال كونه من الاشياء المعاودة
المكررة فكراهته مفعول له لاستنطقت مصدر مضاف الى المفعول
وهو الموصول وذكر الفاعل متروك وهو ياء المتكلم وفيها ظرف
مستقر فاعل مستتر وهو عائد الى الموصول وهو مع فاعله جملة
ظرفية صلته ومن الباسنة مع مجرورها حال من الموصول و
المعاودة اسم مفعول من اعاد يعيد وان كانت تلك الاشياء المعا

لا تخلو قوله من الافادة متعلق بما قبله فالواو هذه للوصل والحال
وان للشرط في الاصل وكانت فعل من الافعال الناقصة اسمها مستتر
فيه عائد الى الاخبار المعادة وخبره جملة لا تخلو ومعنى الشرط منسلخ
عن جملة وان كانت آه ولذا لم يحتج الى الجزاء وجاز وقوعها حالا من
الاخبار التي هي مفعول معنى وما لا اعلم ان الوصل انما يستعمل فيما اذا
كان نقيض الشرط اولى بالجزاء نحو اكرمك وان اهنتني ولا يقال
اكرمك وان اكرمتني فاستصعب هذه الفاء ايضا على الوجهين
منها اي من الكتب الثلثة المذكورة في القاموس استصفاه اخذ منه
صفوة اي خالصه واختار اي اخذ خياره كاصطفاه هذا قوله
المختصر صفة هذا او بدل منه او عطف بيان له فاعلم ان في
تابع اسم الاشارة ثلثة اقوال ولقبت عطف على استصفيت
عن كل واحد كائن منها اي من الكتب الثلثة فالتنوين عوض عن
المضاف اليه كما في قوله تعالى وكلا اتيناه حكما وعلما والظرف المتعلق
صفة كل ما تكرر اي نفيت تكرر كل منها فما مصدرية وقع على تكرر
نحته ضمير كل ويمكن ان تكون موصولة بتقدير مضاف اي تكرار ما
تكرر اي تكرار المتكرر او بان المراد بنفي المتكرر نفي قيد التكرر
عنه فقط لا نفيه معه كما اذا قيل لك هل من رجل ضارب في الدار
فتقول لا رجل ضارب فيها مع ان فيها رجلا غير ضارب فلا يلزم
الكذب اذ مرادك نفي جنس رجل متصف بالضاربية كما في السؤال

لا نفي جنس رجل مطلقا بل مرادك النفي عن جنس رجل صفة
الضاربية والكينونة في الدار ومثل هذا النفي شايع غير
مختص بنظيره في لا يلزم من نفي المتكرر نفي الموصوف
بالتكرار ولا يلزم منه عدم اشتمال هذا المختصر على شيء
من مسائل الكتب المذكورة وانما نفيت عنه ولك اشتغالا
للمعاد اي لاجل اشتغالي للاعادة والتكرار او حال كوني
مشتغلا لها فاشتغالا مفعول له لقوله نفيت او حال من فا
بمعنى اسم الفاعل والمعاد مصدر ميمي او اسم مفعول على احد
الاعتبارين السابقين في قوله ما تكرر وقوله اشتغالا لا مثل
المعطوف عليه في جواز الوجهين للمفاد اي لمفاد المعاد او
افادته او للذي استفيد منه اي من المعاد فاللام فيه اي في المفاد
عوض عن المضاف اليه او للتعريف العهدي والمعهود
مفاد المولد من المعاد لا مطلق المفاد او الجنسي فيتناول الكل
وسائر المستفيدين واما لفظ المفاد فيجوز ان يكون مصدرا
او اسم مفعول من غير حاجة الى احد الاعتبارين الذي
اعتبرناه في المعاد ان كان اسم مفعول واللام الجارة في
المعاد وللمفاد هنا لام صلة لان اشتغالا واستغلالا صارا
متعديين بالنقل الى الاستفعال مثل استطلت واستصفيت
وان كان كل منها لازما قبله وانما استصفيت منها هذا المختصر

علم

وهو الاول المضاف اي تكرار ما تكرر والثاني نفي قيد التكرر

حال كونه غير متذكر فضل الفصيحة فغير حال من فاعل استصعبت
وفضل مفعول متذكر لاعتماده على غير لما فيه من معنى النفي قوله
رعاية عباراته متعلق بغير متذكر قوله الفصيحة صفة لعبارا
الضمير المجرور فيهما راجع الى الامام ثم لا يليق بيان معنى الفصاحة بهذا
الكتاب لتكفل علم المعاني به لان للاقوال مقاما او بالعكس
ولم اطو اى لم اترك يجوز ان يكون الواو للعطف على قريبه وهو
نعت او على متقدمه وهو استصعب او للحال فيكون جملة لم اطو با
الواو والضمير المستتر فيه منصوبة المحل على انها حال مترادفة من فا
عل استصعبت يعني استصعبت حال كوني غير متذكر اياه حال كوني غير
تارك ذكر شئ كائن من مسائلها اى من مسائل الكتب المذكورة ومحل
الموصول او الموصوف في قوله الا ما ندر استعماله فالمضاف مقدر او شائع
فيما بينهم اى بين الائمة او النحاة واشير انما منصوب على الاستثناء او
على البدلية من ذكر شئ بدل البعض بتقدير مضاف اى لم اطو ذكر
شئ الا ذكر ما ندر واما مجرور على البدلية من شئ اى لم اطو ذكر شئ الا ما
ندر او من مسائلها فتقديره لم اطو ذكر شئ من مسائلها الا ذكر من المسائل
التي ندرت ولا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في مسائلها اذ التقدير
لم اذكر شئ من مسائلها الا ذكر شئ من مسائل ما ندر ففساده ظاهر
للزوم كون ما ندر اسم كتاب وليس كذلك هكذا قال الشارحون
وكذا المحل مافي قوله ولم ازد فيه اى في هذا المختصر شيئا اجنبيا الا ما

كان

12

ان بالزيادة وزنا منصوب على الاستثناء من شيئا او على البدلية منه وكلم
ان تحته ضمير ما و بالزيادة متعلق بجبره وهو قوله جريا قدم عليه رعاية
لام السجع ولترجمته ترجمة مثل دحرج وزنا و بابا اى سميت هذا المختصر
بكتاب المصباح هذه الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص كعلم
النحو فلما شبه مختصره بالمصباح في الاضاءة وطرح الظلمة والكان الافكر
والتقول الاقتباس سماه به على طريق الاستعارة التحقيقية الاصلية
ثم رشحها بما يلائم المستعار منه اعني المصباح الحقيقي بقوله استضئ
الولد او كل من يستفيد تاملا او من قبيل اضافة المشبه الى المشبه به
بانواره اى بانوار الكتاب المصباح او بانوار هذا المختصر للهداية
ظلمة الجهل التي هي اشد من كل ظلمة كما يستضاء ويستضاء بانوار
المصباح لطرح الظلمة المحسوسة ثم لما شبه مختصره بالعلم ومتعلم
بالوصول اليها اثبت له ما يلزمها من اغتنام الوصل وقال ويغتنم
اى ليغتنم الولد او كل من يستفيد من هذا المختصر بمغانم اثاره
اى اثار هذا المختصر اى بالمغانم التي هي الاثارة والثمرات الحاصلة
منه فاضافة المغانم الى الاثار بيانية كالقرى ثم بين عدد ابوابه
شبهه بجناحي الطير وفي ضمنه تشبيه متعلمه به في كونه آلة للنجاة وفوز
بالمنى وقال وكسرته اى طويت هذا المختصر وجعلته مشتملا على جملة ابواب
لتقدير ان يرغب رغبة وتبصيرة فيما شرع فيه في القاموس كسر الطائر
او كسورا ضم جناحيه يريد الوقوع فيكون كسرته استعارة تبعية لا

ما يليق بهذا الكتاب بيانها لتكفله علم البيان كما قلنا فان قلت اما ظهر
للمصنف فاصر لاشتمال المختصر ايضا على الخطبة وخاتمة الكتاب فالصواب
ان يقال وكسرته على خمسة ابواب وخطبة وخاتمة قلت المراد كسرته المقصود
من المختصر فلا يندرج فيه الخطبة واما الجواب عن الخاتمة بان يجعلها خارجة
عنه او خاتمة الباب الخامس فمشكل لانه جعلها خاتمة الكتاب اللهم
الا ان نرتكب هنالك حذف المضاف اى خاتمة باب الكتاب وهو
الباب الخامس او نريد بالكتاب الباب الخامس على طريق تسمية الجزء
باسم الكل وجه انحصار مقصود المختصر فيما ذكره ان المبحوث عنه
فيه لا يخلو اما ان يكون موقوفا عليه للمباحث الآتية او لا الاول
هو الباب الاول والثاني اما ان يكون البحث فيه من حيث العاملية
او لا الثاني هو الباب الخامس والاول اما ان يكون العامل المبحوث
عنه قياسيا وهو الباب الثاني او سماعيا وهو الباب الثالث او
معنويا وهو الباب الرابع بحكم الاستقراء وهذا ما ذكره بقوله
الباب الاول كائن في الاصطلاحات النحوية اى في الاصطلاحات
المنسوبة الى النحو يرد على هذه الصفة من السؤال ما اورد على قوله
في مختصراته المضبوطة ويجاب هنا بما اجيب به هنالك من ان
الصفة اذا اسندت الى ضمير موصوفها كانت في حكم الفعل في جواز الا
مرين الافراد والجمع فان الاسم الملحق به ياء النسبة في قوة اسم
المفعول كما نبهنا هنالك عليه وكذا حال صفات العوامل في قوله الباب الثاني
في العوامل اللفظية القياسية الثالث في العوامل اللفظية السماعية

الباب

الباب الرابع في العوامل المعنوية الباب الخامس في فصول كائنة في
العربية ثم لما فرغ عن بيان باعث التأليف وهو من قوله فان الله الاعز
الى قوله اردت ان اضبط وعن بيان وجه تخصيص كتب الامام عبد القاهر
رحمه الله بالانتخاب عنها وهو منه الى قوله كسرته وعن تعداد ابوابه
ليورث للطالب من الرغبة والجهد في تحصيله ما ذكرنا شرع في بيانها
فقال الباب الاول كائن في الاصطلاحات النحوية الاصطلاح عبارة عن
اتفاق قوم على تسمية شيء باسم منقول عن موضعه الاول وانما جمعه مع انه مصدر
لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بمعنى اسم الفاعل او المفعول ولم يقصد منه انواع
مختلفة لكونه اسم جنس شامل لها لكونها بمعنى المصطلحات او لان المراد
منها الانواع المختلفة من اصطلاح علم النحو ثم ان ما بينه المصنف في هذا
الباب الكلمة مع اقسامها من الاسم والفعل والحرف والكلام والجملة باقسامها
من الفعلية والاسمية والظرفية والشرطية والاعراب والمعرب مع نوعيه
من المنصرف وغير المنصرف والمبني مع ضربيه من اللازم والعارض
والعامل مع اصنافه من القياسي والسماعي والمعنوي فالجملة احد
وعشرون اصطلاحا ولما كان للاعراب مزيد بحث فصله عن غيره من الا
صطلاحات المذكورة وذكره في فصل مستقل كما انه لما كان لكلام المعرب مع
ضعفه والاسم المبني مع قسميه زيادة احتياج الى التفصيل فصلهما في فصل
آخر ثم انه قدم بيان الكلمة والكلام على سائرها لانه يبحث في هذا الكتاب
عن احوالهما فلا يمكن البحث عنها الا بعد معرفتهما كما قدم هذا الباب على

الابواب الآتية لان البحث فيه عن الذوات وغيرها عن الاحوال وقدم الكلمة
على الكلام لكونها افراده وجزءا من افراده ومفهومها جزءا من مفهومه وقدم
تعريف الكلمة عليها على عكس ما في الكافية وان كانت هي المقصودة بالذات
لتوقف معرفتها على معرفته فقال كل لفظة اللفظ في اللغة الرمي مطلقا
يقال لفظت التمرة الدقيق وقيل بالفم يقال اكلت التمر ولفظت النواة
وفي اصطلاحهم ما يتلفظ به الانسان اي يتكلم او في حكمه مهملا كان او مو
ضوعا والتاء فيها للوحدة جعل ذلك قبيل انها صفة كل وهي مبتداء وانما
انث الضمير هنا لان كلمة كل اكتسب من المضاف اليه حكم التانيث و
الحق انها صفة للفظ قال ابن الحاجب والمشهور وصف المضاف اليه
او بعد المقصود وكل لافادة الشمول فقط والدلالة كون الشيء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشيء آخر كدلالة البناء على الدخان ليلا والدخان عليها
نهارا والشيء الاول دال والشيء الثاني مدلول وهو ما يفهم من شيء
وهذا اولى من قولهم ما يقصد بشيء بعد ذكر الدلالة مستغنى عنه
لكنه ذكره للوصف بقوله مفرد وهو ما لا يدل جزء لفظه على
جزء بالوضع متعلق بقوله دلت وهو تخصيص شيء بشيء بحيث
متى اطلق الشيء الاول او احس فهم منه الشيء الثاني فالوضع سبيل
الدلالة ولا عكس لجواز ان تكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع
من وراء الحجاب على وجود لافظه او بالطبع كدلالة اح اح على
السعال فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكره ولذا ذكره بعدها ولولا

كل لفظة مفردة او موضوعة لمعنى مفرد لكان التعريف اخصر وا
قرب الى حفظ المبتدي لكنه اراد التفصيل اعلم ان التعريف
مركب من جنس يقصد به الشمول للافراد ومن فصل يقصد به
التمييز عن الاغيار فاللفظ جنس شامل لكل لفظ كلمة كان او غير كلمة
من المهملات والمركبات والالفاظ الدالة لا بالوضع فبالو
حدة خرج مثل عبد الله علما لان لفظه متعدد وان كان معناه وا
حدا وبقيد الدلالة المهملات وبقيد مفرد المركبات ومثل الرجل
مما عُدّ لشدة امتزاجه لفظا واحدا لان جزء لفظه يدل على جزء معناه
وبقيد الوضع ما كان دالا بالطبع او بالعقل وما كان غلطا
كميثوم في المشئوم فانه ليس على ما وضعه الواضع بل قد حرف عنه
وبهذه القيود صار تعريف الكلمة جامعا لافرادها ومانعا
لدخول غيرها فيه واما كلمة كل فليست جنسا له ولا فصلا بل انما
اتي بها لبيان ان هذا التعريف مانع لانها افادت ان صدق
كلمة على كل ما صدق عليه هذا التعريف فلا يكون فيه شيء من الاغيا
ر فيكون مانعا كما كان جامعا لاشتماله على ما لا بد له منه من الجنس و
الفصل واما قول من قال ان اللفظ احتراز به عن الدوال الاربع
يعني الخطوط والعقود والاشارات والنصب فليس على ما ينبغي لان اللفظ
جنس يقصد به الشمول فقط لا يحترز به عن شيء كما لا يحتر
ز بالحيوان في تعريف الانسان مثلا بالحيوان الناطق لان الاحتراز

انما نبعد من الفصل كما بيّن في موضعه وايضا يلزم ان يصدق التعريف
على كل فرد من افراد المعرّف فلا يصدق قولنا زيد هو الحيوان
الناطق ولا يصدق على لفظ زيد انه كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع قوله فهي مبتدا ثاني راجع الى كل انث الضمير لما ذكرنا
كلمة خبر مبتدا ثاني فالجملة خبر للمبتدا الاول وانما اخرها عن
بعضها وان كانت هي المقصودة بالذات وسبق التعريف لها لما
ذكرنا قبل وهي والكلام مشتقان من الكلم بفتح الكاف وسكون
اللام بمعنى الجرح لتاثير معانيهما في القلوب كما يقال طعن اللسان
اشد من طعن السنان وانما دخلت الفاء في هذا الخبر لتضمن مبتدائه
معنى الشرط وهو كون الاول سببا للثاني او كونه سببا للاخبار به
كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فاذا تضمن المبتدا معنى الشرط
جاز دخول الفاء في خبره وذلك بان يكون المبتدا اسما موصولا بفعل
او ظرف او اسما موصوفا به نحو الذي ياتيني او في الدار فله درهم و
مثال الموصوف بالموصول المذكور نحو الرجل الذي ياتيني او في الدار
فله درهم وبان يكون نكرة موصوفة باحدهما او مضافا اليها
نحو رجل ياتيني او في الدار فله درهم ومثال المضاف الى النكرة المذ
نحو غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وقوله كل لفظة دلت
يجوز ان يكون من قبيل رجل ياتيني او من قبيل غلام رجل ياتيني
والتصوير المعنى ان تسمية اللفظة كلمة انما صارت بسبب دلالتها

على معنى مفرد بالوضع ولولا تلك الدلالة لما سميت بها وجمعها اي
جمع الكلمة للقلة كلمات وللكثرة كلم يستعمل الاول في الثلاثة الى العشرة
بلا قرينة واما فيما فوق العشرة فبها وجمع الكثرة على العكس ثم
اعلم ان اوزان جمع القلة ستة وهي افعال وافعل وافعلة وفعلة
مثل افراس وافلس وارغفة وغلمة والخامس الجمع السالم مذكرا كان
او مؤنثا مثل فاعلين وفاعلات وانما بين الجمع مع انه ليس من وظيفة
النحويين اما للتصديق قوله غيره مثل فضل النصيحة واما لما كان الا
ختلاف منه كلم انه جمع او جنس فبيّن ما هو المختار عنده من انه جمع فذكر
كلمات استطرادا وقدمه على ذكر كلم لكونه جمعا بالاجماع ولكونه قلة
وهي قبل الكثرة ودليل الفريقين مذكور في المطولات وباب العلم
وهي مفتوح عليهما وهي اي الكلمة لغة انواع احدها اسم سمي هذا
القسم به لانه ماخوذ من السمو بحركات السين وهو العلو لاستعلائه
على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة فانه علامة على مسماه وفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر تسمية للدال باسم المدلول وحرف سمي به هذا القسم لان الحرف
في اللغة الطرف فهو طرف مقابل للاسم والفعل من حيث انهما في طرف الا
ستقلال واما هو ففي طرف عدمه ومن حيث انه لا يقع ركنا من الكلام
بخلاف اخويه وانما انحصرت الكلمة في هذه الثلاثة لانها اما ان تدل على
معنى ما بلا احتياج الى ذكر المتعلق اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن

باحد الازمنة الثلاثة وضعا او لا الثاني الاسم والاول الفعل واما
احتياجه في مثل ذهب وفوق الى ذكر المتعلق فليس للدلالة على معناه
بل لتحصيل الفائدة واما اقتران اسمي الفاعل والمفعول باحد الازمنة
نحو زيد ضارب امس او الآن او غدا او مضروب كذلك فليس وضعا
بل استعمالا وكذا عدم اقتران الافعال المنسلخة عن احد الازمنة نحو عسى
ونعم وبئس وضعا بل استعمالا وقد قالوا وجها آخر في بيان وجه الانحصار
كل كلمة اما ان يكون مستقلة بنفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لا والاول الفعل والثاني هو الاسم ثم ينتقض المستقل
بانه يتم الجواب بمتى مرادا به متى ذهبت فلم يكن الجواب بها تاما من غير حاجة
الى ضم كلمة اخرى بحسب اصل الوضع فعلى هذا يلزم عليهم ان يعدوا
الاسماء الموصولات من قبيل الحروف لعدم احتياجها الا الصلة والعائد
وضعا كما ان الفعل لا يحتاج الى الفاعل بحسب الوضع بل بحسب ال
استعمال ثم انه قصد ان يفسر كل قسم من هذه الاقسام تسهيلا
على الطالبين فقال الاسم اي جنس الاسم وحقيقته ما كلمة او ما موصوفة
لا موصولة لئلا يلزم التعريف بالمفرد فتأمل فان التعريف من
التركيب التقييدي جاز ان يحدث عنه بان كان مرفوعا مسندا اليه و
الجار مع المجرور متعلق بقوله ان يحدث وهو في محل الرفع بانه نائب فاعله
والضمير المجرور في قوله عنه راجع الى ما ذكرنا باعتبار لفظه او نائب
الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى مصدره اي ان يحدث التحدث اي ان يقع

التحديث مثال هذا القسم من الاسم كافي كزيد ان جعلنا الكاف حرف
جر او مثله ان جعلناها اسما مضافا والعلم والجهل فانك اخبرت
عن زيد بالخروج في نحو قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن في قولك العلم
حسن وعن الجهل بالقبح في قولك والجهل قبيح اما اورد هذه الا
مثلة اعلاما بان الاسم ينقسم الى اسم عين وهو الدال على معنى قائم
بذاته كزيد وعمرو والى اسم معنى وهو الدال على معنى غير قائم بذاته
بل بغيره وهو على ضربين وجودي مثل العلم فانه ادراك وعدمي
مثل الجهل فانه عدم ادراك وفيه ايضا تنبيه وترغيب حيث
اخبر عن حسن العلم وقبح الجهل ثم اعلم ان المحدث عنه مسند اليه مع
زيادة قيد التحدث فالاسم المنوي مما يسند اليه ويحدث عنه في نحو
قولك اضرب ونضرب واما في الفعل الامر والنهي فهو مسند اليه
مع زوال قيد التحدث بسبب العارض وخصوصية المادة وهي ان
المتحدث فيهما بل البارز والظاهر ايضا نحو اضربن اضربا وليضرب زيد و
نضرب لا تضربا ولا يضرب عمرو وقع ركنا للكلام الانشائي الذي ليس
من شانه ان يحتمل الصدق والكذب كما انهما من شان التحديث والاخبار
ونظيره زيد في نحو قولك ضربت زيدا فانه خبر اسم مع انه ليس بمرفوع مسند
اليه ومحدث عنه لانه جاز ان يحدث عنه حيث تقول ضرب زيد وكذا حال المجرور
في قولك مررت بزيد فكذلك المنوي والبارز والظاهر في الامر والنهي
وسائر الانشاء مثل ازيد في الدار وان لم يكن محدثا عنه حيث انه ركن

للكلام الانشائي فهو محدث عنه في قولك تفعل انت وتفعلان وتفعل زيد

وبالجملة ان الاخبار اصل والانشاء فرع عليه وان اللازم للاسمية

جواز كون الاسم محدثا عنه لا كونه محدثا عنه بالفعل ومن ثم قال المص

رحمه الله جاز ان يحدث عنه ولم يقل ما يحدث عنه اذ المتبادر منه

ان يكون التحديث بالفعل فان قلت الضمير المنصوب لا يجيء التحديث

عنه لانه منصوب ابدا انما كان قلت ان الضمير المنصوب اذا كان

متصلا فقد جاز التحديث عنه حيث تقول انك محق واما اذا كان منفصلا

نحو اياك ضربت او ما ضربت الا اياك فالاخبار عنه مشكل اللهم الا

ان يقال ان المنفصل بمعنى المتصل في الاخبار عنه فيكون مما كان بمعنى ما

يحدث عنه واما الضمير المجرور فقد صح عنه الاخبار حيث تقول زيد مر به

بضم الميم مانه مجهول ثم انه لما علم ان نوعا من الاسم لم يدخل في النوع

المفسر بجواز الحديث عنه للزوم نصبه او رفعه بقوله او كان بكلمة

التنويع مع او بقرينة المقام اذ هو مقام التعريف والتنويع عطف على

قوله جاز اي او ما كان تذكير الضمير لما مر من اعتبار لفظ ما اعلم ان تعريف

المصنف هذا مثل تعريف ابن الحاجب المبتدأ بقوله المبتدأ هو الاسم المجرد

عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف النفي وكذا التعريف

التحذير حيث قال هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر

منه مكررا وبالجملة ان استعمال او للتنويع في التعريفات شايع مستفيض

واقع في كتب الثقات فاندفع اعتراض الشارح الفاضل بان التعريف

١٧

باحد الشيئين غير مناسب لما فيه من الكثرة المنافية للتعريف

وذلك لانها تمابرة ذلك ان لو حمل او على الشك او التشكيك او الا

بهام واما اذا حمل على التنويع بقرينة المقام كما وقع في تصانيف الثقات

فكانه في معنى ما يحدث عنه اي في معنى كلمة يحدث عنها قوله عنه الى الجار

المجرور متعلق بيحدث في محل الرفع على انه نائب فاعله والمراد بالمعنى

هو المعنى المطابقي الحقيقي فلا يلزم ان يكون عامة الافعال

[illegible]

داخلة في تعريف الاسم لكونها مشتملة على معنى المصدر وهو مما يحدث
عنه لان معنى المصدر في الفعل تضمني لا مطابقي مثال الظروف النوع
من الاسم كائن كاذ او مثله واذا او متى قال ناصر الدين البيضاوي
اذ ظرف وضع لزمان نسبة ماضية وقع فيه اخرى كما وضع اذا لزمان
نسبة مستقبلة يقع فيه اخرى ولذلك يجب اضافتهما الى الجمل كحيث
في المكان وبنيتا تشبيها بالموصولات وتستعملان للتعليل والمجازات
ومحلهما النصب ابدا بالظرفية فانهما من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرنا
واما قوله تعالى واذكر اخا عاد اذ انذر قومه ونحوه فعلى تأويل اذكر الحادث
اذ كان كذا فحذف الحادث واقيم الظرف مقامه انتهى كلامه واذا كان
هذا هو الحق فقول سيبويه اذ يقوم زيد اذا يقعد عمرو بمعنى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو وعلى ان اذا مبتدأ وخبر محمول على بيان ان
استعمال اذ مجازا لغير الظرفية جائز وكذا قولهم اذ يجوز المحل على
البدلية من غد في قول الشاعر وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح
اصحابي ولست براح محمول على ارتكابهم المجازية اذ اجيب حملوها
على غير الظرفية مع انها موضوعة لها او نقول الغالب فيهما الظرفية
واستعمالها لغير الظرف نادر ملحق بالمعدوم فعبر المصنف باللزوم كما
قال ابن الحاجب ويلزم بعد اذا الفعل في جاء الجملة الاسمية اراد باللزوم
غلبة الوقوع ونحوها مثل حيث والذين ثم علل بالفاء التعليلية في قوله ما
يكن لا يحدث عنها اي عن تلك الاسماء وكل اذ واذا او متى ونحوها اللزوم

ظرفيتها اي للزوم كون كل من تلك الاسماء ظرفا منصوبا محلا فلو فرض
ان يحدث عنها لزم ان يكون مرفوعة فيلزم ان يكون الشيء الواحد
قطعا ولكنها اي لكن تلك الاسماء بحسب اصل الوضع في معنى الوقت مطلقا
والمكان كذلك لم يذكره اعتمادا على فهم المتدرس من قوله واتسع المكان
فاندفع اعتراض الشارح الفاضل بقوله ان الاسماء اللازمة للظرفية ليست
بمعنى الوقت والمكان مطلقا بل بمعناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
وذلك ان هذا المعنى لها اي لهما في نحوك لا وضع للوقت وكذا اي كل
واحد منهما مما يحدث عنه اي من الاسماء التي يحدث عنها في قولك مضى الو
قت وطاب الوقت واتسع المكان واما قاطبة فبمعنى الجميع ولكنها مما
يحدث عنه قال في القاموس جاؤوا قاطبة جميعا لا يستعمل الا حالا فان قلت
ان اسماء الافعال لا يمكن الاخبار عنها وعن معانيها لانها افعال
وهي لا يحدث عنها قلت انها اسماء سادة مسد المصادر السادة مسد
الافعال فهي والسادة وقالوا تجوزا اسماء الافعال مكان قولهم اسماء
المصادر فاذا قلت صه مثلا فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت
سكوتك فهي قائم مقام المصدر الذي قام مقام فعله الناصب والمصدر مما
يحدث عنه في قولك السكوت حسن ولما فرغ عن تعريف الاسم اخذ في بيان
بعض علاماته ليفيد للولد الاعز مزيد بصيرة ووفور وقوف عليه فقال و
من علاماته اي بعض علامات الاسم المخصوصة به اللفظية فان العلامات
الخ ضمير الاسم للاختصاص كما مر وقوله ومن علاماته مبتداء خبر قوله

وهو ظرف مستقر فاعله مستتر فيه راجع الى المبتدا المؤخر وهو قوله عطفا
والظرف مع فاعله جملة ظرفية مرفوعة المحل على انها خبر والمبتدا
مع خبره المقدم جملة اسمية لا حظ لها من الاعراب معطوفة على الجملة
التي هي قوله الاسم ما جاز ان يحدث عنه وفي عبارته اشارة الى ان
المختار عنده مذهب الخليل من كون حرف التعريف أل كهل دون
مذهب سيبويه من كونها اللام الساكنة فقط كما ان حرف التنكير النون
الساكنة وزيدت الهمزة للابتداء ودون مذهب المبرد من كونها الهمزة
فقط وزيدت اللام لدفع لبس الاستفهام اقتصر على بيان العلامات
اللفظية ولم يذكر شيئا من المعنوية من نحو الاسناد اليه والاضافة لعدم
اعتماده على فهم الولد الاعز وغيره ممن قرأ هذا الكتاب من المبتدئين
او لعدم وجدانه في الكتب الثلثة او لاكتفائه بما تضمنه دخول اللام من
اختصاص معنى التعريف باصنافه من الجنس والعهد الخارجي والذهني
والاشارة الى الحاضر او الاستغراق وكذا التنوين الاتي مع الكثرة
المفصلة في علم البلاغة وانما اختص دخولها بالاسم لاختصاص معانيها به
فلو دخلا على غيره من الفعل والحرف لزم تخلف الدال عن المدلول مثال
ما دخله الالف واللام من ذوي العقول نحو الغلام ومن غيرهم نحو الفرس
ومنها دخول حرف الجر لفظا او تقديرا مثال ما دخله لفظا نحو مررت
بزيد ومثال ما دخله تقديرا نحو غلام زيد اي غلام لزيد ونحو ضربته تأديبا
اي للتأديب ونحو سرت يوم الاحد اي في يوم الاحد وانما ذكر لفظ

الحرف

الحرف ولم يكتف بذكر الجر وحده كما اكتفى به غيره تنبيها على ان الجر اما
للحرف وجر غيره فرع عليه وليتناول المذكورات كلها واما جر المضاف اليه
بالاضافة اللفظية فغير اصلي ملحق بالجر الاصلي الذي هو جر المضاف
اليه بالمعنوية كما سيذكره في اواخر الكتاب فعبارة المصنف اولى من عبارة
غيره لما ذكر وانما اختص دخول حرف الجر لفظا او تقديرا بالاسم لافضائه
اثرها وعملها به فلو دخل على غيره لزم تخلفها عن العمل الموضوعة هي
له واما اختصاصها بتقديرها في المفعول له والمفعول فيه فلاختصاص معنى
العلية بالاسم التي هي معنى اللام المقدرة في الاول واختصاص الظرفية به
التي هي معنى في فلو وجد تقدير حرف الجر في غير الاسم لزم تخلف الدال عن
المدلول وكذا خلف من الفعل ومنها دخول التنوين وهو اما للتمكن اي
للدلالة على ان الاسم متمكن ثابت فيما هو اصل فيه من الانصراف اعني به
للفرق بين المنصرف وغيره مثاله نحو تنوين زيد واما للتنكير اي لتنكير
ما من شانه ان يقبل التعريف مثاله نحو تنوين رجل وسيبويه ما وصه فانه
الى رح الترجح وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن وللتنكير
والتنكير معا فان قول تنوين نحو رجل يفيد التنكير كما يفيد التمكن وفي
فادته التنكير لا يجتمع مع لام التعريف نحو الرجل فلو جعلته علما لكن
تمحض للتمكن كلام التعريف في الله كما ستقف عليه واما للعوض
عن المضاف اليه نحو يومئذ الاصل يوم اذ كان كذا فيوم مضاف الى اذ
وهو الى جملة كان كذا وحذفت هذه الجملة وعوض عنها التنوين

وكذا حينئذ ووقتئذ وساعتئذ والاضافة معنوية كانت او لفظية
مختصة بالاسم لاختصاص فوائدها بها واما للمقابلة نحو التنوين الداخل
على جمع المؤنث السالم مثل مسلمات فان تنوينه انما دخلت للمقابلة
بنون مسلمين وانما اختصت هذه التنوينات الاربع بالاسم لاختصاص
معانيها الموضوعة هي لها به واما تنوين الترنم الذي يبدل من حرف
المد الذي في اخر الابيات مثل قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابا
وقولي ان اصبت لقد اصابن فان الاصل العتابا واصابا والتنوين الغالي
الذي يلحق القافية المقيدة بالسكون كما في قول الشاعر قاتم الاعماق
خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان الاصل المخترق والخفق
بسكون القافين فدخل عليهما التنوين فاجتمع الساكنان فحرك
ما قبلها بالفتح للخفة فهذان التنوينان غير مختصين بالاسم ولما فرغ عن
بيان احد الاسم الذي هو قسم من الكلمة وعلاماته اخذ في بيان قسم
آخر منها مشاركه في وقوعه حديثا فقال الفعل الذي هو قسم من
الكلمة فهو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة على ما ذكره اكثر
النحاة ومرادهم باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال واما ما
ذكره الشارح الفاضل من انه ما دل على اقتران حدث بزمان فيشكل له
بمثل ما ليس من افراد الفعل فيه من التعدي والتعجب والتحرر ولذلك
قال على ما ذكره الزمخشري وغيره واما علامته فيما ذكره بقوله ما ان
كلمة لا تجده القرب من وحيل ذكر الضمير الراجع الى ما باعتبار لفظه قد

انما

انما اختص دخولها بالفعل لانها وضعت لتقريب الماضي الى الحال
اذا دخل عليه نحو قد قامت الصلوة وفي الفعل في المستقبل اذا دخل
عليه نحو ان الكذوب قد يصدق فلما كان معناها الموضوعة هي له
مختصا به اختص دخولها به والسين الذي هو سين الاستقبال احترز
بتقييده عن السين الذي ليس له نحو سين الطلب والتحول
وغيرهما مثل استغفر الله واستحجر الطين واستجدته اي وجدته جيدا
وسوف وانما اختص دخولهما بالفعل لانهما بحسب الوضع للا
ستقبال وهو مختص بالفعل فدخولهما مختص به فامثلة هذه الحروف
الداخلة على الفعل نحو قد ضرب زيد وسيخرج عمرو وسوف يخرج بكر قال
الشارح الفاضل في بيان الفرق بينهما وفي سوف زيادة تنفيس و
تأخير بناء على ان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى على ما هو المتعارف
عندهم والنحاة ان لفظ السين مشترك بين ما هو من حروف المعاني وبين
ما هو من حروف المباني واما سوف فمن حروف المعاني جدا وقول من قال
فرق البعض بين السين وسوف دعوى مجردة عن دليل ومردود
ليس بناشئ عن دليل بما ذكرنا واما تعليل هذا القائل على ما ادعاه من
عدم التفرقة بقوله لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد
من ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله امنوا
بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم برحمة منه حيث يقع الانباء والاخبار
المذكور ان يوم القيمة فليس ينبغي تعليل الاصدار العليل لانه يكون في بعد الشيء

الواحد بعيد من وجه ان بين المؤمنين وايمانهم ابرا عطيتهم شهورا
وسنين وقريب من وجه ان كل آت قريب وانما البعيد ما انقرض فباعتبار
الاول يستعمل بسوف وباعتبار الثاني بالسين ويجوز ان يكون استعمال
احدهما مقام الاخر بين ذا وما دخل حرف الجزم فيه حكم حرف الجزم ما
تضمن معناها من الاسماء المنقوصة سيجيء مثاله نحو لم يضرب زيد اعلم اختص
دخول الجوازم بالفعل لاختصاص معانيها به من نفي الفعل المقترن با
حد الازمنة الثلثة كلم ولما او طلب كذلك كلام الامر ولا للنهي او
تعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط ولاختصاص عملها به وهو الجزم
كاختصاص الجر بالاسم فلو دخلت على غيره لزم تخلف الدال عن المدلول
والاثر عن المؤثر وهو باطل قطعا والفعل ما اتصل ضمير به راجع الى ما باعتبار
لفظه كما مر غير مرة فان ما يمكن ان يتوفى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث الضمير المرفوع احترز بقيد المرفوع عن المنصوب فانه يعم
الفعل والاسم والحرف نحو ضربه والضاربه ونحو قوله انه وعن المجرور
فانه لا يوجد في الفعل بل في الحرف والاسم نحو مررت بك وصدرك فانه ايضا
لم لم يذكر قيد البارز احترازا عن المستكن فانه غير مختص بالفعل بل يتصل
بالاسم ايضا نحو زيد ضرب وضارب اي هو قلت لعله اراد بالاتصال
في قوله واتصل الاتصال اللغوي لا النحوي ثم يغني ذلك عن قيد البارز
مع الاختصار وذلك لانك اذا قلت ضربت ضربنا صح ان تقول قد
اتصل بهذا الفعل ضمير بخلاف ما اذا قلت زيد ضرب او ضارب فانه لا

لا يصح ان تقول قد اتصل به ضمير الا بالعرف النحوي مثال الفعل
المتصل به الضمير المرفوع البارز نحو اكرمت واكرما واكرموا واما
نحو عليك فالمتصل به ليس بضمير بل حروف لا محل لها من الاعراب
كالكاف في ذلك وارايتك وذلك والتاء في انت وانما المستتر
في هاتوا وغيرها من اسماء الافعال ضمائر مستكنة فيها ابدا لانها
لو كان ما اتصل بها ضمائر لوجب ان يكون اسناد جميعها اليها كما
في الافعال كلها وانما الحق الواو بنحو هاتوا ايذانا بان فاعله
المستتر فيه ضمير الجمع لا غير مثل الواو في اكلوني البراغيث على وجه و
الفعل ايضا ما اتصل به تاء التانيث الساكنة بدفع الساكنة على الوصف
للتاء واحترز بها عن المتحركة لانها مختصة بالاسم للفرق بينهما ولم يجعل
الامر على العكس لان الفعل ثقيل لتعدد معناه والاسم خفيف لعدمه
فاعطي الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف طلبا للتعادل نحو نصرت ونعمت
وبئست وانما اورد الاخيرين تنبيها على المذهب الصحيح من انهما فعلا
لاتصال ما هو من خواص الفعل وهو التاء الساكنة ولما فرغ عن بيان علامة
الفعل شرع في تقسيمه فقال وله اي للفعل ثلثة امثلة انما انحصر فيها
لان الفعل اما ان لا يكون مشابها للاسم اصلا او يكون مشابها له الاول هو
الموقوف الاخر والثاني اما ان يكون مشابهته له موجبة للاعراب او غير
٤٠ موجبة له بل موجبة لبنائه على الحركة الثاني المفتوح الاخر والاول المضارع
احدها المفتوح الاخر قوله المفتوح مضاف الى الاخر اضافة لفظية فالاخر

من الثلاثي المجرد نحو نصر ومثاله من الرباعي نحو دحرج ومثاله من المزيد
فيه نحو اكرم ويسمى اي المفتوح الآخر قوله الماضي معمول ثان ليسمى وانما
بني الماضي لان المعاني الموجبة للاعراب التي هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة مفقودة فيه وعلى الحركة لكونه مشابها للاسم ادنى مشابهة في
وقوعه موقعه في المواقع الثلث نحو مررت برجل ضرب او ضارب وعلى
الفتح لكونه اخا السكون واخف الباقيتين وذلك المفتوح الآخر
مبني على الفتح ما لم يعرض شيء يوجب سكونه وذلك عند اتصال
ضمير مرفوع بارز متحرك وتمونه نسخ صيغ نحو ضربن الى ضربنا على القدر
نسب الصرفي وانما يسكن ح لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما
هو كالكلمة الواحدة اعني الفعل وفاعله وما لم يتصل به والضمير نحو
ضربوا وانما ضم ح لاقتضاء الواو ضم ما قبلها والصيغ المبنية منه
على الفتح اربع نحو ضرب وضربا وضربت وضربتا واما نحو غزا وغزت وغزتا
فهي في الاصل على الفتح وكذا غزوا كان في الاصل على الضم ثم اعلت والمثال
الثاني للفعل ما اي الفعل الذي يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع
وهي راجع الى الاحدى فاضافتها الى الزوائد للجنس او الى الزوائد
فالخبر مجموع هذه الحروف الياء وهي كائنة للغائب المذكر اصالة او حال
كون الياء له مفردا او مثنى او مجموعا ولجمع المؤنث الغائبة تبعا له لان
الحق هنا ان تصدر التاء التأنيث لكنه عدل الى الياء لما نتعرف عليه
والتاء وهي كائنة للمخاطب او حال كون التاء له اي للذي خوطب

مفرد اكان

مفردا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وفي بعض النسخ
للمخاطب المذكر فذكر المذكر فيه اتفاقي لا احترازي بل اكتفاء بذكره
عن ذكر الفرع وهو المخاطبة مفردا او مجموعا والغائبة المؤنث
مفردا او مثنى لا مجموعا والالف وهي للمتكلم الواحد او حال كونه
له مذكرا كان او مؤنثا والنون وهي لما فوقه اي للمتكلم الذي فوق
المتكلم الواحد مذكرا كان او مؤنثا مثنى او مجموعا فنحو اضرب للمعنيين
اعني بهما المفردين ونضرب لاربعة معان اعني بها التثنيين والجمعين
قوله لما فوقه الاولى لمن فوقه فاستعمل ما في مقام من كما في قوله تعالى و
السماء وما بناها على عكس ما استعمل من في مقام ما في قوله تعالى منهم من يمشي
على بطنه تقول يفعل هو وتفعل انت او هي وافعل انا ونفعل نحن وانما
ذكر هو وانت وهي وانا ونحن تنبيها على ان هذه الضمائر مستترة في
هذه الافعال فاستتار الاول والثالث جائز والآخر لازم وانما قلت
هذه الزوائد لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع لاختلاف
معانيهما وجب الفرق بين صيغتيهما ولم تعرف بالنقصان لعلة لا
تخفى وانما تعقب على اول المضارع ليعلم من اول الوهلة انه اي
كلمة هي ولان في الخلال والآخر مظنة للالتباس ثم انه لما كان الفعل صادرا
عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب حا
ولوا حرفا تدل على المضارعة وعلى تلك الخصوصيات طلبا للايجاز فو
اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين فزاد والالف للمتكلم وحده

جعل كونها للمتكلم وحده في قول انا ولانها في مبتداء المخارج والمتكلم ايضا
مبتداء الكلام وزاد والواو للمخاطب ولما كانت زيادتها اولا يؤدي الى
التنافر والاستثقال في مثل ووجل منها لنباح الكلب قلبوها تاء
كما في تجاه وتراث والاصل وراث ووجاه وجعلوها للخطاب والتا
لكونها علما لهما في الماضي وهو اصل للمضارع ولم يمكن الفرق هنا با
سكانها في الخطاب او التانيث كما في الماضي لوقوعها موقعا يلزم ان
يكون الواقع فيه متحركا ولم يمكن الفرق بالضم ايضا لئلا يلزم التباس
الفعل المبني للفاعل بالمبني للمفعول في مثل تفتح ولا بالكسر ايضا لان ذلك
يفضي الى الالتباس بلغة من يكسر حرف المضارعة فيقول تعلم بالكسر فا
ختير الفتح لكونه اخف مع موافقته اخواته اعتمادا على القرينة ثم زا
دوا الياء للغائب مفردا او مثنى او مجموعا وللنسوة الغائبة والغائب
انما يعتاد لهما التاء الفوقانية لكنهما لم تزد لئلا يجتمع علامتا التا
نيث احديهما التاء والاخرى النون نحو يضربن لئلا يلتبس بجمع المؤ
نث للخطاب نحو تضربن وذلك لكونها مناسبة له في الوسطية حيث كا
نت الياء من وسط المخارج والغائب ايضا بين كلامي المتكلم والمخاطب
ثم وجدوا اولى الحروف بالزيادة للمتكلم مع غيره النون للموافقة لنحن
ولانها علم المتكلمين في الماضي فاتبعه فان قلت فلم اختصوا صيغة
المستقبل بالحاق الزيادة دون صيغة الماضي ولم يعكس الامر قلت لان
الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد

25

بعد الزمان الثاني الماضي فوضعت الصيغة السابقة للزمان السابق و
اللاحقة للاحق وسمي ما يتعاقب على اوله احدى الزوائد الاربع المضا
بالنصب على انه المفعول الثاني لقوله سمي وانما سمي صيغة المستقبل مضا
رعا لمضارعته الاسم اي لمشابهته له من وجوه منها ان كل مضارع مشابه لا
سم فاعل متفق معه في الحركات والسكنات نحو يضرب بضارب ونحو يدحرج
بمدحرج ويخرج بمخرج ويتدحرج بمتدحرج وايضا كاسم مفعول مشتق
منه نحو يضرب بمضروب ولا عبرة للواو والياء صلة بالاشباع اذ اصل مفعول
لعدم مجيء مفعل بضم العين في كلامهم غير معون ومكرم ومنها انه شائع
لكونه صالحا للحال والاستقبال مثابة نحو رجل فانه شائع بعد ما شاع في
افراده يتوحد منها بدخول لام العهد نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل
كما ان المضارع يختص بالحال اما بلام نحو ان زيدا ليضرب وبالاستقبال
بالسين او سوف نحو سيضرب ومنها وقوعه موقعه نحو زيد يضرب كما
تقول زيد ضارب فان قلت الماضي يقع ايضا نحو زيد ضرب قلت
ان يجيء الموصوف فرقنا اذ المضارع واقع موقعه مع انه له حظا
من الاعراب بخلاف وقوع الماضي والمقصود بيان وجه التسمية
بهذا الاسم ومنها انه لصلاحيته للزمانين واختصاصه باحدهما
بقرينة قد شابه الاسم مطلقا في كونه صالحا للفاعلية والمفعولية
والاضافة واذا دخل عليه احد العوامل اختص بواحد منها ومنها
انه بالاشتراك بين الزمانين واختصاصه باحدهما باللام او با

مثلا قد ثبت ان الكلمات المشتركة في المعاني فانها مشتركة بين معانيها عند
عدم القرائن ومخصصة باحد معانيها لدى القرينة وهو ان المضارع
على ما هو المشهور مشترك بين زماني الحال والاستقبال وقيل انه للحال
حقيقة وللاستقبال مجاز او بالعكس كذا في بعض كتب النحو الفاء في
قوله فاذا دخلت تفسيرية واذا منصوب مفعول فيه لقوله خلص مضاف
الى جملة ادخلت عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص المضارع للحال
فان قلت اذا كانت اللام مخلصة للحال فكيف تقارن حرف
الاستقبال في نحو قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك قلت ان لهذه اللام
معنيين التوكيد والحال وفي الآية الكريمة تجردت للتوكيد ونظيره لام
اللهم فان له هنا معنيين التعريف والتعويض عن همزة اله فاذا لم
يدخل عليه حرف النداء يفيدهما معا واذا دخل عليه نحو يا الله تجرد
للتعويض خاليا عن معنى التعريف ولهذا قطع همزته او المراد
ان اللام مخلصة للحال اذا لم يجامع حرف الاستقبال واذا جامعه
يكون لمعنى آخر مثال ما دخله اللام المخلصة للحال كائن كقوله تعالى
او مثله حكاية عن يعقوب عليه السلام اني ليحزنني ان تذهبوا به اي
ليحزنني الآن تصور ان تذهبوا به واذا ادخلت عليه اي على المضارع
السين الذي هو للاستقبال او سوف خلص المضارع للاستقبال والمثال
الثالث من امثلة الفعل الموقوف الآخر قوله الموقوف مضاف الى
الآخر مثل المفتوح الآخر يعني ان المثال الثالث مبني على السكون لا

لان الوقف يستعمل في السكون البنائي وكذا الفتح والكسر والضم يستعمل
في الحركات البنائية وانما قال الموقوف الآخر اختيارا لمذهب المختار
الذي هو مذهب البصريين واما عند الكوفيين فمعرب مجزوم
وجه الاول ان الاصل في الافعال البناء على ما بين والاصل في البناء
السكون وانما بني الماضي على الحركة بناء على وقوع ادنى المشابهة بينه
وبين الاسم في وقوعه صفة للنكرة ودخول لام الابتداء نحو رجل قام
وانه لقام ولا مشابهة بين الامر والاسم ولذا ترك على اصل البناء
وانما اعرب المضارع اذا لم يمنع عنه مانع كاحد النونين لان بينه وبين
الاسم مشابهة تامة كما سبقت الاشارة اليه ولذا اعرب بانواع اعراب
الاسم اعني الرفع والنصب والجر ولكن لم يجر بل اعطي الجزم مكان الجر
لئلا يجري اعرابه مجرى اعرابه في جريان الرفع والنصب والجر جميعا بل
فرقا بين ما هو اصيل فيه وبين ما هو دخيل فيه ووجه الثاني ان الاصل
في اضرب لتضرب كقولهم في امر الغائب ليضرب وعلى ذلك الاصل قرأ
النبي صلى الله عليه وسلم فبذلك فلتفرحوا بالفوقانية فحذفوا اللام دوما
للتخفيف لكثرة استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة احترازا عن
اللبس بينه وبين المضارع حالة الوقف فبقي الفاء ساكنا فاجتلب
همزة الوصل فقامت مقام حرف المضارعة في بقية الاعراب يرد
عليهم ان همزة الوصل ليست بثابتة الوجود على كل حال
اذ هي تسقط في الدرج كما ان حرف المضارعة ثابتة الوجود في كل حال

فلم يكن مثلها ولا تكون الهمزة مسببا لما هو سبب له من الاعراب والبناء
بسرد بهمزة عليهم لا يجيئون ان يكون نحوهما لا يجتلب فيه همزة الوصل
معربا بلا سبب ويسمى الموقوف الآخر الامر نحو انصر اعلم ان الامر يؤخذ
من المضارع بحذف حرف المضارعة فينظر الى صدر ما بقي فان كان ساكنا
تجتلب الهمزة مكسورة ما لم يكن العين مضمومة فالمجتلبة حينئذ مضمومة تبعا
للعين لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة نحو اكتب اذ لا يعتبر الساكن
حاجزا واما نحو اكرم فهمزته مفتوحة متروكة من غير تلك صيغ من نقل اكرم
ماضيا واكرم امرا واكراما مصدرا لئلا يلزم الصوت الكريه في أؤكرم
وحذفت من سائر الصيغ اجراء للباب على شاكلة الاطراد فاتوا بالامر
على الاصل احترازا من الالتباس بين الامر من الثلاثي وبين الامر من
باب الافعال وان كان صدر ما بقي متحركا يبتدأ به نحو عد وكان كذا او مثل
ذا المذكور من انصر كل امر كان مبنيا على طريقة افعل وانما كان
ذلك المشتق مثل المذكورة كون كل منهما موقوف الآخر في تسمية الامر
قوله كذا خبر مقدم ومبتدأ مؤخر والمراد من طريقة افعل في الا
شتقاق ان الامر للمخاطب يؤخذ من صيغة المضارع للمخاطب
بحذف حرف المضارعة واسكان الآخر واما اجتلاب همزة الوصل
فليس بشيء معتبر في حقيقة افعل بل لتمكن الابتداء بعد الاخذ والآن
ان كان صيغتا فيهما لم يكن مما يجتلب فيه الهمزة من نحو عد جاريا على
طريقة افعل كما كان على طريقته نحو عد وضع وحرب وحاسب وما فرغ

عن بيان اقسام الحروف اعني الاسم والفعل اخذ فيها فقال الحرف التي
هي قسم من الكلمة فلا يرد حروف المباني ما جاء اي كلمة جاءت ابتداء
ذو معنى منفرد غير مرة لمعنى ليس بهذا المعنى بمعنى اسم ولا بمعنى فعل مثال
الحرف نحو هل وبل وذلك اي مجيء الحرف لمعنى ليس بمعنى نحوهما واقع لان الا
اي جنسه فلا يضره تخلف بعض افراده عن هذا الحكم لعارض نحو فاطبة يكون
حديثا اي خبر مبتدأ او يكون محدثا عنه اي مبتدأ او الفعل الاصطلاحي
اي جنسه ولا تقدح في ذلك الحكم تخلف بعض اصنافه نحو الامر والنهي
ومثل بعت واشتريت المنقولين الى الانشاء يكونان حديثا ولا يكونان
محدثا عنه والحرف اداة بينهما اي رابطة دائما بين الفعل والاسم لا يكون
حديثا ولا يكون محدثا عنه نحو هل وبل فانهما لا يكونان حديثين ولا محدثا
عنهما لان معنى الحرف غير مستقل كما عرفت والذي يكون حديثا او
محدثا عنه لا بد وان يكون معناه مستقلا كما في الاسم والفعل ولو اريد
بالحديث المسند وبالمحدث عنه المسند اليه بطريق ذكر ان معنى واراده الحا
فالامر جلي فان قلت ان الحرف وقع محدثا عنه في قوله والحرف اداة و
كذا الفعل في قوله والفعل يكون حديثا فما وجه قوله قلت ان لفظ الحرف
والفعل اسمان والمراد مسماهما وافرادهما اصطلاحا نحو هل
وضرب فان قلت ان مسماهما ايضا قد وقع محدثا عنهما في قولك
هل حرف استفهام وضرب فعل ماض وتقول جاء ثم قلت ان المراد بهما
ههنا لفظهما اي لفظ هل ولفظ ضرب واللفظ اسم واما كونها مستعملا في

فلا يقع محدثا عنه كما لا يقع حديثا وكذا مثل ضرب مستعملا في معناه الذي
وضع له اصطلاحا فيقع حديثا ولا يقع محدثا عنه وامّا نحو شتم
فعلٌ منقول من الفعلية الى الاسمية ثمّ لمّا فرغ عن بيان الكلمة و
اقسامها شرع في بيان المركب منها اي من افرادها فقال واذ
قد عرفت في اوّل هذا الباب ان كلّا اي كلّ واحد فالتنوين عوض
عن المضاف اليه من الاقسام الثلثة وهي الاسم والفعل والحرف
كلمة اعلم ان عرفت تستعمل بتعدية الى مفعولين كما ان احدهما ضمير
هي نحنه راجع الى قوله كلّا باعتبار كتاب الثالث والثاني قوله كلمة
والجملة في محل الرفع بانها خبر انّ وهي مع اسمها وخبرها جملة اسمية
نظرا الى الاصل مؤوّلة بالمصدر منصوبة المحل على انها مفعول عرفت و
جملة عرفت مضاف اليها لاذ وهو ظرف لجوابه وهو قوله فاعلم انه
اي ان الشأن اعلم ان ضمير الشأن لا يرجع الى شيء مذكور قبله حقيقة بل حكما
اذ كانّه في حكم العائد الى الحديث المتقدم ويكون فيه ابهام فيفسّره
الجملة التي بعده وكذا ضمير القصة كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فيكون
في الكلام ابهام فتفسير واجمال وتفصيل فيكون خبره اوقع في الذهن و
انما يؤتى بهذا الضمير في مقام الاهتمام الى خبره اذا ائتلف اي ركب
منها اي من هذه الاقسام الثلثة فعل واسم بان كان الفعل مسندا او الا
سم مسندا اليه او اسمان احدهما مسند والآخر مسند اليه وافاد اي
افاد هذا التركيبان احدهما تركب الفعل مع الاسم والثاني تركب

اسم

اسم مع اسم افادة اي سمّي كل واحد من هذين التركيبين على
حدته كلاما وجملة اعلم ان الظاهر من كلام بعض النحول كصاحب
المفصّل وصاحب اللباب ترادف الكلام والجملة والاكثرون على
ان الجملة اعمّ من الكلام مطلقا حيث يطلق هي على ما وقعت موا
قع المفرد نحو زيد قائم ورجل قام وجاءني زيد وقد ركب وكم ينقل
اطلاق الكلام على امثال هذه الجملة والحق بمن قال بالفرق المذكور
حيث اطلق الجملة على ما وقعت موقع المفرد فيما ياتي حيث قال وكل منها
تقوم مقام المفرد كما اطلقها بعد على المركب الاسنادي المفيد واما
الكلام فلم يطلقه الا على المركب المذكور كما ترى ثم اعلم ان محصول
ما ذكره المصنف في تعريف الكلام انه ما ركب من فعل واسم او اسمين مفيدا
كلّ منهما فقولنا ما جنس شامل للمحدود وغيره وقولنا ركب اخرج المفرد
وقولنا من فعل واسم او اسمين التراكيب الاربعة الثنائية لان التركيب
العقلي الثنائي ستة اسم مع اسم وفعل مع فعل وحرف مع حرف وحرف مع
فعل وحرف مع اسم وفعل مع اسم والكلام هو الاول والآخر وقولنا مفيدا
اي مفيدا بالاسناد التام المركبات الغير الاسنادية نحو قصة عمرو وبعلبك م
اخرج ايضا الجمل الواقعة اخبارا امثالا والمركبات الاسنادية الغير التامة
مثل اسم الفاعل المركب مع فاعله وكذا سائر شبه الفعل وذلك ان الكلام
يقتضي الاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى بحيث يصح السكوت
عليها والاسناد لكونه امرا نسبيا يقتضي المسند اليه وهما مفقودان في المركبين

والمسند

T.C.

المذكورين اعني الاسم مع الاسم والفعل مع الاسم وذلك لجواز كون الاسم حدثا
ومحدثا عنه اي مسندا ومسندا اليه الى اخر ما ذكر آنفا وبهذا القيد تم الحد
جمعا ومنعا والجمل اربع الاولى جملة فعلية والثانية اسمية امثلتها
كائنة كما ذكرنا اي كالامثلة التي ذكرناها صريحا من قولنا العلم
حسن والجهل قبيح وخرج زيد ومضى الوقت وضمنا منها قولنا فاعلم
انه الخ ومن قولنا والجمل اربع فتأمل والثالثة جملة ظرفية والرابعة
جملة شرطية مثال الظرفية نحو عندي مال فعندي ظرف مستقر فاعله
الجار مستتر فيه عائد الى المبتدأ المؤخر وهو مال والظرف مع فاعله
جملة ظرفية على مذهب البصريين اذ المقدر في الظرف عندهم
فعل بناء على كونه اصلا في العمل ووقوع الظرف صلة للموصول نحو الذي
في الدار زيد ثم قدر الفعل ايضا فيما اذا لم يقع الظرف صلة مثل زيد
في الدار طردا او هي الجملة الظرفية اعني عندي مرفوعة المحل على
انها خبر المبتدأ المؤخر وهو مع خبره المقدم جملة اسمية في محل الجر واما
على مذهب الكوفيين فكما ذكر مع جواز وجه اخر وهو ارتفاع مال بكونه فاعلا
للظرف وهو عندي لانهم لم يشترطوا لاعمال الظرف الاعتماد على احد
الاشياء الستة كما لم يشترطوا لاعمال اسم الفاعل والمفعول ومثال الشر
طية ان تأتني اكرمك فان حرف شرط وتأت فعل مضارع مجزوم بسقوط
الياء فاعله مستتر فيه وهو انت عبارة عن المخاطب والنون وقاية وياء
المتكلم منصوب المحل على انه مفعول به له والفعل مع ما عمل فيه جملة فعلية شرط

واكرم مضارع مجزوم بالسكون والكاف منصوب المحل بانه مفعول به له
والفعل مع ما عمل فيه جزاء والشرط مع جزائه جملة شرطية مجرورة المحل لكونها
عطفا على الجملة الظرفية وانما سميت شرطية نسبة الى الشرط ولم تسم جزائية
لان الشرط مقدم على الجزاء لفظا ومعنا فكان النسبة الى الاول اولى وانما قدم
الفعلية على الاسمية لان المسند اليه في الفعلية فاعل او نائبه وهو اصل
المرفوعات على مذهب البصرية والمسند فيها فعل وهو اصل في الاسناد
كما انه اصل في العمل بخلاف اجزاء الاسمية وقدم الاسمية على الظرفية لانها
فرع والظرفية على الشرطية لان اجزاءها قليل بخلاف اجزاء الشرطية فانها كثيرة
كما ترى والقليل قبل الكثير وانما انحصرت الجمل في الاربع ولم تكن زائدة ولا
ناقصة لان المسند والمسند اليه اما ان يعرض لهما ما يسلبهما صلاحية
السكوت عنهما ويحوجهما الى جملة اخرى اولا الاول الجملة الشرطية و
الثاني اما ان يكون المسند مؤخرا عن المسند اليه لفظا او تقديرا اولا
الاول هو الاسمية مثل زيد قائم او قاعد زيد والثاني اما ان ينوب مناب المسند ظرف
او ما جرى مجراه اولا الاول الظرفية مثل زيد في الدار ابوه وامامها اخوه والثاني
الفعلية مثل قام زيد وكل منها اي كل واحدة كائنة من تلك الجمل الاربع فالتنوين
في كل عوض عن المضاف اليه والظرف صفتها تقوم مقام المفرد لنكاتٍ مفصلة
في علم المعاني اعلم ان الجملة من حيث هي هي لا حظ لها من الاعراب اصلا
لفقدان المعنى المقتضي للاعراب لكن اذا اقامت مقام المفرد فتكتسي تلك الجملة
القائمة مقام المفرد اعرابه اي اعراب المفرد القائمة هي مقامه محلا اي من

جرت الجمل او الكسا في كل او حال كون ذلك الاعراب محليا فانتصابه على
التمييز او المصدرية او الحالية اعلم ان اعراب المفرد الذي تقوم الجملة
مقامه ان كان رفعا فاعراب الذي تكتسبه الجملة محلا رفع وان
نصبا فنصب وان جرا فجر فاضافة الاعراب الى ضمير المفرد للعهد
والاختصاص وقوله وكل مبتدا متضمن معنى الشرط لكونه نكرة موصوفة
بالجملة الفعلية حيث قوله تقوم وقوله فتكتسي جملة فعلية خبره والفاء
فيه لهذا التضمن فيكون المعنى ان اكتساء الجملة اعراب المفرد محلا مع
انها مما لا حظ لها من الاعراب انما هو بسبب قيامها مقامه ولولاه
هو لما اكتسته او الخبر جملة تقوم وقوله فتكتسي عطف عليها والفاء
للترتيب والتعقيب فيكون المعنى ان اكتساء الجملة اعراب المفرد محلا
مترتب ومتعقب على قيامها مقامه والا لما ترتب عليها لعدم استحقاقها
للاعراب او الفاء جواب شرط مقدر اي اذا قامت مقامه فتكتسي الى ان
يكون فيها اي في تلك الجملة التي قامت مقام المفرد ضمير عائد الى الاسم
قال وانما لزم ذلك فيها حال قيامها مقام المفرد من العائد لانها من
حيث هي هي مستقلة بنفسها لا تقتضي التبعية ولانها في هذا المقام اجنبية فلا
ترتبط الى ما قبلها ما لم يكن فيها عائد يجمع بينهما وانما قال المص ضمير ولم
يكتف عنه بذكر عائد مكانه كما اكتفى به غيره بناء على ان العائد الكثير ضمير
ويمكن ان يكون مراده بالضمير عائدا على طريق ذكر الخاص وارادة العام
وانما قلنا ذلك لان غير الضمير يكون عائدا ايضا يغني غناءه ويفيد ما افاده

من

من الربط مثل اللام في نعم الرجل زيد على وجه ووضع الظاهر موضع الضمير
في مثل القارعة ما القارعة اي ما هي وكون الخبر كالمبتدا للمبتدا كما في خبر
ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله فانها لا تقتضي الاتصال والواو في الجملة
الحالية التي اكتفي فيها بالواو نحو جئتك والشمس طالعة وكذا الصفة لقيتك و
الجيش قادم وبهذا التوجيه سقط ما اورده الشارح الفاضل على اشتراط
الضمير في الجملة الواقعة موقع المفرد بقوله هذا منتقض بالجملة الحالية الخالية
عن الضمير نحو لقيتك والجيش قادم وبالجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان
والقصة ولم يحتج الى الجواب الذي ذكره منا ان كلامنا في الجملة الواقعة
موقع المفرد وما ذكرتم من الجملتين غير واقع موقع المفرد لانه لا يدفع
الاعتراض على ذلك الاشتراط بقولنا نعم الرجل زيد وبقولنا
القارعة ما القارعة والحق ان موقعي الخبر والحال للمفرد اصالة
لان المفرد اصل وكذا الاخبار به كما ان الجملة فرع وكذا الاخبار بها
وقس عليه الحال والصفة وانما لزم كون الخبر او الحال جملة في
هذه الامثلة لخصوص المادة وانما الواقع في المواضع الستة في موقع
المفرد اكتفي فيما ذكر بعائد غير الضمير لافادته ما افاده من الربط
كما ذكرنا وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد بالاستقراء والتتبع واقع
في ستة مواضع احدها ما يختص باخص موضع خبر المبتدا المختص
العام في ضمن الخاص او هو بدل من قوله ستة مواضع بدل البعض من
الكل من الكل مثل زيد قام ابوه وعمرو ابوه قائم وبكر عنده مال وبشر

ان تعط تشكرك وثانيها في موضع الخبر في باب انّ اي في الحروف
المشبهة بالفعل انّ زيدا قام ابوه الى اخر امثلة القسم الاول فهذه
ثماني جمل كل منها مرفوعة المحل وثالثها في موضع خبر كان اي الافعال
الناقصة نحو كان زيد قام ابوه الى الامثلة ورابعها في موضع المفعول
الثاني من باب ظننت اي في الافعال التي تتعدى الى مفعولين ثانيهما
عين الاول مثل ظننت زيدا قام ابوه الى اخر الامثلة المذكورة فهذه
ايضا ثماني جمل منها منصوبة المحل على الخبرية في الثالث وعلى المفعولية
في الرابع وخامسها في موضع صفة النكرة نحو جاءني رجل ركب فرسه او
فرسه فاره او تحته فرس او ان ركب فرسا يعجب جسدا ومحل هذه
الجمل الاربع هنا مرفوع والتحقيق ان محل الجملة الواقعة صفة النكرة
ناظر الى اعراب الموصوف ان رفعا فرفع وان نصبا فنصب وان
جرا فجر وسادسها في موضع الحال نحو جاءني زيد وابوه راكب او قد
ركب او وهو ان تعطه يشكرك او على كتفه سيف واعلم ان الحال اذا
كانت جملة فلا بد ان تكون خبرية لان الانشائية لا تكاد تقع حالا لان
مضمونها ليس بثابت لنفسه وما لم يكن ثابتا لنفسه يمتنع ان يكون ثابتا
لغيره وتلك الخبرية الواقعة حالا احدى الجمل الاربع فان كانت
اسمية فهي اما بالواو والضمير نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب واما بالواو وحده نحو جئت وزيد راكب
واما بالضمير وحده على ضعف نحو كلمته فوه الى فيّ فالرابطة في هذا

الجملة

الجملة الضمير الذي في فوه ان كانت حالا عن المفعول والضمير الذي
في فيّ ان كانت حالا من الفاعل وان كانت فعلية ففعلها اما ماض او مضارع
وقد عرفت ان الانشاء امرا كان او غيره لا يقع حالا كما مر وكل منهما اما
مثبت او منفي فالمجموع اربع جمل فان كان مضارعا مثبتا فلكونه على وزن
اسم الفاعل لفظا وتقديره معنى امتنع الواو فيه واكتفي بالضمير مثله
نحو جئت اركب وجئت تركب وجاء زيد يركب وان كان مضارعا منفيا
او ماضيا مثبتا او منفيا ففي كل منها ثلثة اوجه بالواو والضمير معا او
باحدهما فقط الا انه لا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة لتقربه
الى زمان عامله فيقارنه فالمضارع المنفي مثل جاءني زيد وما يسرع او
جاءني زيد وما يسرع عمرو او جاءني زيد ما يسرع والماضي المثبت بقد ظاهرة
نحو جاءني زيد وقد ركب او جاءني زيد وقد ركب عمرو او جاءني زيد قد
ركب وبقد مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وقس عليه باقي الامثلة والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما ركب او جاءني
زيد ما ركب او جاءني زيد وما ركب عمرو وان كانت ظرفية فان كان
الظرف عاملا في ضمير ما اريد عنه الحال فبالضمير وحده لا غير نحو جاءني
زيد على فرس وان كان عاملا في اسم بعده ففيه ثلثة اوجه نحو جاءني زيد وعلى
كتفه سيف او جاءني زيد وفي الدار عمرو كذا اذا لم يكن ذو الحال نكرة منفردة
والا فبالواو البتة كيلا تشتبه الحال بالصفة مثل جاءني رجل شجاع
وعلى كتفه صمصام واما الشرطية فلتصدرها بما يقتضي صدر الكلام

او جاءني زيد على كتفه سيف ح

كونها ظاهرة الاستقلال وعدم افتقارها ما قبلها اتباعا مثل افتقار
ما قبل الخبر والصفة اليهما فيحتاج في نصبها حالا الى انا اخذ بمحلين
وهو ان يجعل الشرطية خبر مبتدأ عائد الى ذي الحال فهي حينئذ من
الاسمية مثل جئت زيدا وانا ان اسأله يعطني وجئت وانت
ان تسأله يعطك وجاءني زيد وهو ان تسأله يعط والثاني ان
ينسلخ عنها معنى الشرط وذلك بان لم يعطف عليها نقيضها فا
لواو لازم فيه مثل اتيك وان لم تأتني واكرمك وان اهنتني وذ
لك كما قلنا يستعمل فيما اذا كان نقيض الشرط اولى بالجزاء فلا يقال
مثلا اكرمك وان اكرمتني او بان يعطف عليها نقيضها نحو جئتك
ان جئتني وان لم تجئني فحكمه حكم المضارع المثبت في لزوم ترك الواو
والاكتفاء بالضمير اذ التقدير جئتك مستويا مجيئك وعدم مجيئك ثم
اعلم ان المفعول الثالث في باب اعلمت وخبر لا التي لنفي الجنس و
خبر ما ولا المشبهتين بليس من المواضع التي تقع فيها الجملة موضع
المفرد نحو اعلمت زيدا عمرا اكرم او ابوه كريم او في حسب شريف او ان
نعطه يشكرك ولا رجل بالفتح او الرفع قام او ابوه قائم او فيه عدم
الموت وقس عليه امثلة ما ولا المشبهتين بليس وانما لم يصرح المص
بهذه المواضع الثلثة اكتفاء بتضمنها كلامه اذ الاول داخل في ثاني
مفعولي باب علمت لكونه في حكمه وفرعا عليه ولا التي لنفي الجنس فرع ان
في العمل وما ولا المشبهتان بليس فرعاه فيه فاكتفى بذكر الاصل عن ذ

ذكر الفرع ويمكن ان يقال المراد بالباب بقوله بابا انه وبابه كان ما يعمل
عمل ان وعمل كان فدخول هذه الثلثة فيه اظهر من ان يخفى ولو قال تقوم مقام
المفرد اذا كانت خبر المبتدأ قبل دخول العوامل اللفظية او بعده او صفة
للنكرة او حالا لكان اخصر واشمل لكنه اراد تفصيل المواضع المذكورة
فسلك مسلك الاقتصاد وستعرف انت ذلك اي بيان المواضع التي
في المباحث الآتية وقوله هذا وعد بهذا البيان اي ببيان تفصيل وقوع
الجمل في هذه المواضع فهذا وعد بالوفاء لا بلا وفاء ولا يبعد ان يكون
المراد وستعرف ذلك اي وقوع الجمل في هذه المواضع اثناء الكلام
وعبارات الكتاب الا يرى ان قوله تقوم وقوله فتكتسي في قوله وكل
منها تقوم مقام المفرد فتكتسي اعرابه محلا من الجمل القائمة مقام المفرد
وان لم يكن المراد التنبيه فتامل ولا تغفل اذ المقصود اجراء الاحكام في
كل تركيب ولما انجر بيان الكلام والجملة الى ذكر الاعراب حيث قال
فتكتسي اعرابه محلا عقبه ببيانه وقدمه على المعرب مع انه عرض لا به
الا بهذه المناسبة الدقيقة ولان اطلاق لفظ المعرب على ما اطلق
عليه من الاسم والفعل متوقف على وجود الاعراب فيه لان اطلاق
المشتق على شيء موقوف على وجود ماخذ الاشتقاق فيه وعقد له فصلا
اهتماما لبيانه لانه يبحث في علم النحو عن احوال اواخر الكلم من
حيث الاعراب والبناء اي هذا المبحث الى ... من قوله الاعراب
ان يختلف الى آخره فصل عما قبله مسوق لبيان الاعراب والفصل

موقوف

موقوف لاحظ له من الاعراب الاعراب ان يختلف آخر الكلمة وانما قال فيما
كان الاعراب بالحروف او صيغة فيما كان بالحركات لفظا او تقديرا ولم
يذكرهما اعتمادا على ما شاع واشتهر بين النحاة من ان المعتبر في الا
عراب هو اللفظي والتقديري ولا اعتبار للاعراب المحلي والا لكان
جميع الاسماء فيما واحدا معربا لا غيره والكلمة اي الكلمة اعم من ان تكون
اسما او فعلا وقرينة العموم ان المصنف ذكر في آخر هذا الفصل
اقسام اعراب الفعل من الرفع والنصب والجزم حيث قال ومن
قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان الى آخر ما هنالك باختلا
ف اي بسبب اختلاف العوامل انما اعتبر كون اختلاف العوامل
سببا لاختلاف الآخر في حق الاعراب لانها اسباب موثرة والا
فالفاعلية والمفعولية والاضافة اسباب له وكذا حركات الاواخر التي
بها والحروف القائمة مقامها اسباب له قوله ان يختلف حيث شامل
لاختلاف الآخر واختلاف الاول والاوسط نحو كاف كتف فتحا وكسرا
او تائه كسرا وسكونا وقوله آخر الكلمة اخرج اختلاف غير الآخر وقوله با
ختلاف العوامل اختلاف آخر نحو من في قولك اخذت من زيد ومن
الرجل ومن ابنك فانه لحذف جمعا ومنعا مثال الاختلاف اللفظي ذاتا
نحو جاءني ابو زيد ورأيت اباه ومررت بابيه ومثال الاختلاف ذاتا
تقديرا مثل جاءني ابو العباس ورأيت ابا العباس ومررت بابي العباس و
مثال الاختلاف اللفظي صفة نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد

كالاختلاف في المثالين الاخيرين لظاهر واما في المثال الاول فمن
السكون الى الحركة ومن البناء الى الاعراب ومثال الاختلاف
التقديري صفة نحو جاءني فتى ومررت بفتى وانما سمي الاختلاف
المذكور اعرابا لانه يبين المعاني المذكورة من الفاعلية والمفعولية
والاضافة وهو ماخوذ من قولهم اعرب الرجل عن حجته اذا بينها
او من اعرب المعدة صاحبها اذا ازال فسادها لانه يزيل فساد
لبس بعض المعاني ببعضها الا ترى انك اذا قلت ما احسن زيد
بلا اعراب لم يعلم انك اي معنى من الاستفهام والتعجب والنفي قصدت
فاذا نصبت زيدا تبين ان الذي قصدته هو التعجب عن حسنه واذا
رفعته ظهر انه هو نفي الاحسان عنه واذا رفعت احسن مضافا
الى زيد علم انه هو الاستفهام عما هو الاحسن من اعضائه او اخلاقه وفي
هذا التعريف تسمية اختلاف آخر الفعل اعرابا مجاز شايع مشهور
مرتبة شهرة اطلاق الاعراب على اختلاف آخر الاسم جار مجرى
الحقيقة في الشهرة والشيوع ولذا لم يلزم من شمول هذا التعريف
لاعرابي الاسم والفعل الجمع بين الحقيقة والمجاز من وجه وانما
جعل الاعراب في الآخر ولم يجعل قبله لان الاسم يدل على الذات و
الاعراب على صفة من صفاتها وهي متاخرة عنها فاخر دليل الصفة
عن دليل الذات ليطابق الترتيب اللفظي الترتيب الخارجي ثم
حمل اعراب الاسم اعراب الفعل لتطفله عليه فيه فجعل في آخره ايضا

لكون الفرع على شاكلة الاصل ثم لما كان التقديري اقل
من اللفظي وينضبط الثاني بضبط الاول لان الكثير ينضبط
بمقابلة القليل اشار الى ضبط التقديري اولاً فذلك على قسمين
لان كون الاعراب تقديرياً اما لتعذر ظهور الحركة الاعرابية
في اللفظ لعدم قبول اخر الكلمة لها واما لاشتغاله فيه الاول
ما اشار اليه بقوله وما اي الاسم الذي حصل في اخره قوله الف
فاعل الظرف او المبتدا المؤخر خبره الظرف المتقدم فالجملة
الظرفية او الاسمية صلة الموصول وهو معها مبتدا خبره جملة
لا تظهر ضمير فيه راجع الى ما الاعراب لتعذر قبول الالف الحركة
موجودة كانت الالف كالعصا والرحى او محذوفة كعصا ورحى وسوى
كانت منقلبة كهذه الالف او اصلية كحبلى وبشرى وقوله كالعصا
خبر مبتدا محذوف تقديره مثال الاسم المذكور مثل العصا او كائن
كالعصا وانما لم يذكر نحو غلامي مطلقاً ومعتقداً الذي هو مذهب
من جعله مبنيا والقسم الثاني من التقديري ما اشار اليه بقوله و
ما اي الاسم الذي وجد في اخره قوله يا فاعل الظرف او مبتدا
خبره الظرف المتقدم فالجملة الظرفية او الاسمية صلة ما وهو مبتدا
قوله مكسور صفة ياء جرت على غير من هي له ما قوله قبلها ظرف
مستقر فاعله مستتر فيه عائد الى ما والظرف مع فاعله جملة ظرفية
صلة الموصول وهو معها نائب فاعل لقوله مكسور الضمير المجرور في

قبلها عائد الى النقط ياء سكن اخره او سكن الاسم المذكور بسبب
الاخر على حذف المضاف واستتار المضاف اليه في حالتي الرفع
والجر لاستثقال الضمة والكسرة على الياء وتحرك اخر ذلك الاسم
في حالة النصب لخفة الفتحة عليها مثاله نحو جاء القاضي ومررت
بالقاضي ورأيت القاضي قال الله تعالى اجيبوا داعي الله وقد يسكن
في النصب ايضاً كما جاء في المثل اعط القوس باريها بسكون ياء
باريها مع انه مفعول ثانٍ لاعط والفرق بين الاعراب التقديري
والمحلي بعد اشتراكهما في عدم الظهور في اللفظ ان المانع في الاول
الحرف الاخير مع ان الكلمة مستحقة للاعراب وفي الثاني مجموع الكلمة لكونها
مبنية غير مستحقة له فلما ذكر الصحيح اولاً وهو عندهم ما لم يكن اخره
حرف علة كيوم وزيد اراد ان يذكر الملحق به فقال وما اي الاسم
الذي سكن ما قوله قبل واوه او يائه ظرف مستقر فاعله مستتر فيه صلة
والموصول مع صلته فاعل سكن والضمير المجرور في واوه او يائه راجع الى
ما سكن والمراد بالواو والياء ما كان اخر الاسم مثال الاسم المذكور كائن كـ
دلو وظبي او مثلهما حكمه اي حكم الاسم المذكور حكم الصحيح في كون اعرابه
لفظياً في الاحوال الثلث قوله ما سكن مبتدا وقوله حكمه مبتدا ثانٍ و
قوله حكم الصحيح بالرفع مثل زيد اسد خبر المبتدا الثاني والجملة الاسمية
خبر المبتدا الاول تقول هذه دلو وظبي ورأيت دلواً وظبياً ومررت
بدلو وظبي واصل الاعراب الاول ان يكون بالحركات لفظاً او تقديراً

لكونها أقل وأخصر وأخف من الحروف حيث كانت على النصف
منها ولم تخرج إلى وضعها أي كتبها على أواخر الكلم بخلاف حروف
الإعراب والأصل الثالث لم أن يكون كل نوع من الأنواع الثلثة بطر
يق مخصوص وإذ كان كذلك فالإعراب تام والأول وإن لم
يكن كل من هذه الأنواع الثلثة بطريق مخصوص بل كان الاثنان
منها بطريق والآخر بآخر منها فالإعراب ناقص وكل من هذا
الأصل ومقابله أعني بهما التام والناقص كما يجري في الأصل الأول
يجري في فرعه أعني الإعراب بالحروف كما مر بإشارة أمثلة الإعراب
اللفظي والتقديري بالحركة التامين مثل جاءني زيد والعصا ورأيت
زيدا والعصا ومررت بزيد والعصا وأمثلة اللفظي والتقديري من النا
قص مثل جاءني أحمد وبشرى ورأيت أحمد وبشرى ومررت بأحمد وبشرى
وأمثلة اللفظي والتقديري التامين أو الناقصين من الإعراب با
لحروف مثل جاءني أبو زيد وأبو العباس ومسلمان ومسلمو القوم
ورأيت أباه وأبا العباس ومسلمين ومسلمي القوم ومررت بأبيه
وأبي العباس ومسلمين ومسلمي القوم وقد يكون الإعراب بالحروف
النائبة المتفرعة على الحركات لضرورة دعت إليه وذلك أي كون
الإعراب بالحروف في مواضع وقول الشارح الفاضل وذلك في ثلثة موا
ضع ناظر إلى ما هو أصل في الإعراب وإلا فالإعراب بالحروف المذكورة
في هذا الفصل وقوف ثلثة بما في الأفعال الخمسة وفي الفعل المعتل اللام جزما

أحدها الأسماء الستة مكبرة احترز بها عن مصغرها فإنها كغيرها في
إعرابها بالحركات كما إذا لم تضف المكبرة إلى الشيء أصلا نحو أب وأخ
ولم يذكر هذا القيد اجتزاء بذكر الأمثلة مكبرة كما اكتفى به عن
ذكر قولنا موحدة إذ إعراب مثناتها ومجموعاتها ليس
كذلك وإنما يكون إعراب هذه الأسماء بالحروف حال كونها
تلك الأسماء الستة مضافة إلى غير ياء المتكلم احترز به عن الإ
ضافة عما إذا لم تضف فحكمها حكم الصحيح كما ذكره نحو جاءني
أب ورأيت أبا ومررت بأب وإذا أضيفت إلى الياء فإعرا
بها على الأشهر ليس بالحروف بل بالحركات تقديرا أو
محلا ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط
إضافتها إلى ما أضيفت إليه في الأمثلة وهي أي الأسماء المعدو
دة مجموعة في قوله أبوه وأخوه وفوه أجوف واوي إذ
أصله فوه بفتح الفاء وسكون الواو بدليل جمعه على أفواه
وتصغيره على فويه حذف الهاء نسيا ثم قلب الواو ميما
وجوبا في حال عدم الإضافة وجوازا فيها بخوف وهي وفيه
وهي وهنوه الهن الشيء المستهجن ذكره كالعورة وفعلها
وحموها الحم قريب الزوجة من قبل زوجها فلا تضاف إلا
إليها وذو مال لفيف مقرون بالواوين حذف اللام وأما الأربعة
التي هي غير الفم فناقص واوي نحو جاءني أبوه ورأيت أبا

باه ومررت بابيه وكأبى كذا الا ب او مثله نصوبيه البداني بلا
تفرقه الثاني في قوله فندل تغييرنه الواو وقبعها على الرفع والا
والالف على النصب والياء على الجر لان بين هذه الحروف
وبين الحركات مناسبة الكلية والجزئية وانما اعربوا هذه الا
سماء من الاحاد بالحروف لانهم لما قصدوا ان يعربوا المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف بعلة ستذكر ارادوا ان
يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك ليكون بينهما
وبين الاحاد مناسبة ولا يكون وحشة مع ان اصلها
احاد وسبب ان لا يوجد الاعراب بالحروف في غيرهما
من الاحاد التي هي اصلها وانما اختاروا هذه الاسماء
لمشابهتها المثنى في الدلالة على التعدد ولوجود
حرف صالح في اواخرها للاعراب عند الاضافة
الى غير ياء المتكلم بخلاف سائر الاسماء المحذوفة
الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة
الحروف المحذوفة عندها وانما اختاروا الاحاد الستة
لان اعراب كل من المثنى والمجموع بحرف فاعربوا في مقابلة
كل اعراب بحرف الموضع الثاني من مواضع الاعراب بالحروف
في التثنية حقيقة بمعنى المثنى كالخلق بمعنى المخلوق وهو ما اشار
اليه بقوله بالالف والنون المكسورة يعني ان اعراب المثنى

بالالف رفعا او بالياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة فيهما جرا
او نصبا والموضع الثالث من مواضع الاعراب بالحروف في الجمع
المذكر السالم وهو في عرفهم ما اشار اليه بقوله بالواو المضموم
ما قبلها والنون المفتوحة او بالياء المكسور ما قبلها والنون المفتوحة
فيدخل فيه نحو سنين وارضين من الجموع الشاذة يعني ان اعراب
هذا الجمع بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فقوله بالالف والنون
متعلق بالتثنية وكذا بالواو متعلق بالجمع المذكور او بما تعلق به
فقوله في الجمع اي يكون الاعراب بالحروف في التثنية بالالف
ويكون في الجمع بالواو فان قلت فلم ذكر النون فيهما وهي
عوض عن حركة المفرد او عن تنوينه مع انها لا دخل لها في الا
ختلاف الذي هو الاعراب عند المص اذ هو قد حصل بالا
لف والواو والياء قلت ذكرها على الوجه الاول ظاهر لانه
بين المثنى والجمع المصطلحين واما على الوجه الثاني فلانها تظهر
الاختلاف التقديري الحاصل بحروف الاعراب في نحو المرامين
والمصطفين فتكون معينة لها فاطردت زيادتها في غيره و
مكسورة في التثنية ومفتوحة في الجمع للفرق والموضع الرابع للا
عراب بالحروف في الملحق بهما اي بالتثنية والجمع فالملحق
بالجمع اولو وعشرون الى تسعين نحو جاءني اولو مال و
عشرون ورأيت اولي مال وعشرين ومررت باولي مال وعشرين

نحو جاءني مسلمان ومسلمون
ورأيت مسلمين ومسلمين
ومررت بمسلمين ومسلمين

قوله في التثنية او بما تعلق به

اي الموضع الثاني متعلق بالالف او بالواو ويكون ا

والملحق بالمثنى اثنان واثنتان وثنتان في كلا حال كونه مضافا
الى مضمر مثنى وكذا الحقنا ذكر كلا من قبل ذكر الخاص واراده العام
وانما اراد هذا العام من ذكره لان الخاص كلا بالمثنى منتبذ الذي ذكر
فاهتم له فلذا ذكره واما ما عداه من الملحقات فلا يحتاج اليه وانما قيد
بهذا القيد لان كلا ذو الوجهين والجانبين فلفظه مفرد يقتضي
الاعراب بالحركات ومعناه مثنى يقتضي الاعراب بالحروف فاعطى
كلا الجانبين حقهما فاذا اضيف الى المضمر هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف هي الفرع ولذا قال حكمه
اي حكم كلا حكم المثنى في كونه رفعه بالالف ونصبه وجره
بالياء مثاله نحو جاءني الرجلان كلاهما ورايت الرجلين
كليهما ومررت بالرجلين كليهما واذا اضيف الى مظهر
مثنى هو الاصل روعي جانب اللفظ الذي هو الاصل واعرب
بالحركات التي هي الاصل لكن لا يكون حركاته لفظية بل تقديرية
حكمه اي حكم كلا مثل حكم العصا لفظا اي من جهة اللفظ
فهو تمييز تقول جاء كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين وانما كان حكم كلا مثل حكم العصا
في كون كل منهما اسما مقصورا داخلا فيما سلف من
قوله وما في اخره الف لا يظهر فيه الاعراب وانما قال
لفظا لان حكمه اذ ذاك ليس مثل حكم العصا معنى

لانه مفرد اللفظ ومثنى المعنى
بل خطا

بل خطا ايضا لان العصا تكتب بالالف لانقلابها عن واو
بالاجماع واما الف كلا فمختلف فيها فمن جعلها عن واو كتب
بالالف ومن جعلها عن ياء كان القياس ان يكتبها بالياء و
انما قدم بيان كون كلا مضافا الى مضمر عليه مضافا الى مظهر
مع ان اعطاء جانب اللفظ حقه مقدم واصل لان الكلام
في الحاق كلا بالمثنى وكون اعرابه بالحروف والا فكلا مضافا
الى مظهر داخل فيما سبق من قوله وما في اخره فذكر المصنف اضافة
كلا الى مظهر استطرادا من كرمه للطلبة لعدم اعتماده على فهمهم
ذلك من تقييده كون اعرابه بالحروف بقوله مضافا الى مضمر
وانما اعرب المثنى والجمع مع ملحقاتهما بالحروف لانهما فرعان
على الواحد وفي اخرهما حروف تصلح للاعراب وهي علامة التثنية
والجمع فناسب ان يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرا
بهما فرعا للاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع الا
عراب بالحركات وكما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب
ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل اعراب كل
واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس خصوصا عند
الاضافة ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص الجمع
بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
ضربا والواو جعلوا علامة الرفع في الجمع لان الضمير المرفوع للجمع في

الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر
على الاصل لانهما مركبة من كسرتين وفرقوا بينهما بان فتحوا ما
قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية وكسروه في
المجموع لثقل الكسرة وقلة الجمع او نقول اعطوا الفتح ما قبل ياء
والكسرة نونها واعطوا الكسر ما قبل ياء الجمع والفتح نونه طلبا للتعادل
وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل
منهما فضلة في الكلام فانحصر الاعراب بالحروف الناقص اصل النصب
محمول عليه ولذا قدمناه عليه في قولنا الفا او ياء جرا ونصبا و
تقديم مثال النصب على مثال الجر لوجه آخر يعرف بالتامل ولكل وجهة
قوله ويستوي الجر والنصب في خمس مواضع ثم شرع في بيان الثالث
والرابع لان ذكر غيرهما للعرض والاول فذكرا في التثنية والجمع
السالم للمذكر مما علم فيما سبق والضمير ليس مما اختلف
آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا والفصل سوق لبيانهما
وهي اي تلك الخمسة مجموع ما في قوله التثنية الى آخره مع ملحقاتها و
الجمع مع ملحقاته امثلتهما كما ذكرناه اي مثل الامثلة التي ذكرناها في الا
عراب بالحروف او كائنة كما ذكرناه وجمع المؤنث السالم من التغليب الكا
بالالف والتاء او حال كونه بهما او متعلق بالسالم الذي
هو صفة المضاف ان اريد به اللغوي وان اريد به الاصطلا
حي فالصفة كاشفة وانما سوا

لان هذا الجمع فرع من المذكر السالم فسلك به مسلكه باتباع نصبه جره

انما استويا فيه بان يكون نصبه بالكسرة ايضا لئلا يلزم زيادة فضل
مرتبة الفرع على الاصل وانما ذكرنا قيد الزيادة لان اصل المزية
ثابتة له حيث كان اعراب جمع المؤنث السالم بالحركات مع كونه فرعا
لجمع المذكر السالم المعرب بالحروف مع كونه اصلا بالنسبة الى جمع المؤنث
السالم نحو جاءني مسلمات ومررت بمسلمات ورأيت مسلمات با
لكسرة فيه ايضا وهي هنا قائمة مقام اختها الفتحة لعلة ذكرناها و
الرابع من تلك المواضع ما لا ينصرف نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد بالفتحة ايضا وهي قائمة مقام اختها الكسرة على
عكس مسلمات وذلك لما ان غير المنصرف لما شابه الفعل كما سيجيء
منع منه الجر بالكسرة وحمل على النصب لما بينهما من المناسبة في كون كل
منهما فضلة وللتشاكل لفظا الخط كما النصب عليه في المثلثة المذ
كورة لذلك وانما اتى بقوله جاءني مسلمات وجاءني احمد مع انه
مستغنى عنه بقوله السواء بهما والخامس الضمير حال كونه في نحو اكرمتك
اكرمتكما اكرمتكم اكرمتك اكرمتكما اكرمتكن اكرمني اكرمنا يعني
الضمير المنصوب في اكرمتك و في مررت بك بكما بكم بك بكما بكن والضمير
حال كونه في نحو انه انهما انهم انها انهما انهن وله لهما لهم لها
لهما لهن لي لنا فالضمير في هذه الامثلة منصوب بعد الناصب ومجرور
بعد الجار وكذا الجمع الذي موقوف الواحد من التثنية والجمع كما ذكرنا
انما استويا فيه لانه لما اشترك المنصوب والمجرور في كون كل منهما

فصل وضع للمنصوب المتصل والمجرور المتصل ضمائر مستوية بينهما
روما للاختصار واعتمدوا على عاملها المتصل بها فان كان العا
مل ناصبا فالضمير منصوب وان جارا فمجرور فان قلت ان النصب
والجر مستويان فيما كان معربا تقديرا نحو عصاى وغلامى نحو رايت
عصاى وغلامى ومررت بعصاى وغلامى وكذا في سائر المبنيات كما في
الضمير مثل رايت هذا ومررت بهذا فلم خص الاستواء بالجر التي
ذكرها قلت ان كلامنا في استواء الجر والنصب فقط وفيما ذكرت
يستوي الرفع معهما او نقول ان كلامنا في المعربات سواء كان باعراب
صريح او غير صريح كما تقف في اواخر الكتاب ونحو عصاى وغلامى غير مستوي
فيهما بل مختلفان تقديرا اذ كل منهما مقدر بحركة مخصوصة فلا
استواء بينهما تقديرا ومن قيام الحرف مقام الحركة اى بعض من
الحرف القائم مقامها فمن للتبعيض والمصدر بمعنى الفاعل والاضافة
كاضافة جرد قطيفة النون وذلك في ثلثة افعال الاول في التثنية
نحو يفعلان سواء كانت هذه الصيغة للمخاطبين او للمخاطبتين او
للغائبتين ويفعلان للغائبين والثاني في جمع المذكر نحو يفعلون وتفعلون
والثالث في الواحدة المخاطبة نحو تفعلين وانما اقاموا النون في هذه
الافعال مقام الحركة لانه لما وجب ان تكون معربة لبقاء العلة المو
جبة للاعراب وهي حروف المضارعة سليمة عن المعارضة ولم يمكن ان
نجعل اللام محل الاعراب لان الضمائر التي بعدها اوجبت كونها على

وجه مخصوص ولم يقدروا الاعراب كما قدروا في نحو غلامى ونحو
لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل بسبب كون جميع ما كان معربا
من الفعل معربا بالحركة تقديرا فجرى الفرع على خلاف الاصل بان
اعربوا بعضه بالحركات وبعضه بالحروف وايضا لم يمكن جعل هذه
الضمائر حروف الاعراب لانها كلمة مستقلة تقتضي اعرابا لها
وليست جزءا لما قبلها فوجدوا اولى الحروف بان يقوم مقام
الحركة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في هذه المواضع
لانها تفضي الى اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع و
اليائين في المخاطبة مع لزوم اجتماع الساكنين في كل منها
زادوا حرفا شبيها بها وهو النون الغنة في قوله فانها اى
ثبوتها تفسيرية علامة الرفع وانها تسقط في حالتي الجزم و
النصب سقوط الحركة اى مثل سقوطها من الفعل المفرد الصحيح
وانما جعل ثبوتها علامة الرفع وسقوطها علامة اخويه لان الرفع
مقدم عليهما والثبوت ايضا مقدم على السقوط فاعطى المقدم
للمقدم والمؤخر للمؤخر مثال قيام النون مقام الحركة في حالة الرفع ما هو
من قوله في يفعلان الى قوله وتفعلين ومثال قيامها مقامها
في حالتي الجزم والنصب من المثنى نحو لم يفعلا ولن يفعلا ومن الجمع
لم يفعلوا ولن يفعلوا ومن الواحدة المخاطبة لم تفعلي ولن
تفعلي وانما سقطت حال النصب والقياس ان لا تسقط حملا

على الجزم لا على الرفع لان الجزم في الفعل بمنزلة الجر في الاسم
فكما حمل النصب على الجر في الاسم اعني به التثنية والجمع حمل النصب
على الجزم في الفعل المعرب بالحروف ليكون اعراب الفرع على نهج
اعراب الاصل ومن ذلك اي من قيام الحرف مقام الحركة اي
من الحرف القائم حروف المد واللين وانما قال حروف ولم يقل
احرف المد بجمع القلة مع ان هذا المحل مقامه باعتبار انها ثلثة
في نفسها مع قطع النظر عن الاضافة الى المد او غيره وهي ايضا ثلثة
باعتبار الاضافة الى المد كما انها ثلثة باعتبار الاضافة الى اللين
والعلة فصار المجموع اثنى عشر مع ان الاستعمال الشايع في جمع
الحرف مضافا احرف لا حروف كما لا يخفى على المتتبع حيث قال ابن
الحاجب في الشافية حروف الاعلال وذلك باعتبار الذي ذكرنا من
اعتبار الانواع او باعتبار الافراد او بطريق استعارة جمع الكثرة
مقام جمع القلة لولا الاعتبار لبطل الحكمة وانما قامت حروف المد
واللين مقام الحركة في الفعل المعتل الآخر ان حذفوها حذفها
حال الجزم فقط لان بينها وبين الحركات مناسبة تامة من جهة
انها مركبة منها على قول بعض والحركات ماخوذة منها على قول
آخرين ومن جهة ان الحركات لا تقوم بها غالبا كما لا تقوم بانفسها
محذوف بالجازم حذف الحركة كما قال فانها اي حروف المد واللين
تثبت حال كونها ساكنة في حال الرفع نحو يغزو ويرمي ويخشى

وتسقط في حال الجزم سقوط الحركة اي مثل سقوطها نحو لم يغز
ولم يرم ولم يخش وتحرك الواو والياء في حال النصب بحركة
الفتحة عليهما نحو لن يغزو ولن يرمي وتثبت الالف حال كونها
ساكنة في النصب مثلها اي مثل ثباتها في الرفع نحو لن يخشى
هاهنا وانما تثبت الالف ساكنة فيها لامتناعها اي لامتناع
الالف عن الحركة **فصل** هو موقوف لا حظ له من الاعراب
او هذا الكلام من قوله الاسماء الى ما قبل الباب الثاني مفصول
عما قبله مسوق لبيان طائفة من اصطلاحات النحو كائن في بيان
الاسماء وهي كائنة على ضربين معرب بالجر بدل البعض مما قبله او
احدهما معرب وهو اي المعرب ما اي اسم لان الكلام فيه اختلف آخره
لفظا او تقديرا الضمير في آخره راجع الى ما بسبب اختلاف العوامل
المتعقبة عليه مثال ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او
تقديرا الكائن كما ذكرناه او نحو من الامثلة المذكورة للاعراب
اللفظي والتقديري في الفصل المقدم ذكره من قوله جاءني زيد وظبي
وعصا والقاضي ورايت زيدا وظبيا والقاضي ومررت بزيد وظبي
وعصا والقاضي فقوله ما اختلف جنس شامل للمحدود ولغيره وبقوله
آخره خرج ما اختلف اوله او وسطه مثل اختلاف كاف كيف فتحا
وكسرا وثائه كسرا وسكونا فانه غير معرب ليس لاجل هذين الا
ختلافين بل لاختلاف آخره باختلاف العوامل وبقوله باختلاف

للعوامل نحو من بفتح الميم نحو منا زيدٌ ومن ابنك ومثل زيدٌ في يا زيد بن
عمرو فانه اختلف آخره من الضم الى الفتح بسبب وقوعه في هذا
التركيب المخصوص كما ستقف عليه والضرب الثاني من الاسماء المبني
وهو اي المبني ما اي اسم كان حركته اي حركة اخره لم يذكره
تعويلا على المؤلف مقابله وسكونه اي سكون اخره لا بسبب اختلاف
عامل وانما يدل عليه بسبب اخر مثال المبني على الحركة مثل كيف وامس
ويا زيد وعلى السكون مثل هذا ثم المعرب المفسر بما ذكر كابن عامر
منصرف بالجر بدل البعض او احدهما منصرف وهو اي المنصرف ما
اي اسم معرب لانه في منه يدخل الجر بالكسر مع التنوين الذي هو
للتمكن سواء دخل غيره من التنوينات او لا المراد به قوله مع هو
الدخول الذي يقتضيه المنصرف بحسب القانون النحوي وان منعه
مانع غير علة منع تذكر عند الدخول بالفعل فلا يرد الاسماء المنصرفة
اللازمة النصب نحو ظرا او قاطبة او الداخلة عليها اللام لزوما نحو النجم
والصعق فان المانع في الاول عن الدخول لزوم النصب وفي الثاني
لزوم اللام لا علة منع الصرف وما لا يدخله الجر مع التنوين لاجل
علة غير علة منع الصرف فمنصرف فنحو ظرا وما الصعق كذلك فا
نطبق الحد على المحدود والثاني من المعرب غير منصرف وهو ما اي
اسم معرب لا يدخله الجر مع التنوين الذي للتمكن كما ذكرنا اعلم ان

بالفعل

ان في منع الجر بالكسر عن الاسم المذكور مذهبين الاول ان منعه
ليس بمقصود بالذات بل هو تابع لمنع التنوين وذلك لانه لما كان الجر
شريكا للتنوين في اختصاصه بالاسم ومعاقبته اياه في الاضافة
اتبعوا الجر اياه في المنع وهذا اختيار واضع على الوجه فقالوا
منع الجر مع التنوين لان الغالب في منع ان يضاف الى المتبوع نحو جاءني
زيد مع ابيه والمذهب الثاني ان منعه منه مقصود على حدة غير تابع
اياه في المنع كما ان التنوين كذلك ودليل هذا المذهب ان الجر
ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين
الذي هو علم التمكن ومنع الجر ايضا لانه اعراب مخصوص بالاسم
ومنهم من ذهب هذا المذهب اختار والواو على مع وقالوا منع
الجر والتنوين وكان اي غير المنصرف في موضع الجر اي مجرورا اي
في موضع كونه مجرورا مفتوحا فان قلت قوله مفتوحا يوهم
ان غير المنصرف في موضع الجر يكون مبنيا على الفتح لانه من القاب
البناء مع انه ليس بذلك ولو قال منصوبا بدلا عنه لكان صوابا قلت
انا هذا من عبارة صاحب الكتاب ووجههما ان النصب علم المفعول
اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما والفتح يستعمل قليلا
في الحركة الاعرابية وكثيرا في البنائية فلو قال وكان في موضع الجر
منصوبا لكان بمنزلة قوله مفعولا وهذا غير صحيح اذ ليس الجر مثلا
في قولنا هذا غلام احمد بمفعول وايضا لم يظهر كون جر غير المنصرف

للفتحة لجواز ان يكون النصب بالكسرة والالف والياء ايضا فوجب الذ
هاب مذهب سيبويه فلذا قال وكان في موضع الجر مفتوحا اي كان جره
بالفتحة دائما ومعنى الدوام مستفاد من كان لان كان لمعان منها الدوام
لوجود سببين فيه حقيقة او حكما من الاسباب المعدودة بقوله والاسباب
المانعة قوله للصرف او من الصرف متعلق بما قبله واللام مزيدة
تسعة وهي اي هذه التسعة التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم
معرفة بعد كونه نكرة لانك تقول رجل ثم الرجل والمراد في التعريف
العلمي لان تعريف المضمر والمبهم والنداء من صفات المبنيات وغير
المنصرف من قبيل المعربات واما تعريف المضاف واللام فلا يعتبر لانه لا
منع الصرف لان الاضافة واللام تخرجان الاسم عن استحقاق التنوين
فكيف يتصور المنع بما لم يستحقه ومنها تابعه وهو الجر ولانهما خا
صتان فوقيتان من خواص الاسم تخرجانه عن شبه الفعل وترجحان جانب
كونه الاصل على منعه لكونه العارض فلا مجال لتاثير التعريف الحاصل
بهما فالمنع والتانيث فرع التذكير لكون صيغتها غالبا ماخوذة عن
صيغته اما بزيادة علامة كضاربة من ضارب واما بنقص ككتف عن كتيف
كما انه خلقت واخذت حواء من ضلع آدم عليه السلام ثم اعلم ان التا
نيث على ضربين اما بالالف مقصورة او ممدودة واما بالتاء لفظا و
يسمى هذا تانيثا لفظيا او بالتاء تقديرا ويسمى ذلك تانيثا معنويا
ومثلهما تستذكر ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع

ان

ان لا يوجد فيه وزن مختص بنوع آخر فاذا وجد فيه ذلك كان فرعا للو
زن الاصلي والوصف فرع الموصوف لانه محتاج اليه في قيامه وما
يتبع له والعدل فرع المعدول عنه والعجمة فرع العرب لان لغة كل
قوم اصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع لغتهم والتركيب
فرع الافراد والجمع الاقصى وهو الجمع الذي انتهى في الجمعية
بالتكثير ولا يجمع بعده جمع التكسير وهو فرع الواحد والالف والنون
المضارعتان اي المشابهتان لالفي التانيث في امتناع دخول
التاء عليهما فانه اذا دخل عليهما التاء مثل عريانة وعريانة لم يبق
المشابهة على حالها فلم يؤثر في منع الصرف ويجوز ان يكون المراد
بالفي التانيث الفين مثل حمراء اذ هذه الهمزة مقلوبة عن الف
التانيث لوقوعها طرفا بعد الالف الزائدة التي ليست للتانيث و
الا لزم اجتماع علامتي التانيث وذا غير جائز فانما عبروا عنها
بالفي التانيث مع ان التي للتانيث هي الثانية فقط تغليبا للتي
للعلامة على التي ليست لها مثل الابوين ويجوز ان يكون المراد بهما
الفي التانيث المقصورة والممدودة لان كلا منهما لا تقبل التاء
والتوعية في هذا الباب اي الالف والنون فرع الفي التانيث
لان المشبه فرع المشبه به هذا على مذهب البصريين واما على مذ
هب الكوفيين فان المزيد عليه منع اجتمع في الاسم المعرب كما يدل
عليه السياق والسباق ولان غير المنصرف قسم من المعرب سببان كا

عثمان

منها اى من تلك الاسباب التسعة التي كان كل منها فرعا لشئ
كما بيّنّا بما لا مزيد عليه او تكرر واحد كائن منها اى من هذه التسع
يعني به الجمع الاقصى والف التانيث فان كلا منهما قائم مقام السببين
في التاثير وذلك لان منتهى الجموع قد تكرر فيه الجمعية المغيّرة
للصيغة حقيقة كاساور واناعيم او حكما كالجموع الموازنة لهما
في عدد الحروف والحركات والسكنات كما جوامع ومصابيح فلما تكرر
فيه الجمعية فقد تكرر فيه الفرعية وكذا كل من الفي التانيث المقصورة
والممدودة قائم مقام السببين لان كونهما للتانيث سبب وكونهما لا
زمة للكلمة وضعا غير مفارقة عنها قطعا فلا يقال حلا في حبلى
حبل ولا في حمراء حمر يجعل لزومها بمنزلة تانيث آخر فصار التانيث
مكررا حكما بخلاف التاء فانها غير لازمة لها وضعا بل قد تغاير
فاذا عرض اللزوم لعارض العلمية صار سببا واحدا فقط لا انه يقوم
مقام السببين لان اللزوم العارضي ليس كاللزوم الوضعي
في القوة حتى لو لم يكن علما لم يؤثر قطعا ولذا لم يكن كوكبه
اذا لم يكن علما غير منصرف للصفة والتانيث لعدم اللزوم
منع الاسم منعا الصرف اى الجر مع التنوين فانتصابه على نزع
الخافض ومن باب الحذف والايصال وذلك لان الاسم اذا و
جد فيه سببان من تلك الفرعية او واحد يقوم مقامهما فقط
تحقق فيه الفرعيتان فاشبه الفعل فيه لان في الفرعيتين من جهة

الاستغناء والافادة في منع هذا الاسم بعض ما منع من الفعل من اما
تنوين التمكن ومنع النصابين وجوه اعراب الاسم ما هو مختص به من
الجر تبعا او اصالة لكن يتمكنها في معاقبة احدهما الاخرى في التركيب
الاضافي واما الباب الواحد الغير المكرر فالاسم معه متمائل بين
الصرف وهو الاصل وبين منعه وهو الفرع فلا يثبت به حكم المنع
لنقصانه عن النصاب كما عرفت فيجذبه الاصل اليه لاصالته وما اسم
موب او الاسم الموب الذي وجد ذلك اى منع الصرف فيه اى في ذ
الاسم فالموصوف او الموصول مع صلته او صفة مبتداء فقوله احد
منهما بالاستواء خبره والمراد ان غير المنصرف احد عشر نوعا من
الاسم الموب والا فهو زائد على هذا العدد فمنها منعت الصرف
حالة التنكير او ممنوع عنها الصرف او واقعة في حالة على التقدير الا
خبر ظرف مستقر وهو موزون افعل مع ما عطف عليه من قوله
فعلان والمعدول وما في آخره الف التانيث والجمع الاقصى فخبر
على جملة افعل والمعطوف عليه فان العطف في امثال هذا التر
كيب مقدم على النسبة حال كونه افعل صفة في الاصل متحققة لا منقولة
اذا المطلق منصرف الى الكامل فان افعل هنا معمول للمنع معنى وحالا اذا
المعنى منع افعل صفة فلا يلزم بيان الحال هيئة غير الفاعل والمفعول به وهو
خلافهما انعقد عليه الاجماع وانما قال صفة لان افعل ان لم يكن صفة
فهو اما علم كاحمد فهو من الستة الاتية واما غير علم كافكل فهو منصرف

لعدم سبب يوجب المنع وهو اجتماع السببين من التسعة او تكرر واحد
منهما وانما قلنا في الاصل محققة لا متوهمة احترازا عن اربعة فانا اذا
مررت بنسوة اربع فانه منصرف لعدم اصالة وصفيته وعن مثل اجدل
فانه منصرف عند سيبويه لعدم تحقق وصفيته في الاصل مع ان الاصل فيه الا
سم الصقر فان قلت ان انصراف اربع ههنا لعدم وجود شرط وزن
الفعل وهو عدم قبول التاء فانه يقول اربعة للمذكر لا لعدم كونه و
صفا في الاصل قلت ان التاء التي اشترط عدم قبول وزن الفعل اياها هي
تاء التانيث والتاء الداخلة على اربعة ليست للتانيث بل للتذكير
مثال موزون افعل نحو احمر فانه غير منصرف للصفة ووزن الفعل
وكذا اجمع واخواته غير منصرف للوزن والصفة الاصلية وهو
زون فعلان الذي قوله مؤنثه مبتدا فعلى خبره والجملة صفة المو
صول وهو معها مرفوع المحل بانه صفة فعلان يعني ان كون مؤنثه
بالالف مشروط لتحقق مشابهته لالفي التانيث لا بالتاء مثل سيفا
وسعدانة فانه منصرف لعدم مشابهته لهما حيث قبل التاء الا ان
يجعل علما فح لم يقبل لان العلمية تمنع الزيادة كما تمنع النقصان
قول المص الذي مؤنثه فعلى اختيار منه قال ان فعلان ان كان
صفة فشرط منع صرفه ان يجيء مؤنثه بالالف لا بالتاء لا على مذهب
من قال شرطه ان لا يجيء مؤنثه بالتاء سواء جاء بالالف او لم يجيء اصلا
فرحمن على المذهب الاول منصرف لعدم مجيء فعلى منه وعلى الثاني غير

منصرف

منصرف لعدم مجيء فعلانة منه لان رحمن مختص به تعالى لا يطلق على
غيره مثال موزون فعلان نحو سكران فانه غير منصرف للالف والنون و
الصفة لان مؤنثه سكرى لا سكرانة ولا يجوز ان يكون المراد
فعلان نفسه وما كان على وزن فعلان فانه وان كان غير منصرف
للالف والنون والعلمية لانه علم وزن لكنه ليس مما كان غير منصرف
حالة التنكير بل حالة التعريف مثل مروان وقس عليه افعل فيما قبل
فان لفظ افعل مما كان غير منصرف حالة التعريف للوزن والعلمية
مثل احمد ويجوز ان يكون المراد بافعل وفعلان الموزون بهما
مجازا فانه يقال مثلا احمر افعل من الحمرة وسكران فعلان من
السكر فح لا حاجة الى تقدير المضاف الذي ذكرناه والمعدول
عطف على المقدم وهو افعل او على القريب وهو فعلان فان
الشائع في المعطوف اذا تعدد وقيل العطف على المقدم والتعلق
والعطف على القريب مثاله نحو ثلث وكذا مثلث ورباع وكذا مربع
وهما عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة للاقتصار وكذا احاد و
موحد وثناء ومثنى معدول لان عن واحد واحد واثنين اثنين وفي ما
فوقهما من ثلث ومخمس الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها
قياسا لعدم دليل يمنع منه والسبب في منع صرف ثلث ورباع واخوا
تها العدل والوصف لان الوصفية التي كانت غير معتبرة في المعدول
عنه بسبب التكرير صارت اصلية فيها لكونها معتبرة فيها وضعا

له ومن المعدول الغير المنصرف حالة التنكير مثل أُخَر وجُمَع بضم الاول
وفتح الثاني فيهما فانّ الاول جمع اخرى مؤنث آخر اسم التفضيل فهو معدول
عن آخر من تثنى بالمد وفتح الخاء والثاني جمع جمعاء مؤنث اجمع فجمع على زنة
غرمعدول عن احد جموع جمعاء وهي جمع كحمر وجماعى وجمعاوات
فالكتب في هذين المعدولين الصفة والعدل ولم يذكرهما لانه
لم يرد استيفاء الاصناف كما لم يرد استيفاء الافراد بل مراده الاشارة
الى انواع ما كان غير منصرف حالتي التنكير والتعريف وما
اي الاسم الذي حصل في آخره الف التانيث عطف على التوريب سواء كانت
تلك الالف مقصورة او ممدودة مثال الاسم الذي فيه الممدودة حمراء
من الصفات وصحراء من الاسماء ومثال ما فيه المقصورة نحو حبلى
وبشرى وانما كان كل منهما غير منصرف لان الفي التانيث كل واحد
قائم كل منهما مقام السببين والجمع الاقصى عطف مثل ما مر غير مرة
قيده بالاقصى احترازا عما ليس كذلك من الجموع وسمي به لبلوغه الغاية
القصوى في التكثير المغير للصيغة بتكرار الجمعية حقيقة او حكما كما
ذكرنا وامتناعه لجمع مرة اخرى جمع التكسير لكنه يجوز ان يجمع جمع
السلامة مثل ابامنين جمع ابامن جمع ايمن جمع يمين وكصواحبات جمع
صواحب جمع صاحبة والمعنى بالجمع الاقصى كما يشير اليه هو الجمع
الذي اوله مفتوح وثالثه الالف وبعدها حرفان مثاله كائن كاعب
او مساجد وهو جمع المسجد جمع سوار او ثلثة احرف اوسطها الساكن

انا عيم جمع انعام جمع نعم بفتح النون والعين وهو من الحيوان ذو القوائم
الاربع فان كلا من اساور واناعيم غير منصرف للجمعية المتكررة حقيقة
لانه جمع مرة بعد اخرى جمع التكسير فقام مقام السببين كما وقفت
عليه وما عطف على المقدم وهو اساور او على القريب اي
وكالاسم الذي كان على مثالهما اي اساور واناعيم لفظا ومعنى
حال كون ذلك الاسم من الجموع احترز به بهذا القيد عن سراويل
فانه منصرف لكونه مفردا ليس بجمع حتى احتاج الى التمحل من جعل
غير منصرف بان قال اما لانه لفظ اعجمي وان كان غير جمع حقيقة
لكنه جمع حكما لموافقته اناعيم زنة واما لانه جمع سروالة تقديرا
فكانه سمي كل قطعة منه سروالة ثم جمع على سراويل فانه وان لم يكن
جمعا تحقيقا لكنه جمع تقديرا حال كونه ذلك الاسم بعد كونه جمعا
من الجموع مما اي من الجمع الذي كان بعد الفه حرفان قوله
مما كان حال من الموصولة قوله وما كان او عن اسم كان وقوله بعد
الفه ظرف مستقر خبر مقدم لكان وحرفان اسم مؤخر له او ثلثة احرف
عطف على اسم كان اوسطها مبتدا ساكن خبره والجملة مجرورة المحل
بانها صفة احرف مثال ما له الحرفان كجداول ومثال ما له الاحرف الثلثة
كمصابيح واذا كان الامر كذلك فان كان الاوسط متحركا كان الاسم الذي
هو جمع بعد الفه ثلثة احرف اوسطها متحرك منصرفا مثال المتحرك الاوسط
كائن كصياقلة جمع صيقل وهو الصانع الذي يجلو السيف وانما يعرف

مثل هذا الجمع لانه لما كان الاوسط متحركا كان مشابها للمفرد لفظا و
معنى مثل كراهية بتخفيف الياء اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه صيغة
جمع يقع على الكثير فكذلك الكراهية مصدر اسم جنس يطلق على الكثير
فان كان ثاني الحرفين الواقعين بعد الالف اي بعد الف التكسير ياء
اصلية او مقلوبة حذفتها اي الياء في حالتي الرفع والجر لثقل الضمة
والكسرة على الياء ونونت ذلك الاسم بالتنوين الذي هو عوض عن حركة
الياء المحذوفة اولا للاستثقال او عن الياء نفسها ثانيا واثبتها اي الياء
في حالة النصب حال كون الياء بغير تنوين مثاله في الرفع نحو جاء
جوار وفي الجر نحو مررت بجوار واما في النصب فتقول رأيت
جواري بالنصب لكونه غير منصرف في هذه الحالة اتفاقا فان
جواري في حالة النصب غير منصرف لكونه على مثال الجمع الاقصى
منه نحو اساور واما هو في حالتي الرفع والجر فمختلف فيه فقال
بعضهم انه منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف وذلك لان الاعلال
متعلق بذات الكلمة وماديتها مقدم على منع الصرف فانه متعلق
بحالها بعد تصحيح صيغتها وعلى هذا فاصل جوار في الرفع جواري
بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال
على ما هو الاصل فاستثقلت الضمة على الياء ثم حذفت الياء لالتقاء
الساكنين فصار جوار مثل سلام وكلام لفظا ومعنى ولم يبق على
مثال الجمع الاقصى فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه

تنى

لبيان كونه جوار منصرفا في الرفع والجر

للصرف

للصرف كما كان كذلك قبل الاعلال وقال بعضهم انه بعد الاعلال
غير منصرف لانه وان لم يبق على مثال الجمع الاقصى لفظا لكنه على تلك الصيغة
لان الياء مقدرة لاجل الاعراب فقدرت لمنع الصرف فانها حكما لفظا
للاسم والتنوين للعوض لا للصرف وعلى هذا حاله حالة الرفع حالة
الجر بلا تفاوت وبعض العرب تثبت الياء في حالة الجر لخفة الفتحة كما
في حالة النصب ذهابا الى تقدم منع الصرف على الاعلال تقول مررت
بجواري كما تقول رأيت جواري واعلم انه اذا كان المقام محل تأمل
عند ادب واراده ان تنبه المخاطب عليه يقدم ما يشعر في اداء وللانتقال
كما قال علت كلمته فاعلم انه لا اله الا الله او مؤخرا كما قال المصنف تعالى
فاعلم ان هذا المحل اي نحو جوار محل تأمل ومطرح افكار اذ منهم من جعله
في هاتين الحالتين وجعل تنوينه للصرف مع انه يرد عليه ان الياء اذا كان
مقدرا للاعراب فليقدر لمنع الصرف ايضا لكون كل منهما حكما لفظيا
وان الاولى في الجر ان يقال مررت بجواري بالفتحة لخفتها ومنهم من لم يصرفه
وجعل تنوينه للعوض لا للصرف مع انه يرد عليه احد الامرين اما اثبات الياء
في الجر كما في النصب واما حذفها في النصب اكتفاء بالكسرة كما في الجر ومن العرب من
يثبت الياء في الجر ايضا ويمنعه الصرف وبعض العرب تقف جواري حالة
النصب بالالف وتقول جواريا وليس يعتبر هذه الالف حتى يلزم ان يكون
بعد الالف ثلثة احرف اوسطها متحرك فيكون منصرفا بل يكون في حكم ما بعد الف التكسير حرفان
كما جعلناه لك قال فاعلم تنبيها للطالب على ان هنا بحثا وعلى ان هذه الا

نف

اعلم فان قيل ما منقول اعلم ههنا قلنا منقول
اعلم محذوف فتقديره فاعلم هذا المسألة
الجواب فانه قيل ما محل هذه الجملة الانشائية عن الاعراب
قلنا لا محل لها من الاعراب
لانها لا تعلق بما قبلها قول

نعتيه وسببية منها احد عشر نوعا منعت من الصرف حالة التعريف ومن الا

الاعجمي العلم اي الاسم المنسوب بعلميته الى العجم بان كان علما فيه كما تقول جاء في

زيد البصري الاب اي زيد المنسوب ابوه الى البصرة فالاعجمي مضاف الى العلم

اضافة لفظية والمراد بتوصيف الاسم الاعجمي بالعلم كونه ذلك الاسم

علما في العجم قبل تسمية العرب والا فلو سميت بنحو فرند صدق انه الاسم الاعجمي

العلم مع انه لا يكون غير منصرف لما يأتي في هذه الصحيفة وذلك اي

كون الاسم الاعجمي علما فيه اما حقيقة نحو ابراهيم واسمعيل فانهما غير

منصرفين للعجمة والعلم او حكما كقالون بمعنى الجيد في الاصل فانه ليس

بعلم في العجم لكنه لما استعملته العرب علما وسمت احد رواة القراء لجودة

قراءته قبل ان تصرفت فيه بتصرفاتهم المخصوصة بهم من ادخال

الام مثلا كان بمنزلة ما كان علما في العجم حقيقة فمنع الصرف وان سميت

بنحو لجام او فرند مما لم يكن علما في العجم لا حقيقة ولا حكما جاز فيه لان

العجمة النكرة اي العجمة المنسوبة الى النكرة بان كانت حاصلة في ضمنها

يعني ان عجمة اسم لم يكن علما في العجم غير مؤثرة في منع الصرف لانه لما تصرفت

العرب فيه بالاضافة والتنوين وغيرهما من التصرفات المختصة بهم لم يبق

للعجمة فيه اثر حيث لم يوجد فيه شيء من تصرفاتها ولا تأثير لعدم ظهور العجمة

فيهما وما حصل في آخره عطف على قوله الاسم الاعجمي العلم عطف المجموع على المجموع

لان جزءه مجموع المعطوف والمعطوفات عليه الف ونون زيدتان مثلا لا

ينفك احدهما عن الآخر فلا يرد التثنية نحو زيدان ان صرف مثاله آخر

الالف والنون من مضموم الفاء كعثمان ومن مفتوحها مروان ومن

مكسورها عمران فان كلا من هذه الاسماء غير منصرف للالف والنون

والعلمية وما فيه وزن الفعل بعد الجملة الظرفية او الاسمية صلة ما

وصفته وما معها معطوف على المقدم او على القريب والاضافة في

قوله وزن الفعل للاختصاص اي وزن له اختصاص به حقيقة بان جاء

في اوزان الاسم الا بالنقل الى العلمية نحو شمر وضرب على صيغة الماضي

المجهول او حكما بان يكون في اوله زيادة كزيادة الفعل غير قابل لتاء

التأنيث المتحركة كاحمد ويزيد ويشكر فان كلا منها غير منصرف للوزن

والعلمية فان احمد مثلا في حكم الوزن المختص بالفعل حيث وجد في اوله

كزيادته ولم يقبل تاء التأنيث المتحركة كالفعل فاذا سميت بنحو يعمل

كان ايضا كذلك غير منصرف للعلمية والوزن فان العلمية وضع ثاني

مانع للزيادة والمعدول مثاله كائن كعمر وزفر فانهما غير منصرفين

للعلمية والعدل وانما قال عدلا عن لفظ عامر وزافر المتوهمين لا

انهم لما وجدوهما في كلام فصيح لا يدخلهما الجر مع التنوين ولم يجدوا فيهما

سببا ظاهرا غير العلمية فاحتاجوا الى اعتبار سبب آخر معها لئلا يلزم

منع الصرف بلا نصابه وهو السببان او سبب واحد متكرر على سبيل منع

الخلو فاعتبروا العدل لامكانه واستحالة غيره ففرضوه وقدروا ان

المسمى بعمر وزفر كان سمي اولا بعامر وزافر ثم عدل عنهما الى

التسمية بعمر وزفر ونظيره في العدل اسم ابي بكر الصديق رضي الله

عنه كان اسمه اولا عبد الكعبة ثم سماه النبي صلى الله عليه وسلم وعدل
عن التسمية بعبد الله فيكون ما عدل عنه عمرو وزفر معرفة فرضا وتقديرا
كانهما موقتان تحقيقا فلذلك قال عن عامر وزفر المعرفتين و
المؤنث حال كون تانيثه لفظا اي لفظيا بان يكون في لفظ التاء او الم نث
من جهة اللفظ كطلحة فانها ممنوعة من الصرف للعلمية والتانيث
اللفظي سواء كان علما للمذكر او للمؤنث ولعل سلمى مكان طلحة سهو
من قلم كما وقع الثاني في بعض النسخ وهي الصحيحة لان الصدد
في المؤنث الذي كان غير منصرف في التعريف للتانيث والعلمية
بل الكلام فيما اخذ سببه التعريف واما اسم سلمى ففيه منصرف
في الحالين التنكير والتعريف معا لالف التانيث ولزومها من غير
حاجة الى اعتبار التعريف او حال كون تانيث ذلك المؤنث
معنى اي معنويا او المؤنث من جهة المعنى فلفظا ومعنى حالان من
ضمير تحت المؤنث راجع الى لام الموصول او تمييزان عن نسبة
المؤنث الى هذا الضمير والمراد بالمؤنث المعنوي ما تانيثه معنى ثي
سواء جاز ظهورها في التصغير نحو قدم حيث يقال قديمة او لم يجز
كعقرب فانه يقال عقيرب لا عقيربة وسواء كان في المتحرك نث
كسعاد وزينب في اسمي امرأتين فانهما غير منصرفين للعلمية
والتانيث المعنوي او لم يكن كعناق كما لو كانت اسم رجل وغيرها
تفصيل كما ستقف عليه ان شاء الله تعالى والاسمان اللذان الف جعلا

تانيث

تانيث فاعله راجع الى الموصول وقوله اسما واحدا مفعول
الثاني عطف على التركيب وهو قوله والمؤنث لفظا او على
المقدم والمراد بجعلهما اسما واحدا ان يتركب احدهما بالآ
خر تركيبا مزجيا اي غير اعتبار نسبة بينهما مثال هذا النوع
ات اذا كان كمعدي كرب اسم لرجل مركب من معدي
وكرب غير منصرف للعلمية والتركيب المزجي وكذا بعلبك
اسم لبلدة مركب من بعل اسم صنم وبك هو اسم صاحب
هذه البلدة غير منصرف للعلمية والتركيب المزجي فان قلت
ان محل الصرف ومنعه اسم واحد لا اسمان فكيف قال المص
الاسمان قلت ان قوله الاسمان باعتبار الاصل وباعتبار
المآل وكونه غير منصرف بعد جعلهما اسما واحدا الا ترى الى قوله
جعلا اسما واحدا ولا يرد نحو خمسة عشر وسيبويه فان كلا
منهما من قبيل المبنيات وغير المنصرف من المعربات الا ترى
الى ان ما في قوله وما وجد ذلك فيما تقدم عبارة عن كلم
معرب وكل ما لا ينصرف في المعرفة اي في حالة التعريف
اي العلمية سواء كان المؤثر في ذلك الامر العلمية
مع سبب آخر من الستة المذكورة او الف التانيث
والجمع ينصرف في النكرة اي في حالة تنكيره بان يراد
بالعلم احد من الجماعة المسماة به مثل جاءني احمد ورأيت

اي العجمة والالف والنون اذا كانتا ... والتانيث بالتاء والتركيب فاذا نكر العلم الذي فيه ... الاربع بقي بلا سبب

اسمه آخر علما مع جائى احد من الجماعة المسماة باحد وراتب
احدا آخر من تلك الجماعة ولذا جاز وصفه بالنكرة او جعل
عبارة عن الوصف المشتهر به صاحبه كقولهم لكل فرعون
موسى اى لكل مبطل محق وذلك اى انصراف ما لا ينصرف
فى التعريف عند التنكير لانك اذ قد سمعت ان العلمية
انما تؤثر مع احد سبعة اسباب فهى شرط لاربعة منها وهى
العجمة والالف والنون اذا كانا فى اسم والتانيث بالتاء والتر
كيب فاذا نكر العلم الذى فيه شئ من هذه الاربعة بقى بلا
سبب لزوال العلمية بالتنكير والسبب الآخر بزوال
الشرط وغير شرط لاثنين منها وهما العدل ووزن الفعل
فاذا نكر العلم الذى فيه شئ منهما بقى على سبب واحد وهو
العدل او وزن الفعل ومن المعلوم ان السبب الواحد الغير
المتكرر غير كاف فى منع الصرف وانما قلنا ان العلمية
غير شرط فيهما لانها لو كانت شرطا لهما لما اثر
العدل فى ثلث ورباع والوزن فى احمر مع فقد العلمية وهو
الصفة لامتناع تحقق المشروط بدون شرط ثم اراد ان
يستثنى من هذا الحكم العام ذاهبا مذهب سيبويه فقال الا نحو
احمر من الاسم الذى كان معه الصفة فيه قبل العلمية مخففا و
هذا المستثنى من فاعل ينصرف فى النكرة وهو ضمير تحت

الى المبتداء ان سميت به اى بنحو احمر رجلا فانه غير منصرف
للوزن والعلمية اتفاقا كما كان كذلك للوزن والصفة قبل التسمية
ثم ان نكرته باحد الطريقين السالفين فانه لا ينصرف ايضا عند
سيبويه للوزن والصفة الاصلية ووجهه ان احمر كان قبل العلمية غير
منصرف للوزن والصفة فلما جعل علما لشئ زال الوصف الاصلى
الدال على العموم بعروض العلمية الدالة على الخصوص فصار ايضا
غير منصرف للوزن والعلمية ثم لما نكر عاد الى ما ثبت له فى اصله
من منع الصرف للوزن والصفة خلافا للاخفش فانه منصرف
عنده وما تمسك به الاخفش ان الوصفية قد زالت بالعلمية وكذا
بالتنكير فات فقط لا يعود فبقى على سبب واحد وهو الوزن فيجب
منصرفا وكان كذا المذكور من نحو احمر فى الاستثناء من هذا الحكم
ما فيه الف التانيث نحو الجملة الظرفية او الاسمية صلة ما وهو مبتدا
مؤخر مقصورة كانت تلك الالف او ممدودة كحبلى وصحراء فانه غير
منصرف فى التعريف والتنكير باتفاق وكذا مستثنى من هذا الحكم فعلا
ن الذى مؤنثه مبتداء فعلى خبره الجملة صلته نحو سكران فانه غير
منصرف للصفة والالف والنون واذا جعلته علما كان ايضا
غير منصرف للعلمية والالف والنون ثم اذا نكرته باحد الطر
يقين السابقين كان غير منصرف عند سيبويه ومنصرفا عند الا
خفش مثل احمر بلا فرق بينهما وكذا الجمع الاقصى مستثنى ايضا كم

مساجد فانه ممنوع الصرف للجمع الحالي فاذا جعلته علما لشئ
كان ايضا غير منصرف للجمع الاصلي ثم متى نكرته منعت الصرف ايضا
باتفاق بينهما للجمع الاصلي فان الجمع المعدود من الاسباب التسعة
اعم من ان يكون حالا او اصلا واما من قال ان نحو مساجد اذا كان
علما فقد شابه الاعجمي المعرفة في فقدان النظير في الاحاد فكان غير
منصرف لمشابهة الاعجمي وحدها او مع الجمع فقد جعل الاسباب التسعة
عشرة بزيادة شبه الاعجمي والاسم المؤنث الثلاثي قوله الساكن
مضاف الى قوله الاوسط اضافة لفظية يجوز فيه اي في ذلك الاسم
الصرف ان اعتبر مقاومة الخفة الى صلة بسكون الوسط احد
السببين وتركه اي ترك الصرف ان لم تعتبر المقاومة بل نظر الى
وجود السببين ظاهرا امثاله نحو هند ودعد ففيهما العلمية والتانيث
ونوح ولوط ففيهما العلمية والعجمة الا ان الصرف فيه اولى لكونه
الاصل لورود التنزيل عليه كقوله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
بنبعه بن نوح وقوله تعالى ولما جاءت رسلنا لوطا واما ما اي
الاسم المؤنث الثلاثي الساكن الاوسط الذي فيه سبب ثالث
بعد تحقق الاثنين مثاله ماه وجور في اسم البلدتين ففيهما
العلمية والتانيث والعجمة لم ينصرف البتة لوجود السبب على
كل تقدير قوله لم ينصرف خبر قوله واما ما فيه سبب فقد جاء الخبر
الفاء وكذا اخبر مقدم اي مثل ما فيه سبب ثالث في وجوب المنع

المؤنث المعنوي قوله المتحرك الاوسط مثل تركيب الحسن الوجه
مثاله نحو سقر فان فيها العلمية والتانيث لانها علم للدركة من
دركات النار والفاء في قوله فان حكمه للتعليل للنسب المذكور اي لان
حكم المتحرك الاوسط اذا كان في المسمى تانيث حكم المؤنث المعنوي
الرباعي في لزوم منع الصرف فانه غير منصرف البتة سواء كان تحركه
في المسمى تانيث او لا مثاله سعاد وزينب فان كلا منهما غير
منصرف البتة للعلمية والتانيث المعنوي لقيام الحرف الرا
بع مقام التاء ولذا لم يجز ظهور التاء في تصغير الرباعي تقول عقرب
لا عقيربة كما تقول قديمة في قدم وانما كان حكمه لان حركة الوسط
بمنزلة الحرف الرابع والدليل على ذلك التنزيل انك اذا
الحقت ياء النسبة بالاسم الذي في اخره الف فان كانت رابعة
مع سكون الوسط [illegible] القلب والحذف مثل جلوي وجلي في
النسبة الى جلى وان كانت خامسة فالحذف لا غير كجباري
لا جباروي في جبارى واما اذا كان الوسط متحركا فحكمها حكم
الخامسة في لزوم الحذف لتنزل الحركة منزلة الحرف فصار كان
الالف خامسة تقول جمزي لا جمزوي في جمزى فكذلك ههنا
اجري والحق سقر مجرى سعاد اذا كان في المسمى تانيث لكون كل منهما
منع الصرف والسبب حكما [illegible] فلم يصرفوه البتة والعلم اولا
ان لو عامين الانث الرباعي وهو فعال على ثلثة اقسام الاول

ما كان علماً وهو على صنفين الاول ما كان علماً لعين من الاعيان المؤنث
نحو حذام فان فيه مذهبان الاول وهو مذهب بني تميم الاعراب مع منع الصرف
لان فيها علمية وعدلاً وثانيهما قلنا ان فيها العدل لكونها اي حذام
معدولة عن حاذمة وانما اعتبروا العدل في هذا القسم مع انه لا احتياج اليه
لوجود سببين اخرين غيره لانهم لما ارادوا ان يبنوا ما اخره راء كحضار
وظفار قدروا العدل في ذوات الراء لتحصيل سبب البناء وقدروه فيما لا راء
فيه كقطام طرداً للباب اي لباب فعال التي كانت
علماً والمذهب الاخر وهو مذهب اهل الحجاز البناء على الكسر لمشابهتها
فعال التي بمعنى الامر نحو نزال زنة وعدلاً ثم انه رجح مذهب البناء
ذكر له تمسكاً بقوله وعليه اي على المذهب الثاني قوله اي قول الشاعر
وهو لجيم بن صعب قال هذا البيت في حق امرأته حذام وجهل فان
امرأة من العرب فقد كسر الضمير في قوله انما بناء على ان الاكثر
انه لجيم واما على ان ضمير قوله راجع الى الشاعر وهو اسم لا صفة
فنائل اذا قالت حذام فصدقوها هذه الفاء لجواب الشرط فان القول
اي المقول الفاء للتعليل ما اي القول الذي قالته حذام فاختار الشاعر
بناء حذام على الكسر في الموضعين مع انها فاعل قالت فيهما وانما قدم
مذهب الاعراب مع كونه مرجوحاً لكونه مناسباً لقواعد الباب لان
الاصل في نحو حذام لكونه اسماً الاعراب والبناء عارض لعارض وهو
المشابهة بفعال بمعنى الامر والصنف الثاني ما كان علماً لمعنى من المعاني كحام

بمعنى

بمعنى المحمدة وهي ايضاً مؤنث سماعي لانها علم للحقيقة مبنية لمشابهتها
بفعال بمعنى الامر زنة وعدلاً اعلم ان المعلوم من الكافية وشروحها ان
الاختلاف بين بني تميم واهل الحجاز فيما كان علماً لعين من الاعيان و
المفهوم من الضوء ان الاختلاف فيما كان علماً لعين من الاعيان او
للمعنى او لمعنى من المعاني وكلام المصنف مشابه بل مائل الى ما في
الكافية لانه قال ونحو حذام فقط والقسم الثاني من فعال ما اشار
اليه بقوله وكذا مؤنث وباشٍ مبني على الكسر فعال التي تختص بنداء
المؤنث مثالها نحو يا لكاع ويا فساق ويا خباث بمعنى يا لكعاء و
يا فاسقة ويا خبيثة تشبيهاً لها بفعال بمعنى الامر زنة وعدلاً والدليل
على اختصاص فعال هذه بنداء فيما هو الاستعمال الشائع الذي هو منشأ
له القياس واما قوله اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع
فشاذ حيث استعملت لكاع في غير النداء وجعل خبر مبتدأ فقوله ما
اطوف جملة فعلية مؤولة بالمصدر منصوبة المحل بانها مفعول
مطلق ومحوله آوي اي ارجع متكلم مضارع والقسم الثالث
ما اشار اليه بقوله وكذا مؤنث معنوي مبني على الكسر فعال
التي كانت بمعنى الفعل اي فعل الامر مثالها نحو نزال وتراك فانها
بمعنى انزل واترك وهو قياس في كل فعل ثلاثي عند امام النحاة
سيبويه فالمراد بكثرة مجيئه منه وانما اخره عن القسمين الاو
لين مع انه اصل ومقيس عليه لهما في البناء لما ان هذا المبحث لغير المنصرف

بعض المؤنث الرباعي ففائدة الاولين ابين واظهر وان القسم الاول
وهو نحو قطام معرب غير منصرف على مذهب فصاة تقديمها عليه انسب
نظرا الى المقام اما بناء نحو نزال فلوقوعه موقع فعل الامر على مذهب
البصريين ولتضمنها معنى لام الامر على مذهب الكوفيين واما تانيثها
فيدل عليه قوله ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج الذعر
فنزال هنا نائب فاعل دعيت واسامة علم الاسد والذعر الخوف
ويدل عليه ما ذكر الشيخ عبد القاهر ان نزال عدل عن انزلي وانث
الفاعل وهو الياء في انزلي لقصد تانيث الفعل كما انث الفعل بالحاق
علامة التانيث لتانيث الفاعل في ضربت هند وفائدة تانيث الفعل
التوكيد والمبالغة فمن قال نزال يا زيد فكانه قال انزل انزل ثلث مرات
فيجعل الياء التي هي ضمير الجماعة في قولك افعلي يا جماعة كذا دالا
على قصد تكرير الفعل ثلث مرات ونظير هذه الياء الواو في قوله رب
ارجعون على ما ذكره ابو عثمان ان المعنى رب ارجعني رب ارجعني
رب ارجعني والالف في قوله القيا ما المعنى الق الق فدل الواو على
قصد تكرير الفعل ثلث مرات والالف على قصد تكريره مرتين
كما ترى فلما عدلت نزال عن انزلي استعملت في الكلام مؤنثا
لئلا يكون المعدول على نهج المعدول عنه وكل ما لا ينصرف
اذا اضيف الى شيء بالفعل او دخله الالف واللام انجر
بالكسر اما انجراره عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول

من

من قال انما منع الجر بالكسر منه تبعية التنوين فلما انه لما لم يستحق
الاسم عندهما التنوين لم يتصور وجوده فيه فتصور سقوطه ولما لم يتصور
ذلك المتبوع لم يتصور تابعه وهو سقوط الجر بالكسر او نقول بعبارة
اخرى ان سقوط الجر تابع لسقوط التنوين وهو تابع لثبوته فلما لم
يقع الثبوت لم يقع تابعه ولا تابع تابعه وهو سقوط الجر بالكسر
واما على قول من قال ان الجر بالكسر ممنوع منه اصالة لا تبعا كما تقدم
فلما ان المقصود منع بعض ما لا يوجد في الفعل لا كله لان المشا
بهة شرط المنع لا تقتضي ان يجري عليه جميع احكامه بل قدر الاجراء
على قدر المشابهة الا ترى ان مشابهة غير المنصرف للفعل
صورية لا حقيقية فلذا لم يمتنع منه حقيقة الجر كما منع من الفعل بل
منع الجر بالكسر فقط وهو الاصل في الجر بالفتح او بالياء كما في جبليين
يمنع الجر بالكسر في بعض الاحوال لا في جميعها لئلا يجري اعراب
غير المنصرف مجرى اعراب الفعل في الخلو عن الجر على
كل حال وانما اخص ذلك اي عدم منع الجر بحالتي الاضافة
واللام لان بهما اكتسب جانب الاسمية قوة لان كلا منهما خا
صة قوية للاسم لتضمنها خواص كثيرة له فلم يمنع في هاتين
الحالتين ما منع لاجل مشابهة الفعل من الجر وانما قال انجر ولم
يقل انصرف لان انجراره متفق عليه وانصرافه مختلف فيه رعاية
للمذاهب ولا الكسر لئلا يتوهم البناء لان الكسر كثيرا مستعمل

في الحركة البنائية ولم يسكت عن قوله بالكسر للتنصيص على المقصود
هو الجر ازاح بالكسر لا بغيره من الفتح وانما قلنا رعاية للمذاهب
لان للنحاة في الاسم المذكور خلافا فان الاسم قد يشتهر علما للاتي في
كونه يورث العلم والعلم جميعا فمنهم من حكم بان هذا الاسم في
حالتين الى التنوين منصرف مطلقا وهذا المذهب موافق لتعريف
المص وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا
ومنهم من حكم بانه غير منصرف مطلقا ومنهم من رده وقال ان لم
يكن في الاسم علتان فمنصرف وان وجدتا كالاحمر والسكران ومثل
المساجد والحمراء فغير منصرف وهذا هو الموافق لتعريف ابن
الحاجب بقوله غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها
تقوم مقامهما تقول مررت بالاحمر والحمراء بالكسرة وانما اعاد
الباء في قوله وبعمركم وبعثمانتا بالكسرة تنبيها على استقلال المعطوف
وان قلت لم لا يلزم تعريف المعرف في اضافة العلم قلت لا
لان اضافته الى ما اضيف اليه بعد تنكيره باحد الطريقين السابقين
او لان الاضافة الى المعرفة انما تفيد التعريف اذا كانت با
عتبار العهد كما سيجيء وان لم يعتبر العهد فلا كاضافة عمرو وعثمان
الى ضمير المخاطبين بعد جعلهما نكرة اولا باعتبار العهد ولما فرغ عن
بحث المعرفة في قسميه فقال المبني الذي هو قسم من مطلق الاسم قسمان
بان الاول لازم وهو ما لم يكن له حظ من الاعراب جدا المانع مع انه

مستحق

مستحق له نظرا الى ان الاصل في الاسم مطلقا الاعراب
والثاني عارض وهو ما له حظ من الاعراب في بعض
المواضع فاللازم الفاء للتفسير اي المبني اللازم ما اي اسم
تضمن معنى الحرف والمراد بالتضمن هنا هو التضمن
الكامل وهو الثابت في جميع استعمالات ذلك الاسم كما هو
المتبادر من المطلق فلا يرد بعض افراد المبني العارض
مما تضمن معنى الحرف في بعض المواضع دون بعض
مثل المنفي المفرد بلا التي لنفي الجنس كنحو لا رجل في الدار فان تضمن
رجل معنى من وكذا تضمن الجزء الثاني في خمسة عشر معنى
واو العطف غير كامل لعدم ثبوته في جميع استعمالاته لانهما
كاين فانه متضمن في جميع استعمالاته اما معنى حرف الاستفهام
مثل اين زيد اي في البيت ام في المسجد ام في غيرهما واما
معنى حرف الشرط كقولك اين تجلس اجلس اي
ان تجلس في المسجد اجلس فيه الى غير ذلك ومتى فانه
ايضا متضمن في جميع استعمالاته اما معنى حرف الاستفهام
مثل متى سفرك اي اليوم ام غدا ام بعد غد وكذا كيف فانه
متضمن معنى حرف الاستفهام في جميع استعمالاته لانه تقول كيف
زيد اي اصحيح هو ام سقيم او [illegible] اي الى ف كلمة
او هذه للتنويع والمراد بالاشباه المذكور اي المشابهة ايضا

المناسبة الكاملة وهي التي ثابتة في جميع استعمالاته لان المطلق
منصرف الى الكامل فلا يرد الغايات نحو قبل في فوقك جئتك
من قبل اي من قبل زيد وكذا الصدر من المركب نحو خمسة عشر
وبعلبك فان مشابهتها للحرف في الافتقار الى المضاف اليه
المنوي والى الجزء الثاني في مثل هذين التركيبين لانه كل تركيب
كالذي اي كلفظ الذي والتي من الموصولات ونحو لفظ
ذلك من اسماء الاشارة اي بلفظ نحو ولم يكتف بعطف
ذلك على مدخول كاف التمثيل تنبيها على استقلال المعطوف
في كونه مثالا على حدة من النوع الثاني وهو ما اشبه الحرف او المعنى
ونحو ذلك مما يشابه الحرف من سائر الموصولات كاللذان
واللذين والذين وما ومن من اسماء الاشارة وذلك فشبه المو
صولات واسماء الاشارة للحرف في الاحتياج الى الغير فان قلت
ان هذا التعريف ينتقض بالضمائر واسماء الافعال والاصوات
كصه ونخ وغاق قلت ان مطمح نظره بيان ما في الكتب الثلثة
او بيان ما كثر استعماله من الاسماء المبنية فالصوت ليس بالاسم لانه ليس بكلمة لانه لا يدل على معنى بالوضع واسماء الافعال ليست مما كثر
استعماله والضمير يشبه الحرف في الاحتياج الى المكنى عنه ذكره
الفاضل الهندي او نقول الضمير معرب باعراب غير صريح كما سيذكر
في اواخر الكتاب او نقول لعل بناء ما كان بمعنى الامر من الاسماء

٥١

١٥٥

الافعال لتضمنه معنى لام الامر عند المص كنزال عند الكوفيين و
اما ما كان بمعنى الماضي كهيهات فانه اشبه الحرف اي ناسبه بسبب
مشابهته لاسم الفعل الذي بمعنى الامر في كون كل منهما اسما في فعل وكل
حجة وبالجملة انما المبني اللازم من الاسماء عنده بما تضمن معنى الحرف
او ما ناسبه بالذات او بالواسطة كمناسبة هيهات ونظيرها مناسبة
المنادى من المبني العارض لكاف الخطاب في ادعوك وبواسطتها
ناسب الحرف المبني هي الكاف في ذلك واياك لكن لم يكن بناء المنادى
لازما لمانع سنذكره ومثل هذا دليل بعد الوقوع ولم يلتفت الى مناسبة
المبني الاصل مثل الماضي او الامر بغير اللام لانه لما كان بعض الا
فعال معربا كالفعل المضارع كما سبق والنهي والامر باللام
وكذا الامر بغير اللام على قول صار في بنائهما نوع قصور حيث تخطى
الماضي نحو الاعراب خطوة فبني على الحركة واما الحروف فلا شيء
منها معرب فكانت اليق بان يقاس عليها ما بني من الاسماء
والدليل على ذلك قوله الآتي واما الحروف فلا يكون بناؤها
الا لانها وانما بناء نحو لما بمعنى حين والكاف بمعنى المثل ومذ
ومنذ اذا كانا اسمين فلبقائهما على صورة الحرفية اي لشبههما
بالحروف صورة بل معنى ايضا وبما ذكرنا من توجيه التضمن و
المشابهة بالجملة على الصلاح سقط اعتراض الشارح الفاضل بان
تعريف المص اللازم ليس على وجه لفساده طردا وعكسا اي جمعا

في منعا والمبنى العارض الذي هو قسم من الاسم المبني فمنها ما يشبه
بحكم الاستواء في جمع شيء كافعال او كاصدقاء اصلها اشيئاء
بثلث همزات حذفت المتوسطة فوزنها افعاء او مقلوب
شيئاء كصحراء فوزنها لفعاء احدها المضاف الى ياء المتكلم
ان كان اعرابه بالحركات وان كان بالحروف يكون معربا
لفظا مثل غلاماي وغلامي ونحو مسلمي رفعا نحو غلامي فهو مبني
عندنا بناء عارضا لانه ان لم يبن وجرت عليه الحركات لزم احد
الامرين اما خروج الياء عن المدة واما انقلابها واوا او الفا
وكل منهما خلاف وضعها فبني على الكسر فبقي الياء على صفتها
من الياء به والمدة وقول من قال انما صار المضاف الى الياء
مبنيا لتنزل آخره منزلة وسط الكلمة لشدة امتزاجه بالياء
ساقط لانه يرد عليه ان كل ضمير مجرور بياء او كافا او غير
هما ممتزج بجاره شدة الامتزاج مع انه لم يذهب
احد الى بناء غير المضاف الى ياء المتكلم حتى قال البعض انه
المضاف الى الياء ايضا معرب تقديرا في الاحوال الثلث
وقيل رفعا ونصبا وجره لفظي ومنهم من قال ان المضاف
الى الياء ليس بمعرب ولا مبني كالخنثى المشكل والثاني من المبني
العارض المنادى المفرد المعرفة نحو يا زيد والمراد ههنا ما يقابل
المضاف وشبهه فيدخل فيه مثل يا زيدان ويا زيدون وانما عرض

البناء على المنادى الموصوف لعروض المشابهة للحرف عروضا
غير كامل بسبب وقوعه موقع كاف ادعوك ولذا صار بناؤه عا
رضا لازما وتلك الحرف كاف الخطاب في اياك وذلك من حيث
الافراد والخطاب والتعريف وانما بني على الحركة التي هي عارضة
لما صارت فيه مع ان الاصل في البناء هو السكون اشعارا بعروض
البناء وعلى الضم لانه في الكسر التباسا بالمنادى المضاف الى الياء
المحذوف عنه الياء اكتفاء بالكسر نحو يا غلام وفي الفتح ايضا التباسا
بالمنادى المنكر فيما لا ينصرف فانه اذا قيل يا احمر بالفتح لم يعلم ان
المراد معين فالحركة بنائية او غير معين فالحركة اعرابية فلما بني
الواحد على ما يرفع به من الضم حمل المثنى والمجموع عليه وبنيا على الالف
والواو كما مر وانما لم يبن من المنادى ما لم يكن مفردا بان كان مضافا
او شبهه نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لفقدان المشابهة في الافراد و
انما لم يبن ما لم يكن معرفة نحو يا رجلا لفقدانها في التعريف والثالث
من المبني العارض النكرة بعد لا التي لنفي الجنس المفردة حال كونها مع لا التي
لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار ومعناه نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل
لا نفي الجنس نفسه لانه يلزم الكذب وانما بني ذلك لعروض التضمن
في هذا المحل لمعنى من الاستغراقية اذ معنى قولنا لا رجل في الدار لا
من رجل فيها وانما قلنا ذلك لان قولنا هذا جواب لقولك
هل من رجل في الدار تحقيقا او تقديرا فقدر من في الجواب ليطابق

السؤال ولم يتلفظ بها اعتمادا على القرينة ورعاية للاختصار
فقس على هذا المثال امثاله نحو لا حول ولا قوة الا بالله على بعض
الوجوه وبنى على الحركة لعروض البناء وعلى الفتح لزيادة الخفة
ولتوافق حالتي الاعراب والبناء وبنى على ما يقوم مقام الفتح
من الكسر والياء المفتوح ما قبلها او الياء المكسور ما قبلها نحو
لا ضاربات بالكسر بلا تنوين ولا ضاربين ولا ضاربين لك فالمراد
بالمفرد ههنا ايضا ما لم يكن مضافا ولا شبهه فيدخل فيها المثنى
والمجموع فقد احترز بها عما اذا كان ما كان مع لا المذكورة مضافا
وشبهه فهو ح لم يكن مبنيا بل معربا منصوبا لانها تعمل عمل ان و
الاضافة خاصة قوية للاسم فترجح جانب اصله وهو الاعراب
وبالنكرة عن المعرفة مع لا فانها معها غير مبنية بل مرفوعة لعدم
تضمنها معنى الحرف وعدم مشابهتها له والرابع من المبني
العارض العدد المركب مع آخر تركيبا تعداديا يجب لم يرد به
الاول للمثنى لسقوط النون بقرينة المثال وعلى هذا يدخل فيه
نحو خمسة عشر من احد عشر وحادي عشر الى تسعة عشر وتاسع عشر
الا الاول من اثنى عشر واثنتي عشرة فانه معرب اعراب المثنى
كما سياتي لكنه يخرج منه ما بني بناء عارضا بسبب التركيب
الاسم الاول من نحو بعلبك فانه مبني ههنا بناء عارضا لتنزل
آخره منزلة الوسط بسبب التركيب المزجي واما الثاني وهو

نحو بك معرب لعدم موجب بنائه من تضمن الحرف والمشا
بهة لهما وتنزل الآخر منزلة الوسط وكذا الاول من مثل سيبويه
ونفطويه اسم مبني بناء عارضا لتنزل آخره منزلة الوسط
عند التركيب وويه صوت ليس بكلم لكنه شارك الاسم المبني
في حكم البناء وانما بني الاول من نحو خمسة عشر لتنزل آخره
منزلة الوسط والثاني لتضمنه معنى حرف العطف
اذ الاصل خمسة وعشرة وبنيا على الحركة لعروض البناء بسبب
عروض التنزل والتضمن وعلى الفتح للخفة المطلوبة
خصوصا ههنا ولمطابقة التمييز والعمل لانه منصوب
مثل خمسة عشر رجلا والشيء الخامس من المبني العارض ما اي اسم
حذف منه المضاف اليه او المراد به ما ظرف بقرينة السابق
وهو اي ما حذف منه المضاف اليه فبني قبل وبعد وفوق
وتحت بالضم في الكل حكاية لان المقصود به تمثيل المبني وان كان
بالرفع والتنوين على ان المراد لفظه يكون تمثيلا للمبني بالمعرب
فيكون مجازا باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤل اليه وكذا باقي
الجهات الست وهي امام وقدام ووراء وخلف وكذا سائر
ما سمع قطعه عن الاضافة من الظروف فبني على الضم مثل سفل
ودون واول ومن عل ومن علو لا يقاس عليها ما بمعناها مما
لم يسمع نحو يمين وشمال ونقول اذا لم يحذف المضاف اليه حينئذ

من قبل زيد بالجر ثم شرك الاضافة وسويها اى تقصد الاضافة
فتقول بعد ذلك الفعل جئتك من قبل بالضم وانما بنى ح لتضمنه
معنى حرف الاضافة وتشبهه الحرف في الاحتياج الى المضاف
اليه المحذوف وعلى الحركة لعروض البناء وعلى الضم لتجبر المضا
المحذوف منه باقوى الحركات لحصوله بتحريك الشفتين
ولم يبن اذا لم يحذف المضاف اليه كما مر او عوض عنه
التنوين كقوله فساغ لى الشراب وكنت قبلاً اكاد اغص
بالماء الفرات لان الاضافة تمنع البناء فى الاغلب وكما عو
ض عن المضاف اليه فكانه لم يحذف واما اذا كان المضا
ف اليه منسيا مثل رب بعد كان نصرا من قبل كان معربا لعدم
التضمن والشبه ويسمى في عرفهم هذه الظروف
المقطوعة عن الاضافة غايات بالنصب بالكسر لانها
جمع المؤنث السالم على انها مفعول ثان قوله غايات معنى
متعلق بقوله يسمى بناء على معنى ان غاية المضاف اى انها
المضاف اليه اى يذكره معه لفظا والا فهو موجود
في النية فلما انقطع المضاف اليه لفظا عنهن اى
عن الظروف المذكورة وهى قبل الى اخر ما هنالك صرن
اى صارت هذه الظروف المقطوعة عن الاضافة حدودا
خبر منصوب لقوله صرن لانه من الافعال الناقصة وسميه بغ

جملة

جملة بنفس مع سابقتها صفة حدودا الكلام الذى هى منه عند
اى عند هذه الحدود واجرى مجرى الظرف المبنى على
الضم لا غير وليس غير وحسب في حذف المضاف اليه
والبناء على الضم بناء عارضا لشبهها بالغايات في الابهام
وكثرة الاستعمال الا ان هذا جائز اذا كان غير مع
لا او ليس مثل افعل هذا لا غيره جاءنى زيد ليس غيره كم زيد
من المبنى العارض الظروف المكتسبة البناء من المضاف
اليه عند الاضافة الى الجملة مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين
وعند الاضافة الى اذ مثل قوله تعالى ومن خزى يومئذ فيمن
قراءه بالفتح ولم يذكر ايضا لفظى مثل وغير مع ما المصدرية
وان المخففة او المشددة فانه يجوز بناؤها معها اذا صار مع
كلمة بهما اذ واذا في الاضافة الى الجملة ويجوز اعرابهما ايضا
لان اكتساب المضاف الى المبنى البناء ليس من الامور الواجبة
نحو تعالى مثل ما ذهبت او مثل ان تذهب او انك ذهبت
بالفتح او بالرفع اما لعدم وجدانه في المختصرات المضبوطة
واما لان بناء هذا المبنى الذى لم يذكره غير واجب بل جائز
ومراده ذكر العارض الواجب ولما فرغ عن المبنى الازم و
العارض من الاسماء اخذ فى بيانهما من الافعال فقال والمبنى
الازم حال كونه من الافعال الماضى والامر بغير اللام وبيان

بسبب بنائهما ولزومه مبنية اوائل الباب الاول واخره
بتقدير اللام عن الامر باللام فانه معرب مجزوم اجماعا والمبني
العارض من الافعال المضارع لكن لا مطلقا بل اذا اتصل به
اي بالمضارع نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت او
مخاطبة او اذا اتصل به نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
نحو يفعلن بالياء او بالتاء هذا مثال المضارع المتصل به نون
جماعة النساء غائبة كانت او مخاطبة وهل يفعلن بالتشديد
او التخفيف هذا مثال المضارع المتصل به نون التاكيد مطلقا
وانما اتى بهل لان هذه النون انما وضعت لتاكيد معنى الطلب
وانما صار المضارع حينئذ مبنيا لانه صار اخره بمنزلة الوسط
بسبب اتصال احدى النونات الاربع التي صارت بمنزلة
الجزء مما قبلها حتى صح اطلاق اللفظ الواحد عليهما ولم يمكن
اجراء اعراب هذا المضارع في النون لانها ان كانت للنساء
فهي اسم مشغول لاعراب نفسه وان كانت للتاكيد فهي
حرف لا حظ لها من الاعراب قطعا لا حقيقة ولا مجازا واما
كون هذا البناء عارضا لا لازما فلعروض الاتصال بعدما
كان المضارع معربا بسبب المضارعة للاسم وقيل ترك
على اصل البناء ولانه على ان الاصل في الافعال المضارعة
البناء كما ان الاصل في مطلق الفعل على ما مر واما كون الاول

على السكون فللتشبيه بفعلن وفعلتن واما كون الثاني
على الفتح فلانه بتقدير السكون يلزم اجتماع الساكنين
وبتقدير الكسر يلزم الالتباس بالمخاطبة وبتقدير الضم يلزم
الالتباس بجمع المذكر فبني على الفتح للامن من الالتباس مع
الخفة ولموافقة الماضي المبني على الفتح وعروض البناء وانما
بني الفعلان لا الواحد ولا الثلثة لان نصاب الشهادة في
اكثر المواد اثنان كذا قيل والاية ابقيا على الاعراب مع ان كلا منها
متضمن للحرف دلالة على ان الاصل في الاسماء المنقوصة الا
عراب لما ان الاصل في مطلق الاسم الاعراب على ما مر واما
تغيير الاسلوب استعارة من اول الوهلة باختصاصها بحكم
خاص وهو ان الحروف مختصة بلزوم البناء فلا يكون بناؤه
الا لازما لانه اي الشان لا حظ لها اي للحروف من الاعراب
ومعنى لزوم البناء في الحروف والماضي والامر بغير اللام غير
معنى لزومه في المبني اللازم من الاسماء فان كلا منها غير مستحق للا
عراب وجها من الوجوه بخلاف الاسم المبني اللازم فانه
مستحق له محلا لورود المعاني الموجبة للاعراب لكن لا يظهر
فيه لا لفظا ولا تقديرا لمانع قد ذكرنا فاعلم بعد علمك با
لاصطلاحات المذكورة ان هذه الكلمات من الفعل والاسم
والحرف نصب الكلمات بالكسرة على انها صفة اسم ان

او عطف بيان له او بدل منه ومنها ظرف مستقر اي بعض تلك
الكلمات كلمة مبتداء مؤخرا او فاعل الظرف يعمل فاعل مستقر فيه
اي ما ويعمل فيه قوله فيه جار ومجرور متعلق بقوله يعمل
في جنبه في محل الرفع بانه قائم مقام فاعل والمراد بكون الكلمة
معمولا فيها ان يظهر فيها عمل العامل لفظا او تقديرا فلا يرد ان
المبني يكون مرفوع المحل مثلا فيكون معمولا فيه مثال ما يكون
عاملا ومعمولا فيه كائن كعامة الاسماء المتمكنة اي اكثرها مثل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والمضاف والاسم
التام كو مائت ابا زيد الحسن وجهه ضاربا غلامه مضروبا عده
له عندون غلاما يعجبك ضرب كل منهم والمراد بالمتمكنة الاسماء المعربة
سواء كانت منصرفة او غير منصرفة مثل رايت رجلا سكران صاحبه
واحترز بالعامة عن مثل زيد وعمرو فانه لا يكون عاملا الا بتاويله
مثل زيد عمرو وخير من زيد بكر وعن مثل فاطمة فانها لازمة الي انها
لا تضاف ولا تنصب التمييز وبالمتمكنة عن المبنية لانه لا يظهر
فيها اثر العامل كما سبق وعامة الفعل المضارع عطف
على الاسماء اي اكثر صيغه فان ما اتصل به نون جماعة النساء
ونون التاكيد مبني لما عرفت فلا يكون عاملا ومعمولا فيه
معا بل عاملا فقط مثل لن يضرب زيد فيضرب معمول لن وعامل
في زيد واحترز بالمضارع عن الماضي والامر بغير اللام على ما مر

مذهب البصرية لم يذكره لشهرته فانهما يكونان عاملين
فقط ومنها اي بعض تلك الكلمات ما كلمة يعمل ولا يعمل فيه الجار
مع المجرور مرفوع المحل ايضا مثال هذا القسم كالحروف العاملة
في الافعال والاسماء نحو لم امرر بزيد والفعل اي اما عطف على مدخول
الكاف نحو ضرب زيد والامر بغير اللام عطف على المقدم او على
القريب واحترز بغير اللام عن الامر باللام فانه يكون عاملا ومعمولا
فيه نحو ليعلم زيد والاسماء المتضمنة بمعنى ان يجر الاسماء عطفا على
المجرور مثل ما تفعل افعل وقس عليه امثلة امثاله وانما لم يكن
تلك الاسماء غير اي الا ايا وكذا ايه معمولا فيها البناء لتضمنها
لتضمن الحروف واما اي فانها تكون عاملة كما تكون معمولا
فيها مثل ايا ما تدعوا فيا مفعولا جازمة لتدعوا ومنصوبة بها
وانما لم تبن كلمة اي مع تضمن الحرف للدلالة على ان اصل الا
سماء المنقوصة الاعراب والا فلا حاجة الى اعراب اي لوجود
اسماء معربة غيرها كما فعل ذلك في المضارع وانما اختصت اي
من بينها بالدلالة المذكورة لان نظيرها وهو جزء وبعض معرب
وكذا نقيضها وهو كل وجميع فاعلم ان ايا ليس لا يبنى ابدا بل
قد يعرض له البناء على الضم اذا كان منادى مثل يا ايها الرجل
او موصولا اذا حذف صدر صلته مثل ايهم اشد على الرحمن على قراءة
الضم اي ايهم هو اشد اما بناؤه منادى فلكونه مفردا معرفة كما

واما نحو هؤلاء فلانها كذلك بنيت لشبهها بالحرف من جهة احتياجه الى التقدير
صدر صلته وبني على الحركة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وعلى الضم تشبيها
له بالغايات في الملابسة بالحذف وحملا على اي منادى ومنها ما يعمل
فيه ولا يعمل في شيء مثل طرا وقاطبة وكلا لازمة الحالية ذكره الشيخ الرضي
ولعل المص لم يذكر هذا القسم المقابل للقسم الثاني
اما لعدم وجدانه في المختصرات التي التزم الاستغناء
منها واما لقلة افراده في الخارج لا لظنه انه غير واقع
فيه كما ظن شراحه انه ظن انه غير واقع فيه بناء على التر
ديد الذي ذكره اذ لا يخفى مثل هذا على العاقل فضلا عن فا
ضل وقول صاحب الضوء لان المعمول فيه اما الفعل المضارع
ولا شبهة في كل مضارع عامل يوهم ان كل مضارع معمول
فيه ايضا وليس كذلك لان ما اتصل به من المضارع نون النساء
او نون التاكيد لا يكون معمولا فيه بل عاملا فقط ومنها
اي وبعض تلك الكلمات ما لا يعمل فيه مثال هذا القسم
كغير العوامل حال كون ذلك الغير من الحروف اي من حرو
ف المعاني مثل حروف العطف وحروف التحضيض
والمضمرات بالجر عطف على مدخول الكاف ونحوها اي
نحو المضمرات مثل اسماء الاشارة العامل مطلقا في عرفهم
لم يذكره لانه عقد هذا الباب لبيان اصطلاحاتهم ما تشير

سواء

111

سواء كان لفظا او معنى وسواء كان ذلك اللفظ فعلا او حرفا
او اسما فيدخل فيه العامل اللفظي والمعنوي ولو جعلنا ما عبارة
عن الكلمة او عن اللفظ لم يدخل العامل المعنوي مع انه من افراد
المحدود اوجب بحسب عرفهم كون آخر الكلمة الصالح لان
يكون معمولا فيها واقعا على وجه طريق مخصوص كائن من وجوه
الاعراب من الرفع والنصب والجر والجزم لفظا او تقديرا او
محلا فاعل اوجب تحته ضميرا والكون مفعولا وعلى وجه جر منصوب
الكون في الابتداء مثلا شيء اوجب رفع آخر المبتداء وخبره وو
قوع المضارع بنفسه موقع الاسم شيء اوجب رفع آخره
وكذا الناصب والجازم واذا قلت ضرب زيد عمرا فضرب
شيء اوجب رفع زيد ونصب عمرو ومن سكت عن قولنا
او محلا وان كان سكوته موافقا لقول المص حيث لم يجعل المبني
معمولا فيه كما مر آنفا فقد اخل تعريف العامل حيث خرج عنه
العامل الداخل على المبني مثل ضرب هذا ذاك اذ الظاهر ان
ضرب هنا عامل غير ملغى ولا معلق ولا مكفوف مع انه لم يوجب
كون آخر هذا او ذاك على وجه مخصوص لا لفظا ولا تقديرا بل
محلا ولو لم يكن عاملا في كل ان هذا مرفوع المحل وذاك منصوب
اعلم ان العامل قسمان قسم عامل في الاسم وقسم عامل في الفعل
المضارع والامر باللام والنهي فرعه وان كان الاصل في ايجاب

عامل الاسم فيه كونه اثره على وجه مخصوص ان تعلق عامله به من الفعل
والحرف والاسم سبب لحدوث معنى فيه من الفاعلية اى من كون الشئ
فاعلا حقيقة او حكما ومن المفعولية اى كون الشئ مفعولا حقيقة
او حكما ومن الاضافة اى كون الشئ مضافا اليه وتلك المعانى الحاصلة
المقصودة من تركيب الكلمات بعضها مع بعض فوجب وضع
علامة لها فوضعت وجوه الاعراب لتدل بها على تلك المعانى
الحادثة فى الاسم بتعلق عامله به فالرفع للفاعلية والنصب للمفعولية
والجر للاضافة فالعامل شئ والمقتضى للاعراب شئ آخر وهو هذا
المعنى والموجب فى الحقيقة النحوية هو المعنى الحادث بسبب تعلق
العامل فاسناد الايجاب المذكور الى العامل اسناد الى السبب واما
الثانى فى ايجاب عامل الفعل كونه اثره على وجه مخصوص ان مضارعته
للاسم المقتضية لاعرابه على ثلث مراتب اعلى وهو وقوعه
بنفسه موقع الاسم فاعطى الرفع الذى هو اقوى وجوه اعراب الاسم
فجعل الوقوع المذكور الذى هو سبب لتوفر المشابهة فى اجراء الرفع
عليه عاملة وادنى وذلك عند وجود ما يمنعه من تقدير الاسم كان
الشرطية وما اشبهها كسائر الجوازم فابوا ان يعطوه اعرابا
يوجد فى الاسم ولم يثبتوه لوجود مشابهته له من وجوه اخر كما مر فا
عطوه ما لا يعتد اعراب قليل الاستعمال فيه اعنى الجر وهو الجزم واو
سط وذلك عند وقوعه بواسطة ما يجعله فى تقدير الاسم او بالنا

كان المصدرية وما اشبهها فاعطى الاعراب المتوسط وهو النصب
الذى يدخل جميع الاسماء لكن لا يدخل العمدة من الكلام فالمقتضى لا
صل الاعراب فى المضارع مغاير عنه الاسم كما ان المقتضى حقيقة
لاعراب الاسم تواتر المعانى الثلثة المذكورة فيه لا نفس هذه
المعانى كما لا يخفى فالموجب كون اثر المضارع على وجه مخصوص
هو الوقوع المذكور والناصب والجازم سبب اصل المضارعة
والعامل المفسر بالتفسير المذكور ولم يقل وهو لزيادة التقر
ضربان احدهما لفظى اى منسوب الى اللفظ بان كان
فردا من افراده والثانى معنوى اى منسوب الى المعنى بان
كان فردا من افراده فالعامل اللفظى ضربان قياسى وهو
اى العامل القياسى فى عرفهم ما عامل صح ان يقال مثلا فيه اى
فى حق ذلك العامل انه اسم مضاف وكل ما اسم كان
كذا اى مضافا فانه يعمل كذا اى يعمل الجر بسبب الاضافة فيما
اضيف اليه قوله فانه يعمل كذا الفاء فيه لكون المبتدأ من
قبيل المتضمن معنى الشرط لان كلا فى كل ما كان كذا مبتدأ
مضاف الى نكرة موصوفة بالفعل ان كان ما موصوفا او
الى موصول صلته الفعل ان كان موصولا كقولنا غلام زيد
فالغلام يجر زيدا لانه اسم اضيف اليه وكل اسم اضيف
الى شئ يجره فغلام يجر زيدا ثم انك لما رايت اى

عرفت ان الاسم الاول اي تاء تبره فالانه اسم مصدر
كالاداء او اسم للمادية في الاسم الثاني وعرفت علته
اي علمت تاثيره فيه وعلى الاضافة فضمير علته عائد اما الى
تثبره وفي بعض النسخ عليه بالباء المصدرية فالضمير ح
راجع الى الاول قيل الصواب في النسخة الثانية وقيل
لعل الاول اصوب فقست عليه اي على قولنا غلام زيد
قولك دار عمرو وكذا قست عليه ثوب بكر في ان الا
ول يعمل في الثاني ويجره وقلت ان كلا من دار وثوب
يجر عمرا او بكرا في مثل هذين التركيبين لانه اسم اضيف
اليه وكل اسم اضيف الى شيء يجره في الضرب الثاني سماعي
و هو ما عامل صح ان يقال فيه هذا العامل يعمل كذا وهذا العامل
يعمل كذا وليس قوله كذلك خبر مقدم للبس ان تتجاوزه كقولنا
ان الباء من حروف الجر تجر ولا تعمل غير الجر ولفظ لم
تجزم ولا تعمل غير الجزم ولا يخفى عليك ان كل قسم
من العوامل القياسية كما انه علم كلي غير متناهي الافراد
في الخارج فكذلك ان كل نوع من ثلثة عشر نوعا من السماعية
كلي لكنه متناهي الافراد في الخارج فان حرف الجر كلي متنا
هي الافراد في الخارج فكذلك باقي الانواع فكما جرى القياس
في القسم الاول يجري في القسم الثاني ايضا مثلا تقول اي لم
لم

قولنا لم يجزم لانه جازم وكل جازم يجزم فلم يجزم وكذا القياس
في باقي الجوازم وفي سائر الانواع ولعلهم لما رأوا ان كل صنف من
القياسية كلي غير متناهي الافراد في الخارج خصوصا باسم القياس
وان كل صنف من السماعية كلي متناهي الافراد في الخارج منتهيا الى
السماعية سموها سماعية لا قياسية تمييزا بينهما وتسهيلا للضبط
وقس عليه المعنوي واما العامل المعنوي فسنذكره في موضعه
وهو الباب الرابع ان شاء الله ذكرنا انه كره فجاء بهذا الشرط مقدم
مؤخر بقرينة كمفعول ليشاء الباب الثاني في العوامل اللفظية
القياسية وكما قدم المص القياسية على عكس ترتيب
الشيخ اشار الى وجهه بقوله قدمنا القياسية على السماعية
وان لم يكن مثل هذا من دأب اصحاب المتون فيها وانما قدمها
عليها لاطرادها اي القياسية لا يخفى عليك ان غرضهم
من التدوين بيان القانون الكلي المطرد لافراد غير منحصرة
حدوعد فاما غير المطرد فكان بيانه بالتبع لا بالاصالة
لجريه مجرى الشاذ نظرا الى مطمح نظرهم فالمطرد يستحق
التقديم على غير المطرد ولان المطرد كلي غير متناهي الافراد
في الخارج كالحيوان وغير المطرد وان كان كليا ايضا لكنه
متناهي الافراد في الخارج كالكواكب السبعة السيارة والاصل
في الكلي عدم تناهي الافراد في الخارج كما ان كل كلي غير متناهي

الافراد في الذهن ولان الفعل منها اي من القياسية وهو اي
الفعل اصل في العمل كما ان الاسم اصل في الاعراب وانما كان اصلا في
العمل لكونه اشد تاثيرا ولاقتضائه اكثر مما اقتضاه غيره من الفا
عل والمفاعيل والحال والمستثنى والتميز جميعا ولانه ما من فعل
الا وهو عامل بخلاف الاسم والحرف فان كثيرا منهما لا يعمل والذي
يعمل منهما انما يعمل بعد التقدير بالفعل ولكونه اكثر فائدة لدلالته
على الحدث والزمان وضعا بخلافهما وجعلها اي جملة القياسية
سبعة بالاستقراء الاول الفعل حال كونه على الاطلاق اي متعديا
كان او لازما يعني ان احد اقسام القياسية صح ان يطلق الفعل
عليه من غير تقييد بالنعت كالافعال الناقصة او بالاضافة كا
فعال القلوب بخلاف الافعال المعدودة من السماعية كافعا
ل الناقصة وافعال المدح والذم ولا يقدح في كون الفعل على الا
طلاق من القياسية كون بعض افراده من السماعية كالافعال
الناقصة والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول والرابع
الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس الاسم التام والسابع
الاسم المضاف وجه انحصار القياسية فيما ذكره من العدد لان
العامل القياسي اما فعل واما اسم وان كان الثاني فعمله بمناسبة
الفعل او بمناسبة الحرف الثاني هو الاسم المضاف والاول
اما ان يناسب الفعل مناسبة الاشتقاق او غيرها الثاني هو الاسم

الاشتقاق

118

التام والاول اما ان يشتق منه الفعل او يشتق هو منه والثاني
ان يكون مشتقا لمن صدر منه الفعل او لمن وقع عليه الثاني اسم
المفعول والاول اما جار على الفعل واما غير جار الاول اسم الفا
والثاني الصفة المشبهة اما الفعل الذي هو قسم من القياسية فانه
يعمل الرفع والنصب في الاسماء اي يعمل الرفع في الفاعل وفي ما
يقوم مقامه والنصب في المفاعيل وما يشابه لها يشير الى ان
عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب في الاسماء لان الرفع علم الفا
علية والنصب علم المفعولية والجر علم المضاف اليه والجزم
يختص بالفعل ولا عمل له في مثله والفعل انما يقتضي الفاعل و
المفعول او ما يضاهيهما ولا يقتضي سوى ذلك فوجب
ان يكون عمله مقصورا عليهما واما قولهم مررت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر في قولنا مررت بزيد فلم يريدوا به
ذلك ان الفعل قد عمل الجر بواسطة الحرف لفظا كما عمل
المضاف في المضاف اليه في قولنا غلام زيد بواسطة
الحرف تقديرا بل مرادهم ان الفعل الغير المتعدي قد تعلق
بالاسم بواسطة الحرف العامل عمل الجر الا يرى الى قولهم
ان الجار مع المجرور في محل النصب بالمفعولية للفعل اما عمل
الرفع فعام لجميع الافعال متعديا كان او لازما لان كل
فعل متعديا كان او لازما يرفع اسما واحدا حقيقة نائبة

اي الاسم الواحد فاعله اي الفعل اي يكونه فاعلا لذلك
الفعل الرافع له اذا اسند اليه الفعل اي الى ذلك الاسم الوا
حد حال كون ذلك الفعل مقدما عليه اي على ذلك الاسم
قوله اذا اسند ظرف لقوله يرفع يشير الى ان الفاعل ما
اسند اليه عامله مقدما عليه ويدخل في هذا التعريف مالم
يسم فاعله ايضا مثال رفع الفعل اسما واحدا حقيقة كـ
فعل زيد بصيغة المعلوم او بصيغة المجهول ومثال رفعه اسما
واحدا حكما مثل فعل الزيدان او الزيدون فان المثنى اسم
واحد حكما بل حقيقة ايضا نظرا الى انه مفرد وكذا الجمع اسم و
احد والاحاد اجزاؤه وهذا التعريف اولى من تعريف غيره
حيث اخرج نائب الفاعل عن تعريفه بان شرط صيغة المعلوم
في عامل الفاعل لان زيدا الكائن فاعلا في قولنا مات زيد فلا
يبعد ان يكون فاعلا في قولنا ضرب زيد بضم الضاد وانما و
جب تقديم الفعل على فاعله للاهتمام بذكره اولا ولانه لو اخر
عنه لالتبس الفاعل بالمبتدأ ولان من الفاعل ما لا يجوز
تاخير الفعل عنه كالضمائر المتصلة الساكنة فوجب
التقديم فيها لا ضرورة فيه ايضا للاطراد فاطرد تقديم العامل
في الفاعل عليه كما اطرد الرفع في كل فاعل وانما كان الفاعل
واحدا اي غير متعدد لفظا اي غير عاطف مثل ضرب زيد وعمرو

وبخلاف

بخلاف ضرب الزيدان فانه اسم واحد غير متعدد لفظا
لان الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه والفعل لا يقتضي تكرر
الاسناد وكذا شبهه لكونه فرعه فيه ولان نسبة الفعل الى فاعله
كنسبة الولد الى والدته فانه صادر عنه كصدوره عنها والشيء
لا يصدر عن شيئين دفعة واحدة بخلاف سائر معمولاته فان نسبته
اليها كنسبة الولد المتصرف الى متصرف فانه اليها فان قلت ان الفعل
في قولك ضرب الرجلان صدر عن الفاعلين قلت ان المثنى
اسم واحد حكما كما عرفت وانما التعدد في اجزاء معنى
المثنى وكذا الجمع ولانه لو جاز رفع الفعل اسمين من غير
اتباع الثاني الاول بان كلا منهما فاعل مستقل مثل عرف
ابو بكر عبد الله لالتبس الفاعل الثاني بالبدل وعطف البيان
وبالمفعول اذا لم يظهر الاعراب مثل ضرب زيد موسى او يحيى
فان قلت ان كان مراد المص بقوله يرفع اسما واحدا بانه
فاعله اذا اسند اليه الفعل مقدما عليه انه تعريف الفاعل فان
تعريفه هذا غير جامع لافراد الفاعل لخروج فاعل شبه الفعل
عنه قلت ان مراده ليس تعريف الفاعل مطلقا بل مراده
بيان كيفية عمل الفعل وهي ان يعمل الرفع مقدما على معموله المرفوع
اسندا اليه وبيان ان مرفوعه يسمى في عرفهم فاعلا ثم اراد ان
يفصل الفاعل فقال فان لم يكن الفاعل بالقاء التفسير في مظهرا

وهو الاصل ثم هو مضمر وذلك المضمر اما بارز كالتاء في فعلت
او مستكن استكنانا لازما كالمنوي في افعل وهو
انت ان كان امرا او انا ان كان متكلما او استكنانا جائزا كالمنوي
في زيد ضرب اي هو فلما بين عمل الفعل الرفع اراد ان
يبين عمل النصب فقال ثم ان الفعل على ضربين احدهما متعد
وهو اخوص في العمل من اللازم ولذا قدمه عليه وهو اي
المتعدي من الفعل ما ينصب المفعول به بلا واسطة حرف الجر
والثاني لازم وهو اي اللازم من الفعل ما يختص بالفاعل
اي يكون مقصورا على العمل في الفاعل ولا ينصب المفعول به
وان نصب غيره من التمييز والمفعول معه كذهبت وقمت
وقعدت كثر الامثلة اشارة الى كثرة اللازم والمتعدي
وهو قسم من الفعل واقع على ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول
مفعول واحد فقط كضربت زيدا ويجوز حذف مفعول هذا
القسم كما يجوز ذكره ويجوز تنزيله منزلة اللازم ولم يقدر
له مفعول اصلا مثلا فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب
والثاني متعد الى مفعولين وهما لا يخلو اما ان يكون ثانيهما
غير الاول كاعطيت زيدا درهما فان الدرهم غير زيد حيث
لا يصح ان يقال زيد درهم قال مولانا عصام وهي اي الافعال
المتعدية الى مفعولين ثانيهما غير الاول ستاتية كثيرة جعلها

الى ستين فعلا ولذا قال المص كاعطيت بكاف التمثيل اعلم
ان المفعول الاول في باب اعطيت من كان آخذا في المعنى فحقه
التقديم لقربه من الفاعل والثاني ما كان مأخوذا في المعنى
الاول في اعطيت الدرهم صاحبه فهو صاحبه ثم اعلم انه يجوز
في هذا الباب الاقتصار على احد المفعولين والسكوت عنهما جميعا
تقول اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت وفي اعطيت
زيدا ولا تذكر ما اعطيت وفلان يعطي اي زيدا ودرهما او
يفعل الاعطاء اي هو معط على الاطلاق وذلك في مقام
المبالغة والتوكيد او ثانيهما عين المفعول الاول بان يصح الحمل
كحسبت زيدا عالما فالعالم عين زيد حيث صح ان يقال زيد عالم
وهو فرع على حسبت باقي افعال القلوب مثل علمت زيدا عالما
ولذا قال كحسبت لا حسبت بغير كاف التمثيل ولا يجوز هنا الا
قتصار على احد المفعولين لئلا يلزم خلاف وضعها وهو ان
يعرف الشيء بصفته وقد يسد الثاني اذا وقع بعد علمت
ان المفتوحة لطولها مع اسمها وخبرها مثل علمت انك قائم اي
علمت قيامك واقعا واذا جعل علم بالتشديد من التفعيل يجوز
الاقتصار على احدهما مثل فلان يعلم زيدا ولا تذكر ما علمه او
يعلم علم النحو ولا تذكر من علمه وانما جاز ذلك لان المفعول الثاني
يصير غير الاول كقوله تعالى الرحمن علم القرآن خلق الانسان

علمه البيان واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما حكاية قولهم
من يسمع يخل اي من يسمع شيئا يخله صحيحا وقولهم فلان يعلم
اي له حقيقة العلم وقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون والثالث متعد الى ثلثة مفعولين بكسر اللام كاعلمت
زيدا عمرا فاضلا وانما اتى باداة التمثيل لان من هذا الباب
ارى بمعنى اعلم وههنا اصلان في هذا النوع واما انبأ ونبأ
واخبر وخبر وحدث فانما تعديتها الى الثلثة بواسطة استعمالها استعمال
الاعلام وقد يقام المفعول اقامة اي وقد يجعل الفعل عمل الرفع
فيما يجب عمل النصب لان اصل الكلام في عمل الفعل ذلك العمل اذا
اقيم المفعول مقام الفاعل وتلك الاقامة اذا بني الفعل
للمفعول فاذا لفظا ظرف قد يقام الفعل يحذف الفاعل لسبب
منها والنكات الداعية الى بنائه لم مذكورة في موضعها وذلك
المفعول القائم مقام الفاعل اعم من ان يكون مفعولا به بلا
واسطة او بها او مفعولا مطلقا او مفعولا فيه او مفعولا له بالا
لفظا وشيء مما سوى ذلك من منصوبات الفعل لا يقام مقام
الفاعل كقولك ضرب زيد يوم الجمعة للتاديب امام الامير ضربا
شديدا في داره فالمفعول به الصحيح اولى من غيره فان لم يو
جد فجميع غيره سواء واما جواز قيام التمييز مقام الفاعل
نحو طاب زيد نفسا اي طابت نفس زيد وغبن عمرو غبنا

بناء الفعل للمفعول ومن غير حذف الفاعل فاذا قام المفعول
مقام الفاعل بعد بناء الفعل له فيرتفع ذلك المفعول لقيامه
مقام المرفوع ملتبسا باسناده اي اسناد الفعل اليه اي الى
المفعول نحو اعطي زيد درهما في اعطيت زيدا درهما مثلا و
يجوز الاسناد الى المفعول الثاني نحو اعطي درهم زيدا اقامة
الثاني الا ان اقامة الاول اولى لانه عاط اي آخذ فهو فاعل
في المعنى لفعل يناسب الاعطاء لفظا ومعنى واما الثاني فهو
وان كان فاعلا للواصل المناسب للاعطاء معنى لكنه غير مناسب
لفظا الا في باب حسبت اي يجوز اسناد الفعل الى المفعول الثاني
الا فيما اذا كان المفعول الثاني عين المفعول الاول مثل حسبت زيدا
قائما فان الثاني في هذا الباب مسند الى الاول بالاسناد التام فلو
اسند اليه الفعل لكان مسندا ومسندا اليه معا بالاسناد التام وهو
غير جائز بخلاف اسناد المصدر فانه غير تام مثل اعجبني ضرب
زيد الا ان ابن الانباري اجاز الاسناد الى الثاني اذا كان مشتقا
مثل ظن قائم زيدا بخلاف ما اذا كان جامدا مثل ظن زيد اخا
فانه لا يجوز ظن اخوك زيدا وذلك للامن من الالتباس في الا
ول الثاني فان المظنون هو القيام دون الزيدية قيل لان الظن
لا يتعلق بالعين بل بالمعنى اعلم ان علامة البناء للمفعول ان يضم
المتحرك الاول في الماضي وفي المضارع ويكسر ما قبل الاخر في الاول

وفتحة الالف فيها من جميع الابواب مثل ضرب ويضرب ودحرج
ويدحرج واكرم ويكرم وتدحرج ويتدحرج والمتحرك الاول في مثل تكلم
هو التاء ولا عبرة لهمزة الوصل لعدم ثباتها الا في الابتداء وفي الماضي
الذي في اوله تاء زائدة فانها تضم فيه للعلامة ويضم ما بعدها
لدفع الالتباس كما عرفت في علم الصرف مثل تكلم وتبوعد
ومنصوب الفعل مطلقا اي سواء كان ذلك الفعل قياسيا او
سماعيا ولذا قال ومنصوب الفعل ولم يقل ومنصوبه تنبيها على
المغايرة لان الفعل المذكور اولا الفعل الذي كان عاملا قياسا
سيا وفي الاستخدام خفاء وان كان يورث الكلام حسنا والمراد
او بمنصوب الفعل ما يعمل فيه الفعل عمل النصب لا الفعل
المنصوب فالاضافة لهذه الملابسة على ما بين احدهما خاص
ببعض الافعال ولا يعمل فيه كل فعل فان الكلام في عمله فلا يرد
ان المفعول به ينصبه اسم الفاعل والمصدر بل اسم المفعول
ايضا مثل زيد معطى درهما فلا يكون خاصا بالفعل والثاني عام
لكل فعل بل لكل شبهه ايضا فالمنصوب الخاص ببعض الافعال
ثلثة بالاستقراء احدها المفعول به وانما كان المفعول به من
المنصوبات الخاصة ببعض الافعال لانه اي المفعول به انما يكون
للفعل المتعدي كما ذكرنا من الامثلة او من تعريف المتعدي وهو
ما نصب المفعول به اعلم ان المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل

واختلفوا في ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه
هو الفعل وحده والفراء الى انه هو الفعل والفاعل والاخفش
وهشام بن معاوية من الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده
والاحمر منهم الى انه هو معنى المفعولية وانما سمي مفعولا به لانه اوقع
الفعل به او تعلق فالباء للسببية او للصلة ويتعلق بما في ضمنه من
معنى التعلق واذا كان المفعول به اسما لما وقع عليه الفعل فلا
حاجة الى اعتبار مرجع لهذا الضمير لانك تطلقه على عبده في
ضربت عبدا انا نسيت وكذا على المثنى والمجموع وقس على هذا
الضمير ما في المفعول فيه او له او معه فان هذه الضمائر المجرورة
لا حاجة الى اعتبار مرجع لها بعد ما جعلوا كلا من المفعول معه
وغيره اسما لشيء منقولا فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث فانك ان اخواني في قوله جئت واخواني مفعول
معه لا معها وقول من قال والضمير المجرور راجع الى اللام
في المفعول ناظر الى اصله قبل ان اصطلحوا والاخر مما قالوا مفعول
ومفعول معه بغير لام الموصول والثاني من المنصوبات الخاصة
ببعض الافعال التمييز وانما كان التمييز كذلك لانه اي التمييز
انما يكون للمبهم اي للفعل الذي في نسبته الى فاعله او الى
مفعوله ابهام مثل ملأت الاناء ماء وما لا ابهام من الفعل في نسبته
فلا ينصب التمييز وان كان متعديا بالعموم فقضاء بحوطات زيد

نفساً منصوب عن نسبة طاب الى زيد وهو فاعله وكذا عرقاً في
قوله وتصبب الفرس عرقاً تمييز منصوب عن نسبة تصبب الى
الى فاعله وكذا شيباً في التنزيل الشريف واشتعل الرأس شيباً
قوله في التنزيل متعلق بمقدر اي جاء في التنزيل كما جاء في غيره
قوله واشتعل الرأس شيباً بدل من التنزيل بدل بعض او بدل
اشتمال اعلم ان بيان كون التمييز بأنواعه الامعنى عن اصل
وهو ان اصل طاب زيد نفساً مثلاً طابت نفس زيد فغير عنه
الى قولنا طاب زيد نفساً قصداً للمبالغة والتوكيد وسلوك
طريق الاجمال ثم التفصيل وحيث كلمة الابهام ثم التفسير
مستقصى في المفتاح والثالث من المنصوبات الخاصة الخبر
المنصوب وانما عد ذلك منها لانه اي الخبر المنصوب انما يكون
في الافعال الناقصة والافعال المقاربة وانما كان الخبر المنصوب
خاصاً ببعض الافعال ولم ينصبه كل فعل بناء على ما سيجيء من
ان الخبر المنصوب انما يكون لهذين النوعين من الافعال
قيل عليه كيف جعل الخبر المنصوب من معمول العوامل
القياسية والحال ان عامله سماعي واجيب بانه جعل الخبر
قسماً من معمول الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل
الناصب القياسي حتى يلزم المحذور المذكور والمنصوب العام
تسعة احدها المصدر والثاني المفعول فيه والثالث المفعول له

والربع

والرابع المفعول معه والخامس الحال اما الاول اي المصدر فكل
فعل متعد بالمعان او لازم كان ينصب مصدره اي الذي يشتق منه
ذلك الفعل وكذا ينصب ما لاقاه في الاشتقاق مثل انبت نباتاً
فنباتاً ليس بمصدر انبت لكنه يلاقيه في الاشتقاق قوله فكل
فعل مبتدأ وينصب مصدره خبره فهذه الجملة الاسمية خبر
لقوله اما الاول وهذا الخبر الجملة خالٍ عن ضمير المبتدأ ولا بد له
منه اذا اريد ربطها بشيء الآن قوله مصدره ظاهر وضع موضع
الضمير مثل القارعة ما القارعة فالتقدير اما الاول فكل فعل
والنكتة في هذا الوضع انه لو قال ينصبه لزم منه ان يكون كل
فعل ناصباً لكل مصدر سواء كان المصدر المنصوب مصدر الفعل
الناصب او لم يكن مصدره مثل ضربت قعوداً وهذا غير جائز
لانه انما ينصب كل فعل مصدره كما ذكرنا وانما لم يحتج الفعل
في نصب مصدره الى واسطة لما بينهما من مناسبة كلية لدلالته
على ما دل عليه من الحدث واشتقاقه منه سواء كان ذلك المصدر
مبهماً وهو ما يدل على ما دل عليه الفعل من الحدث الشامل
لانواعه واعداده او محدوداً وهو ما يستفاد منه زيادة على ما
يستفاد من الفعل من العدد او معرفة او نكرة مثال المبهم ضربت
ضرباً ومثال المحدود ضربت ضربة ومثال المعرفة نحو
ضربت الضرب الذي تعلم اي تعرفه ويسمى هذا المصدر مفعولاً

كون كل فعل ناصبا لكل مصدر

مطلقا وقد يكون المفعول المطلق للنوع اما بالصيغة مثل ضربت
ضربة بكسر الضاد ورجعت القهقرى وهي الرجوع بالخلف او
بالصفة مثل ضربا شديدا او بالاضافة مثل ضرب الامير اي
ضربت ضربا مثل ضرب الامير وكذا ينصب الفعل ما كان بمعنى
المصدر ايضا اي كما ينصب مصدره مثاله نحو ضربته سوطا فان
ضربت ينصب سوطا وان لم يكن مصدرا وذلك لان السوط لما
كان آلة الضرب شبه به مسده والذي يدل على عدم مصدريته انه
يثنى ويجمع ولو كان مصدرا لما ثني وجمع اذ يقال سوطان وسو
طا او سياطا والمفعول فيه قدمه لكونه ظرف الفعل وظرف الشيء
متصل به والفعل لا يخلو عن زمان ومكان وهو مبتدا خبره ظرف
الزمان والمكان سقط نونه للاضافة وجاز عدم التطابق
لعدم اشتقاق الخبر هذا تقسيم للمفعول فيه الى الزمان والمكان
بعد الاشارة الى تعريفه بقوله المفعول فيه اي الذي فعل فيه
فعل اي اوقع فيه حدث او فيه نائب الفاعل وانما كان على هذين
القسمين لانه ان دل عليه الفعل صيغة فهو ظرف الزمان وان
دل عليه التزاما عقلا فهو ظرف المكان اذ الفعل لا يخ عن مكان
تا فالزمان مبتدا كله تاكيد اي مبهمه ومحدوده ينصب بالظرف
اي يقبل النصب بالظرفية اي بتقدير في فان المطاوعة قبول الا
ثر للفعل المذكور لا زمانا كان او مكانا لانه لما دل الفعل صيغة على

الزمان

الزمان ينصب نوعيه بكل فعل ينصبه لفظا او معنى كما ينصب انواع
المصادر لدلالته عليه بمادته والزمان المبهم وهو ما لم يتعين اوله
واخره كالحين والوقت والزمان والزمان المحدود وهو ما تعين
اوله واخره كاليوم والليل والشهر والحول والاسبوع و
ان [illegible] للظرفية تقول في الزمان المبهم النكرة سرت
حينا وفي الزمان المبهم المعرفة سرت زمان سير زيد و
في الزمان المحدود النكرة سرت يوما وفي الزمان المحدود المعرفة
خرجت يوم الجمعة والمكان المبهم يحسب معنى فقط دون المكا
ن المحدود ينتصب ايضا بالظرفية للفعل المذكور وهو كالجهات
الستة المذكورة في المتن العارض وانما قبل النصب بالظرفية
من المكان المبهم فقط دون المحدود منه لدلالة الفعل على مكان
مبهم غير معين بالتضمن المذكور دون المكان المعين ولما
بهه للزمان المبهم في الابهام وفي التغير فان الفوق يصير
تحتا واليمين شمالا بالاضافة كما ان المستقبل يصير حالا وهي
ماضيا فانك اذا قلت امامك فانه متناول لجميع ما يقابل
وجهك مما طبك من الامكنة الى ان ينتهي العالم كما ان الوقت
متناول لجميع الزمان وعند بحركات العين عطف على الجهات
الستة وبمعناه لدى بلغاته الثمان المذكورة في الكافية وقد
خل عليهما من حروف الجر من وحدها نحو هذا من عند القوم

وعلمناه من لدنا علما فظهر انهما ليسا بمنجزم الظرفية مثل
سوى حيث عبّرنا عن الانتصاب بتقدير في ووسط الدار بالسكون
عطف على عند فانه من المبهم لانه اسم لداخل الدائرة وينتصب
على الظرفية واحترز بالسكون عن الوسط بالتحريك وهو اسم
لمكان معيّن بين طرفي الشيء فهو من المكان المحدود واما
المحدود من المكان فلا بد له من لفظة في كما ذكرنا من عدم دلالة
الفعل عليه وعدم مشابهته لما دل هو عليه تقول في امثلة
المكان المبهم صليت امام المسجد وخلفه وفوقه وتحته ويمينه
وشماله وعنده ووسطه واذا كان لا بد للمكان المحدود من لفظة في
يقال فيه صليت في المسجد بالانتصاب على الظرفية ولا يقال
ايضا صليت وسط المسجد بالتحريك وانما يقال فيه صليت
في المسجد او في وسط المسجد بالتلفظ بفي ولما كان لقائل ان يعترض
النقض [illegible] قوله واما المحدود من المكان فلا بد الخ بقولهم دخلت
الدار حيث انتصب الدار ايضا بالظرفية مع انها مكان محدود
اجاب عنه بقوله واما قولهم دخلت الدار بظرفية الدار فعلى
التجوز اذ الدار مكان محدود فكان حقه ان يقال دخلت في الدار
الا انهم حذفوا حرف الجر واوصلوا الفعل الى الدار واجروا
الاعراب الجاري في المحل على اللفظ وقال الجرمي انه متعد نصب
الدار على انها المفعول به فقيل وقد دفع قوله بانه مصدر كجي

على فعول وهو من مصادر الافعال اللازمة نحو قعدت قعودا
ولان مقابله لازم اعني خرجت الا ان له ان يقول ان دخلت
يجيء متعديا كما جاء لازما مثلا رجع رجعا ورجع رجوعا كدخل
دخلا ودخولا فمصدر دخل المتعدي فعل ومصدر دخل اللازم
فعول الا ان التتبع في الاستعمال دخول وان كون فعل لازما
لا يستلزم كون مقابله لازما لجواز التخلف فان ذهب لازم
مع ان مقابله وهو جاء متعد نحو قوله تعالى جئتك من سبأ بنبأ
يقين ومثل اتاني وعبدا الحوص والمفعول له قدمه لكونه جزئيا
مصدر الفعل ولكونه علة له ومنصوبا بلا واسطة لفظا بخلاف المفعول
معه والحال [illegible] باعتبار المرجع ويجوز [illegible] باعتبار الجنس علة الاقدام
على الفعل اي الحدث نحو ضربته تاديبا فان تاديبا علة الاقدام على
فعل الضرب والمراد بكون المفعول له علة الاقدام على الفعل كونه
مذكورا في الكلام من حيث ان ذكره فيه يشعر العلية فلا يرد التاديب
في قولك اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله فان ذكره فيه ليس
ببيان انه علة بل من حيث انه فاعله ثم اعلم ان هذا التعريف للمفعول له
شامل لما كان منصوبا منه بتقدير اللام مثل المثال المذكور وللمجرور
بها مثل جئتك للسمن فان تصور السمن علة الاقدام على فعل
المجيء الا ان غرض المصنف ههنا ذكر المنصوب منه بتقدير اللام لان
الكلام في منصوبات الفعل وقد شرطوا لانتصابه ان يكون مصدرا

احترز بهذا القيد عما لم يكن مصدرا نحو جئتك للسمن و فعلا لفاعل
الفعل المعلل به احترز به عما لم يكن فعلا له مثل زرتك لزيارتك
اياي و مقارنا له في الوجود الخارجي بان يقعا في زمان واحد احترز به
عن نحو جئتك لوعدي بذلك امس واذا وجد بهذه الشروط الثلث
بتمامها في المفعول له كان بمنزلة مصدر الفعل الذي يشتق منه
فكما ينصب مصدره بنفسه ينصب بنفسه المفعول له المستوفي
بهذه الشروط بخلاف ما اذا افتقد شئ منها فانه لا ينصبه الفعل
لا اللازم ولا المتعدي بل يكون مجرورا باللام كما ذكرنا وفي ايراد
قوله ضربت مخافة الشر ايذان منه بان المفعول له كما ينصبه
المتعدي ينصبه اللازم وان المفعول له ليس يجب ان يكون غرضا
للفعل المذكور كما هو زعم البعض بل كونه عذرا كاف سواء كان
غرضا او غيره والا لما جاز مثل ضربت مخافة الشر لان المخافة
لا تكون غرضا وهو ما ترتب وجوده على وجود الفعل المعلل كالتأدب
المترتب على الضرب فالمخافة موجودة في الخارج قبل الضرب
وبان المفعول له كما يجيء نكرة يجيء معرفة خلافا لابن السراج فانه
التزم التنكير فيه وانه كما يجيء مفردا يجيء مضافا والمفعول معه قدمه
على الحال لانه من قبيل الاصل في المنصوبات بخلافها فانها من
الملحق به وقوله معه مرفوع تقديرا بانه قائم مقام الفاعل وترك
منصوبا فان بعض النحاة جوز اسناد الفعل الى اللازم النصب

وترك

وترك منصوبا بناء على ما كان عليه في اكثر احواله وعليه قيل في قوله تعالى
لقد تقطع بينكم مفردا بالنصب فاسند الفعل الى الظرف كما اسند الى
الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله وان القائم مقام الفاعل ضمير يحسب
المفعول راجع الى مصدره اي الذي اوقع الفعل به وفيه وله ومعه والضمير
المجرور الى اللام الموصول اعلم ان هذا الاعتبار قبل النقل الى ما اصطلح
والا فلا حاجة اليه كما ذكرنا هو المنصوب جنس شامل لكل فرد من افراد
المحدود وغيره من المنصوبات بعد الواو احتراز عما كان منصوبا ولم يكن
بعد الواو الكائنة بمعنى مع احتراز عما كان منصوبا بعد غيرها كالمذكور
بعد الواو للعطف مثل ضربت زيدا وعمرا او للحال نحو جئت والشمس
طالعة نحو استوى الماء والخشبة وجاء البرد بالسكون خلاف الحر واما بالفتح
فهو حب الغمام والطيالسة اعلم ان عد المفعول معه من المنصوبات
العامة لكل فعل انما يصح على مذهب من جعل عامل المفعول معه الفعل
السابق عليه بواسطة الواو لان الفعل اللازم اكتسب بها قوة فيتعدى
اليه كما عدي بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف فان قلت ما الفرق بين
المنصوب بين في قولك استوى الماء والخشبة وضربت زيدا وخالدا
مع انهما اشتركا في الاشتراك بما قبلهما في الاستواء والمضروبية
فان الاول يسمى في عرفهم مفعولا معه والثاني معطوفا قلت
ان الواو الاولى لمجرد الجمع ومحض المعية متلخصا عنها معنى

العطف وأما الواو الثانية فلعلها اي للجمع والعطف معا فلذ
لك الفرق افترق الكلمات في المنصوبات بعدهما وانما اختار الواو
على مع مع انها انص في المعية للاختصار ولدلالة الواو على استدامة
المصاحبة ومع على اصلها من غير اعتبار الدوام واللادوام و
الخامس من المنصوبات العامة لكل فعل الحال صرح المبتدا لتقدم
توقفه على فهم الولد انه خامس المنصوبات العامة الحال ومثل
هذا مستفيض في تصانيف الفضلاء وهي اي الحال انما انث هذا
الضمير لان الحال هيئة صاحبها وصفته بيان هيئة الفاعل التي عليها
الفاعل عند صدور الفعل عنه او بيان هيئة المفعول التي عليها هو
عند وقوع الفعل عليه والمراد به المفعول به لفظا ومعنى كما ان المراد
بالفاعل اعم من ان يكون لفظا او معنى كما هو المشهور فيما بين الجمهور
والمراد ان الحال بيان هيئة الفاعل او المفعول من حيث انه فاعل
او مفعول به فقوله بيان جنس شامل لكل ما يفيد البيان وباضافته
الى هيئة خرج ما يبين الذات كالتمييز لانه بيان الذات لا الهيئة
وباضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول خرج النعت الذي يبين هيئة
غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدا نحو زيد العالم ابوك وباعتبار
قيد الحيثية خرج صفة الفاعل والمفعول فان بيانها هيئتها ليس
من حيث انهما فاعل ومفعول بل مطلقا وهذا الترديد على سبيل منع
الخلو لا الجمع فلا يخرج عن تعريف الحال نحو ضربت زيدا قائمين

وهي

وهي اي الحال جواب كيف اي جواب سؤال بكيف تحقيقا او تقديرا
لانه كيف موضوع للسؤال عن حال الشيء فيجاب بالحال ليطابق
الجواب السؤال كما ان المفعول له جواب لم اي جواب سؤال بلم تحقيقا
وتقديرا اعلم ان اللام في لم حرف جر والاصل لما وما استفهامية فحذف الفها
والمعنى لاي شيء فانه لم موضوع للسؤال عن علة الشيء فيجاب بالمفعول
ليطابق مثال الحال عن الفاعل لفظا نحو جاءني زيد راكبا ومثالها
عن المفعول لفظا نحو رايته اي البصرة جالسا ومثالها عن الفاعل
معنى نحو زيد في الدار جالسا ومثالها عن المفعول معنى مثل هذا زيد
قاعدا اي انظر الى زيد او انبه عليه قاعدا اعلم ان الحال على ار
بعة اقسام حال منتقلة وهي متجددة غير ثابتة مثل جاءني زيد
راكبا ومؤكدة وهي صفة ثابتة الا بتاويل مثل زيد ابوك عطوفا
ومقدرة وهي التي معناها مستقبل بالنسبة الى زمان عاملها مؤول
بالتقدير مثل مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مررت به مقدرا
الصيد به غدا وحال موطئة وهي الاسم الذي يقع موصوفا لصفة هي الحال
في الحقيقة مثل مررت بزيد رجلا صالحا فرجلا حال موطئة موصوفة
بصالحا هو الحال في الحقيقة وحقها اي حق الحال الذي يجب ان
يكون عليه ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث
المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وهو
يقتضي للعدول عن الاصل كما ان من حق ذي الحال ان يكون

معرفة لانه المحكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف واذا كان
حق ذي الحال ان يكون معرفة فان اوردت الحال عن النكرة فقدمها اي
الحال عليها اي على النكرة ليتخصص بالتقديم تخصص المحكوم عليه
في نحو قولك في الدار رجل نحو جاءني راكبا رجل ولئلا يلتبس
الحال بالصفة فيما اذا كان ذو الحال النكرة منصوبا مثل
ضربت راكبا رجلا وقدم فيما اذا كانت مرفوعا للاطراد واما اذا كان
ذو الحال مجرورا فان كان بالاضافة فلا يتقدم الحال عليه بالا
تفاق وان كان مجرورا بحرف الجر فكذلك عليه عند سيبويه و
اكثر البصرية وانما لم يذكر من وجوه تخصص ذي الحال النكرة ما
كان موصوفا او مغنية غناء المعرفة او مصدرة بالاستفهام او
مفصولا بينها وبينه بالا نقضا للنفي مثل جاء رجل من بني تميم فا
رسا وقوله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى لحمام
وهل اتاك رجل راكبا وما جاءني رجل الا راكبا اما لانه لم يجدها
في الكتب الثلثة واما لئلا يطول الكتاب بذكرها وان كان با
لزيادة حريا فانه قال ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا كان بالزيادة
حريا ولم يقل ان كل حري بالزيادة زدته فيه وعليه اي على
تقديم الحال على ذي الحال النكرة قوله اي قول الشاعر لعزة غير
منصرف للعلمية والتانيث اللفظي موحشا طلل هو اثر الدار
المنهدمة قدم صفة طلل عفاه اي محاه حتى لا يبقى منه اثر ما اخبر

فيكون

فيكون الجملة صفة طلل او استيناف جواب سؤال مقدر فكان
قائلا سأل ماذا فعل الزمان فقال مجيبا عفاه كل اسحم مستديم
او دعاء بالمحو لاجل اجابته الناظرين فالجملة انما صفة لما
قبلها ايضا بتاويل القول اي مقول في حقه عفاه واما غير صفة له
بل منقطعة عنه فقوله لعزة ظرف مستقر وطلل فاعل الظرف
وموحشا حال منه قدم عليه لكونه نكرة ليتخصص فان قلت
ان هذا التمثيل على مذهب الكوفيين والاخفش والا فان لعزة
ظرف على مذهب البصرية متوقفا على مستتر فيه عائد الى المبتدا
المؤخر وهو طلل والظرف مع فاعل المستتر جملة ظرفية خبر مقدم و
موحشا حال من هذا المستكن والا لاختلف العامل في الحال وذيها اذ
الابتداء لا يعمل في الحال فليس البيت من تنكير ذي الحال وتقديمها عليه
في شيء اذ الحال متاخرة عن صاحبها وهو معرفة كما ترى قلت
ان هذه المناقشة مناقشة في المثال وهي ليست من دأب المحصلين
والثاني من العوامل القياسية اسم الفاعل قدمه لقوة شبهه الفعل ولانه
يعمل الرفع والنصب مثله وهو كل اسم جنس شامل للمحدود ولغيره مشتق
خرج به من الاسماء ما لم يكن مشتقا كزيد لذات من فعل اي لذات من
يصح اسناد المشتق منه بصيغة فعل مبنيا للفاعل سواء وجد الاحداث مثل
ضارب او لم يوجد كحائض وجائع وخرج بهذا القيد اسم المفعول واسم
الزمان والمكان والالة وجرى على يفعل حال كونه يفعل من فعل

مشتق منه وبهذا القيد خرج الصفة المشبهة فانها وان كانت
مشتقة لذات من فعل لكنها لا تجري على يفعل من فعلها مثل كريم
فانه لا يجري على يكرم لكن بقي افعل التفضيل داخلا فانه اسم مشتق
لذات من فعل ويجري على يفعل من فعله مثل انصر فانه يجري
على ينصر في الحركات والسكنات ويمكن ان يقال ان افعل التفضيل
خارج بما تضمنه قوله مشتق لذات من فعل وذلك ان اسم الفاعل
موضوع للمتصف باصل الفعل فان افعل التفضيل ليس كذلك
بل هو موضوع للمتصف بالزيادة على اصل الفعل وانما فسر الجريان
بقوله اي يوازنه فاعل المستتر عائد الى اسم مشتق وضمير البارز
راجع الى يفعل من فعله اي يوازن الاسم المشتق وهو اسم الفاعل
يفعل من فعله في الحركات والسكنات لان الجريان لفظ مشترك
لانهم قالوا صفة جارية للواقعة بعد شيء صفة او خبرا او حالا فاحتاج
الى تفسيره لبيان ما هو المقصود هنا فان قلت لم جمع السكنات مع
ان السكون في كل منهما واحد قلت لان كلمة للمحركات او باعتبار
الافراد فان في كل فرد من افرادها ساكنا او باعتبار اضمحلال
معنى الجمع في السكنات بدخول لام الجنس فانه اي اسم الفاعل الفا نصب
به يعمل عمل ما يجري اسم الفاعل عليه لكن لا مطلقا بل اذا اريد به
اي باسم الفاعل الحال او الاستقبال دون الماضي او الاستمرار وذلك
ان المضارع مما اخذ عن اسم الفاعل الاعراب الذي هو اصل فيه

كمفا

مضارعته لم اخذ عنه الاسم العمل اذا كان بمعناه واما اذا كان
بمعنى الماضي فلم يعطه العمل لعدم اخذه منه الاعراب واما اذا
كان اسم الفاعل للاستمرار فانه يحتاج لاحد الازمنة لا للاستمرار
ومع هذا الشرط اشترط الاعتماد على احد الاشياء الستة كما
هو المشهور وهي المبتدا والموصول والموصوف والنفي وحرف
الاستفهام وذو الحال وهذا الاشتراط اي اشتراط احد الزمانين
والاعتماد على احد هذه الاشياء لاعمال اسم الفاعل و
المفعول وكذا للظرف انما هو على مذهب البصريين واما عند
الكوفيين والاخفش فلم يشترط لاعمال هذه العوامل شيء منها
مثال اسم الفاعل العامل من المتعدي معتمدا على المبتدا نحو زيد
ضارب غلامه عمرا الان او غدا فيرفع ضارب اي يعمل الرفع بان
مرفوعه فاعل وينصب اي يعمل النصب بان منصوبه مفعول به
او المعنى فيرفع ضارب غلام وينصب عمرا كما ان يضرب يرفع
وينصب كذلك اي مثل ضارب وفي ظاهر هذا الكلام هنا نبه
الذي هو جعل الاصل فرعا والفرع اصلا لانه شبه ضارب بيضرب
في العمل وشبه يضرب به في النصب ايضا ومثله اسم الفاعل المعتمد
على غير المبتدا من الستة ستطلع عليها في اثناء التراكيب
من طلب وجد وجد ومثال اسم الفاعل من اللازم نحو زيد
قائم غلامه الان او غدا فيرفع قائم فقط اي لا ينصب المفعول به

لا يعمل لعدم مشابهة الفعل ح لانه
ن
صاحب

كنقوم اي يرفع قائم مثل رفع يقوم قائم يرفع لا عمرو والثالث من العوامل القياسية اسم المفعول وهو كل اسم مشتق لذات من وقع عليه الفعل فقوله اسم جنس شامل للمحدود ولغيره مما كان اسما وبقيد الاشتقاق خرج الاسم الذي ليس بمشتق وبقوله لذات من وقع عليه الفعل خرج المشتق لذات من فعل من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والمشتق للزمان والمكان والالة وانطبق الحد على المحدود واما قوله كل في هذا التعريف وفي تعريف الفاعل ليس جنسا ولا فصلا بل لبيان ان هذا التعريف مانع لاعتبار المحدود وقس على هذا الكل كل سبيل وقع في التعريفات وهو اي اسم المفعول يعمل في اسم ظاهر نحو عمل يفعل مبنيا للمفعول من فعله المشتق هو منه بشرط احد الزمانين والاعتماد على احد الاشياء الستة المذكورة مثال اسم المفعول العامل معتمدا على المبتدا نحو زيد مكرم اصحابه برفع اصحابه كالمفعول زيد يكرم اصحابه على انه مفعول ما لم يسم فاعله وانما لم يقل صاحبه كما هو الظاهر ليكون عمل اسم المفعول ظاهرا في اسم ظاهر اذ لو قال زيد مكرم صاحبه لاحتمل ان يكون مكرم خبرا مقدما لصاحبه وهو مبتدا مؤخر له فلم يكن المثال قطعيا ولما قال اصحابه لم يحتمل غير المقصود لان مكرم لو كان خبرا مقدما لقيل مكرمون لوجوب المطابقة وانما عمل اسم المفعول عمل فعله المشتق منه للموازاته

بتقدير الواو ومفعول حذف الفعل كالالف في مولها كتب الناء ولا اعتبار لها في الموازاة وعدمها لعدم اعتبارها في الصيغة وكذا اي مثل ذلك العمل المذكور موجود في التنزيل في تركيب ذلك يوم مجموع له الناس فالناس مرفوع بمجموع الجمع المستقبل وهو معتمد على الموصوف الذي هو يوم وانما عبر عن ذلك الجمع المستقبل باسم المفعول الدال على الوقوع في الحال تنبيها على تحقق وقوعه لكونه كلام من لا خلاف في اخباره والرابع من العوامل القياسية الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما ذكر وهي ما اي اسم مشتق لا تحقق كونهما من المشتقات معلوم من قبل في علم النحو التصريف لا تجري على لفظ يفعل حال كونه يفعل من فعلها المشتق منه في الحركات والسكنات وشبهت اي تلك الصفة المشبهة باسم الفاعل في انها اي الصفة المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل ولذا اي ولاجل هذه المشابهة تعمل اي الصفة المشبهة عمل [illegible] بانتفاء الاعتماد على احد الاشياء الستة الا على الموصول لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق واما اشتراط احد الزمانين فقال بعضهم انها بمعنى الحال دائما اذ الوجود في الماضي غير قادح في الوجود في الحال كما لا يقدح في الفعل مثل زيد يعلم فنونا من العلم فان علمه قد وجد من قبل حتى لا يقال زيد حسن ابوه امس قبيح اليوم كما لا يقال

فيكون ذلك البعض اي يوم مجموع له الناس

زيد حسن مرادا به انه يحسن وقال بعض شراح الكافية يعمل
بالصفة المشبهة بها بغير شرائط زمان من الثلثة لكونها بمعنى الثبوت
فلا يعتبر الاشتراط فيها تقول زيد كريم اباؤه وشريف حسبه وحسن
وجهه برفع وجهه وحسبه واباؤه بالفاعلية كما تقول زيد كرم اباؤه
وشرف حسبه وحسن وجهه وانما قال زيد كريم اباؤه بلفظ
الجمع ليكون عمل الصفة قطعا ظاهرا في اسم ظاهر لا احتمال باوالاء
الفعل كرمون وثاني ما حسن من العوامل القياسية المصدر قدمه
على اسما فيين لفوت مناسبة الفعل وهو اي المصدر الاسم الذي
اشتق منه الفعل وصدر عنه اي عن ذلك الاسم ولهذا سمي مصدرا
لكونه محلا لصدور الافعال اعلم انه قد اختلف الفريقان في ان الا
صل في الاشتقاق هو المصدر ام الفعل ولكل منهما ادلة مفصلة في
علم التصريف مع بيان انواع الاشتقاق وهو اي المصدر يعمل عمل
فعله الذي اشتق منه فكما ان الفعل يعمل الرفع والنصب كذلك
المصدر يعمل الرفع والنصب وذلك اذا كان المصدر منونا وذلك لان
مشابهة المصدر المنون بالفعل اكثر من مشابهة المصدر المضاف والمعرف
باللام لكون المنون نكرة لفظا ومعنى كالفعل بخلاف اخويه تقول
عجبت من ضرب بالتنوين زيد بالرفع على الفاعلية عمرا بالنصب على انه
مفعول به كما تقول عجبت من ان ضرب زيد عمرا وانما عمل المصدر عمل الفعل
المصدرية لكونه كثيرا في الصلاحية للفاعلية والمفعولية

والا

والاضافة مثل اعجبني ان ضرب وسمعت ان ضربت وبلغني ان ضرب
ومن اجل ان المصدر يعمل عمل الفعل المصدر بان امتنع تقديم معموله
عليه فلا تقول اعجبني زيدا ضربك كما لا تقول اعجبني زيدا ان ضرب
لاقتضاء ان صدر الكلام وقس على المفعول به سائر المعمولات
في امتناع التقديم ويضاف المصدر اي يعمل الجر وهذا العمل بناء
على اسميته لا على شبهه بالفعل الى الفاعل ويترك المفعول حال
كونه منصوبا مثال ذلك المصدر نحو عجبت من دق القصار الثوب
ويضاف المصدر الى القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اي
من ان ضرب زيد بضم الضاد وذلك الفاعل او نائبه الذي اضيف
اليه المصدر له اعرابان الرفع باعتبار انه فاعل او نائبه والجر
باعتبار انه مضاف اليه ولذا جاز في تابعه الرفع والجر مثل اعجبني دق
القصار الحاذق الثوب برفع الحاذق او جره وقد يضاف الى المفعول
ويترك الفاعل حال كونه مرفوعا مثاله نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد
وذلك المفعول الذي اضيف اليه المصدر له ايضا اعرابان النصب
باعتبار انه مفعول والجر باعتبار انه مضاف اليه فلذلك جاز في
تابعه ايضا الوجهان نحو عجبت من ضرب اللص اللئيم الجلاد بنصب
اللئيم وجره وعلى هذا يكون اقسام المصدر المضاف ثلثة لانه اضا
فته اما الى الفاعل او نائبه او المفعول فتقليل الاقسام تقريب الى
الحفظ وقد يترك ذكر احدهما اي الفاعل او المفعول اعتمادا على الـ

سواء كان المصدر غير مضاف الى معموله المذكور وذلك المذكور اما
مفعول كما في الاية او بالعكس كقولك اعجبني ضرب زيد بتنوين ضربه
ورفع زيد كما اي مثل المصدر الذي في قوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فان اطعام مصدر منون غير مضاف
وذكر فاعله متروك ويتيما مفعوله اي اطعام احدكم يتيما
او كان مضافا الى المعمول المذكور وهو اما فاعل او مفعول
مثالهما ما اورده بقوله وقوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون
على اختلاف القرائتين في سيغلبون كما هو الظاهر من الكلام
المص فان قرئ سيغلبون بالبناء للفاعل فالغلب مصدر
مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك والضمائر الثلثة في
قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون الى الروم فالمعنى والروم من
بعد كونهم مغلوبين سيغلبون وان قرئ سيغلبون بالبناء للمفعول
فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك فالضمائر
الثلثة الى الفارسين والمعنى والفارسين من بعد كونهم غالبين سيغلبون
وانما جاز خلو المصدر عن الفاعل وعن نائبه ولم يضمر فيه مع انه
ذلك لم يجز في الفعل اصلا الا في باب التنازع على قول لان الفعل لا بد
له ان يسند الى شيء لكون الاسناد معنى التزاميا له شيئا معتبرا
في وضعه بخلاف المصدر فانه من قبيل الاسماء وليس الاسناد في
معنى التزاميا لها وانما لزم اسناد ما كان مشتقا للذات كاسم

الفاعل

الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مع انها
اسماء لقوة شبهها الفعل في وقوعها موقع الفعل كما تقول زيد يقوم
او قائم وقس عليها الباقي بخلاف المصدر فانه لا يقوم مقام الفعل
الا بعد ان صدر بحرف المصدرية والسادس من العوامل القياسية
الاسم المضاف المصطلح وهو كل اسم اضيف الى آخر والمراد
بالاضافة المأخوذة في التعريف اضافة لغوية فلا يلزم الدور
فان الاسم الاول يجر الاسم الثاني اي يعمل فيه عمل الجر بطريق العمل
بنائب العمل وانما يقوى الاسم على عمل الجر مع ان العمل في الاصل للفعل
والحرف لان في التركيب الاضافي معنى حرف الجر فبذلك يقدر
على العمل فان قلت ان كان المضاف متضمنا لمعنى ذلك الحرف على
قول او المضاف اليه على قول فلم لم يبن اذ كل متضمن لمعنى الحرف
يصير مبنيا قلت اجيب عنه اولا بان بناء المتضمن لمعنى الحرف ليس
من الامور الواجبة بل الجائزة ولذلك لم يبن الاسم في قولك لا غلام
رجل كائن عندنا مع انه متضمن معنى من الاستغراقية وثانيا بان هذا السؤال
وارد على المضاف البتة اذ العامل مثل الحرف هو المضاف فعدم
بنائه لان الاضافة تمنع البناء في الاسم الاغلب كما نزل وثالثا بان المضاف
اليه تنزل من المضاف منزلة التنوين فكما لم يبن الاسم مع التنوين
الحقيقي الذي هو علامة التمكن فكذا لا يبنى مع التنوين الحكمي ثم انه ينبغي
هنا جواب لعل اصوب مما ذكر لان الاول للآخر وهو انه اذا كان التركيب

الاضافى مشتملا على معنى حرف الجر وكان لكل من المضاف والمضاف
اليه مدخل في هذا التضمن وكان معنى حرف الجر مشتركا بين المضاف
والمضاف اليه فقسم بينهما فاعطى المضاف عاملية الحرف اليه
اثره الذى هو الجر طلبا للتعادل بل التناسب واذا اريد تصوير معنى
الحرف قدر بينهما واحيل على التامل لان العامل هو الحرف فقط لا المضاف
وامّا معانى الاختصاص والتبيين والظرفية التى هى معانى اللام
ومن وفى فكانت مشتركة باقية بين المضاف والمضاف اليه كما هو
شان المعانى الحرفية اذ الحروف وصل وروابط تتلاقى بها المعانى
الفعلية والاسمية فاذا قلت غلام زيد فالغلام مختص وزيد مختص به فصار
معنى الاختصاص مشتركا بينهما ولما لم يكن معنى الحرف المتضمن متمحضا
للمضاف ولا للمضاف اليه لم يكن كل منهما مبنيا اذ لم يعهد بناء كلمة
او احدهما لتضمنهما معنى الحرف ويسمى الاسم الجار مضافا والمجرور مضافا
اليه والاضافة كائنة على ضربين الاول معنوية اى منسوبة الى المعنى
لان الاتصال فيها في اللفظ والمعنى جميعا ولان فائدة هذه الاضافة راجعة
الى جانب المعنى بخلاف الضرب الثانى فان الاتصال فيه في اللفظ
فقط وخص النسبة في المعنوية جانب المعنى تمييزا بين القسمين ولان
المقصود بها اى مفيدة في اصل الوضع معنى قوله معنى مفعول به لقوله
مفيدة او تمييزه المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة نحو غلام
زيد فقوله تعريفا بدل من معنى على الوجه الاول او مفعول به لمفيدة على الوجه

التابع والاعتماد على الموصوف المقدر اى الاضافة مفيدة او تخصيصا
تخصيصا ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل وهى اى الاضافة
المعنوية في الغالب تكون بمعنى اللام فيما اذا لم يكن المضاف اليه
جنس المضاف ولا ظرفه او بمعنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنس
المضاف او بمعنى في فيما اذا كان المضاف ظرفه ولم يذكر بهذا
القسم لقلته او لعدم وجدانه مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد
فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه كما لا يخفى فالمعنى غلام لزيد
ومثال الاضافة بمعنى من نحو خاتم فضة فالفضة جنس الخاتم و
اصله والمعنى خاتم مصنوع من فضة ومثال الاضافة بمعنى في ضرب
اليوم والمعنى ضرب واقع في اليوم والضرب الثانى لفظية اى
مفيدة فائدة لفظية بسقوط شئ عن اللفظ ولذلك سميت
لفظية ولان الاتصال فيها في اللفظ فقط كما عرفت فهى اضافة
اسم الفاعل من المتعدى الى مفعوله واضافة الصفة المشبهة الى فا
علها والمراد بها اضافة الصفة الى معمولها المرفوع فيكون قوله اليها
من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فيدخل في هذه الاضافة اسم الفاعل
من اللازم الى فاعله نحو مررت برجل قائم الاب الآن او غدا واضافة
اسم المفعول الى القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل مضروب
الغلام كذلك واضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وحولنا اجملنا
وبالجملة ان الاضافة اللفظية انما اضافة الصفة الى معمولها المفعول

كالقسم الاول من قسمي اضافتها الى معمول لها المرفوع كالقسم الثاني
مثال اضافة اسم الفاعل نحو اضاد ضاربي في تركيب انا ضارب
زيد الان او غدا ثم تكره اعتمادا على ذكره الشرط احداث ما بين من
عمل اسم الفاعل من قبل ومثال اضافة الصفة الى معمولها المرفوع
نحو اضافة في تركيب زيد حسن الوجه فاصل الاول ضارب زيدا
ثم اضيف الصفة الى ما بعدها وحصل التخفيف بسقوط التنوين و
اصل الثاني حسن وجهه بتنوين حسن ورفع وجهه فبسبب
الاضافة حصل التخفيف وسقط التنوين ونقل الضمة الى الكسرة
وتبدل الضمير الثقيل ذاتا وصفة بلام التعريف الخفيفة ذاتا اما ذاتا
فلان الهاء حرف ثقيل في نفسه من اقصى الحلق بخلاف اللام
فانها حرف خفيف من وسط المخارج واما صفة فالهاء حركة وهي
الضمة التي هي اثقل الحركات لحصولها بتحريك الشفتين بخلاف
اللام فان صفتها السكون ابدا اعلم ان اصل حسن الوجه سماعي
حسن وجهه فاريد الاضافة للتخفيف ثم بحذف شيء عن اللفظ
فنقل الضمير الذي في وجهه الى تحت حسن وجعل فاعلا له ثم
اتى بلام التعريف وحلي بها الوجه فصار حسن الوجه والدليل
على هذا النقل تذكير حسن في هند حسن غلامها وتانيثه في هند
حسنة الغلام وانما لزم هذا النقل في اضافة الصفة الى معمو
لها المرفوع لامتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها لوقوعها

موقع يصح للفعل فكما ان الفعل لا بد له من معمول مرفوع به كذا
ما يقع في هذا الموقع مثل زيد حسنة وجهه بصفة الحصن كذا في
كتب علم البيان في مطلب الكناية وانما جاز اسناد الحسن الى
ضمير هند في مثل قولك هند حسنة جارية الغلام مع ان الحسن ليس
وصفا لها بل لغلامها لكونه عليها خبرا او حالا او نعتا والاضافة
لفظية كانت او معنوية تعاقب التنوين حقيقة في اضافة المنصرف
واما حكما ففي اضافة غير المنصرف والمبني مثل اضافة اذ واذا وحيث
وكذا تعاقب ما يقوم مقام التنوين من نوني التثنية والجمع والسبب
في هذه المعاقبة ان الاضافة تدل على عدم تمام الكلمة والتنوين على
تمامها فالجمع بينهما كالجمع بين النقيضين وقس على التنوين ما يقوم
مقامها من التنوين ولا بد في الاضافة المعنوية الا وضعها للتعريف
او التخصيص من تجريد المضاف عن حرف التعريف اذا كان
مصدرا بها فيحذف حرف التعريف لدى الاضافة وكذا
لا بد من تجريده عن سائر التعريف كالتعريف العلمي فانه
اذا اريد العلم نكرة اولا بان يراد به احد من الجماعة المسماة بهذا العلم
ثم اضيف فلو ترك لفظ الحرف لكان قوله يستعمل لما ذكرنا ولكل وجهة
واما اذا لم يكن المضاف معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن واما
اشتراط التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
الحاصل فتضيع الاضافة لخلوها عن الفائدة وح لو اضيفت الى

الى النكرة لكان ترجيحا لا مرجح له فهو التخفيف مطلقا للاولى والتخصيص

وانما لم يجز اضافة المعرفة بان يجعلها علما في نحو النجم وابن عباس

مع لزوم تحصيل الحاصل في الثاني ايضا لانه لم يجعل المعرفة علما الا

بعد ان مجرد ذلك عن التعريف الحاصل قبل جعلها علما فيصير ذلك

تبديل تعريف بتعريف اخص فلا يلزم تعريف المعرفة وانما قال

في المعنوية احترازا عن اللفظية فانه لا يشترط فيها التجرد ولا عدمه

بل الشرط فيها حصول التخفيف بعد ان كان المضاف صفة مضافة

الى معمولها المرفوع او المنصوب كما عرفت وهذا التخفيف حاصل بحذف

شيء اما من المضاف فقط او المضاف اليه فقط او منهما جميعا

مثال الاول والثالث ما مر من قوله ضارب زيد وحسن الوجه ونحو

مثال الثاني الحسن الوجه بتبدل الضمير والضمة الثقيلين الى لام التعريف

والكسرة الخفيفتين والمحذوف من المضاف بسبب الاضافة اللفظية

اما التنوين كما مر واما نونا التثنية والجمع نحو الضاربا زيد و

الضاربو زيد واما قولهم الضارب الرجل فالقياس ان

لا يجوز مثل هذا التركيب بالاضافة لعدم حصول الشرط وهو

التخفيف لكنه جاز تشبيها له بالحسن الوجه على الوجه المختار

كما شبه به في جواز النصب فان المضاف في كل من هذين

التركيبين صفة محلاة باللام والمضاف اليه اسم جنس معرف

باللام فجواز اضافة الضارب الرجل بالتشبيه لا بالاصالة لعدم

التخفيف فيه اذ التنوين فيه قد سقط باللام المتقدمة لفظا

وخطا ولا بالتشبيه لعدم شبهه حيث لم يكن فيه جنس معرفا باللام

والسابع من العوامل القياسية الاسم التام وهو الاسم الذي ينصب

التمييز لانه اي الاسم التام تم بالتنوين مثلا او حقيقة او حكما فانه لما

عد التنوين من نون التثنية والجمع والاضافة في حكم التنوين في منع

ذلك الاسم عن الاضافة لما فيه من منافيتها وهو اي الاسم التام

يقتضي تمييزا لابهامه اي لاجل ابهامه فشابه بذلك الاسم الفعل

التام بالفاعل المقتضي نصب المفعول به في التمام بحسب بعد و

الاقتضاء فكما ينصب الفعل المتعدي ما يقتضيه بعد تمامه بالفاعل

كذلك الاسم التام ينصب ما يقتضيه من التمييز نصب المفعول به

وانما سمي ما ينصبه الاسم التام تمييزا لتمييزه ورفعه ابهامه وسنو

نف له اسم خاص اظهارا الفرعيته في العمل كما في معمولات الحروف

المشبهة بالفعل حيث استونف لمنصوبها اسم وسمي مرفوعها

خبرا وتمامه اي تمام الاسم باحد اربعة اشياء فان قلت ما تقول

في لفظ اشياء منصرف ام غير منصرف قلت لا نسأل عن اشياء

الاول بالتنوين اما بالفعل نحو خاتم حديدا وما في السماء قدر راحة

سحابا على ما ذكره الشيخ واما بالقوة نحو زيد افضل منك علما ونحو

كم درهما مالك فان نحو افضل وكم من الاسماء المبهمة الغير المنصرفة

او المبنية تام بالتنوين بالقوة لانه لهم فالتنوين من خواصه لكنه

تدخلهما لعدم الانصراف والبناء تمثيل التام بالتنوين بقوله
ما في السماء قدر راحة سحابا مع ان المبهم ههنا قدر مضافا
الى راحة المنونة غير مناسب للتمثيل له لكنه اتفق فيه اثر الشيخ
بنظر الى ما فيه من النظر والمنافسة فقيل اول ناس اول النا
وان الجماد قد يكون والضامر قد يبنى والثاني بنون التثنية نحو
منوان سمنا اصل منوان منان لانه تثنية من فقلبت النون الى
فيهما واو لقربها منها فهو تام بنون التثنية مبهم محتمل لاجناس
الموزونات وقفيزان برا فقفيزان تام بنون التثنية مبهم محتمل
لاجناس المكيلات فلما قيل سمنا وبرا ارتفع الابهام ويجوز في هذين
من القسمين من الاسم التام الاضافة الى التمييز لحصول البيان
مع التخفيف والثالث بنون الجمع اي بنون يشبه نون
الجمع فالاضافة لهذه الملابسة نحو عشرون درهما فعشرون اسم
مبهم محتمل لاجناس المعدودة فبقولك درهما ظهر ما هو
المقصود وانما قلنا بنون يشبه نون الجمع لان عشرين الى تسعين ليس
بجمع على لفظ مسلم ومسلمين لانه لو كان جمعا لجاز اطلاق
عشرين على ثلثين لان من شان الجمع جواز اطلاقه على ثلثة فما
فوق الواحد والرابع تام بالاضافة نحو لي ملؤه عسلا ومثله
في مثالين نبينهما على كثرة هذا الاسم فالملؤ والمثل قد تما بالاضافة
واحتملا لاجناس المقيسات فميز بعسلا ورجلا ولا يجوز في هذين

من القسمين الاضافة الى التمييز لان التام بنون الجمع فلئلا
يلزم الالتباس بغير المميز لان عشرين قد يضاف الى غير
التمييز نحو عشرتك فلو قلت عشرين رمضان لم يعلم ان المراد
عشرون من رمضان وهي حاصلة في عشرين سنة في الاضافة الى
التمييز او عشرون يوما من رمضان واحد واما في التام بالاضافة
فلئلا يلزم كون الاسم منونا بتنوينين حكما اذ المضاف اليه ينزل
من المضاف منزلة التنوين ويقال للثلاثة الاول من اصناف
الاسم التام مقادير وانما سمي الثاني والثالث اولا تغليبا للا
اختصار ومن المساحة في الاول والكيل والوزن في الثاني والعدد
في الثالث فانك اذا قلت مثلا منوان سمنا فقد قدرت ما عند
ك من السمن بالمنوين ويقال للاخير من اصنافه وهو التام بالا
ضافة مقياس فانك اذا قلت لي ملؤه عسلا فقد قست ما عند
ك من العسل بملء هذا الاناء والتمييز مبتدأ ورفع الابهام خبره او
دافعه لان التمييز ههنا اسم لما يرفع الابهام عن المفرد والمراد
ههنا ما يقابل الجملة ويدخل فيه ما يقابل ما يقع في الجملة كما
يدخل فيها ما يقاصيها على ضرب من التاويل كهذا الذي نذكر
من امثلة الاسم التام او رفع الابهام عن الجملة وما شابهها
من نحو زيد طيب ابا واعجبني طيبه ابوة ولم يذكره الكافية
بذكر الاصل وهو الجملة بالنسبة الى ما شابهها نحو طاب

[illegible]

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜBHANESİ
896
155

زيد نفساً ففي التمييز برفع الابهام عن نسبة الطيب
الى زيد لا عن الطيب ولا عن زيد لان الابهام فيها لا في شيء
منهما وكذا عرفانه قوله نصب الفرس عرقاً فالتمييز برفع الا
بهام عن نسبة النصب الى الفرس لا عن النصب ولا عن الفرس
وهما مفردان لان الابهام فيها لا في شيء منهما والتحقيق ان مثل
هذا التمييز رفع الابهام عن ذوات مقدرة في نسبة كائنة في جملة في
التقدير فيه مثل قولنا طاب زيد نفساً طاب شيء منسوب الى زيد
نفساً وفي نصب الفرس عرقاً انصب شيء منسوب الى الفرس عرقاً
فافهم وقد سبق تحت القسم الثاني من التمييز في مبحث المنصوب
الخاص تم الكلام بحمد الملك العلام وافضل الصلاة على افضل
الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام ثم التابعين لهم الى
يوم القيام يوم الاربع في وقت الزوال وذلك اليوم موط
العشر الثالث من الثلث الثالث من السدس الثالث من النصف
الاول من العام الثامن والثلثون بعد الالف
من الهجرة النبوية الهلالية تمت الكتاب
بعون الله الملك الوهاب

هر كم اوقورسه بو كتابي جان ايجون
فاتحه اوقيه بوني يازنا ايجون

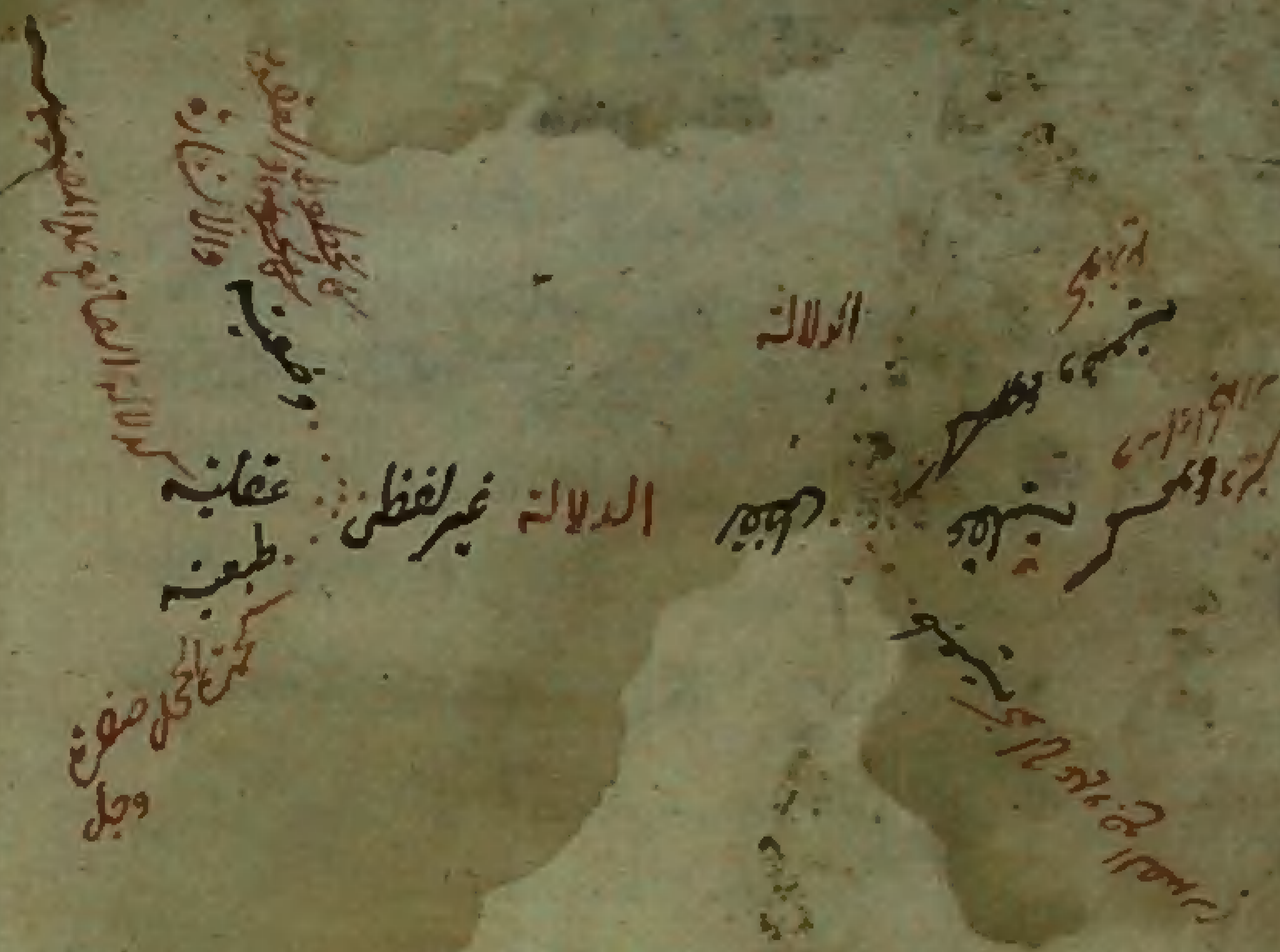

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı: İzmir
710